

عَقْدُ الْقَلَادِ وَقَيْدُ الشَّرَائِدِ

« المنظومة الوهبانية »
في فقه الحنفية

صاغه ونظمه

قاضي القضاة أمين الدولة

أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد (ابن وهبان) الحارثي البصري الشافعي

المتوفى سنة ٥٧٦ هـ

محققه وضبطه ونسخه زيادته

عبد الباقى العطار والبكري

عَقْدُ الْقَلَادِ وَقَيْدُ الشَّرَائِدِ

« المنظومة الوهبانية »

طالما تشوق إليها وتتبع أخبارها العلماء
وطلبة العلم والمهتمون بالفقه الإسلامي العتيق.

حوت غرائب المسائل وطرائف الأحكام المتميزة
والعجبة النادرة المبعثرة في بطون مختلف الكتب.

نظمت في ألف بيت على قافية الرأى المضمومة من البحر الطويل.

الحق بها الشراخ زيادات وتحريرات بأكثر من ربع حجمها.

حققها ورّب إصافاتها وضبطها عبد الجليل العطا البكري.

يمكن طلب إهدائها « نظماً » بلوحة فنية رائعة.

يطلب من

مكتبة الفجر

دمشق، حلبوني، حارة الشيخ شاح
هاتف ٢٢٨٢١٦ ص ب ٢٥٢٥٧

عَقْدُ الْقَبْلِ الْأَوَّلِ
وَقَيْدُ الشَّرَائِدِ

عَقْدُ الْقَبْلِ لَكُمْ وَقَيْدُ الشَّرَائِدِ

« المنظومة الوهبانية »
في فقه الحنفية

قاضي القضاة أمين الدولة
أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد (ابن وهبان) الحارثي المزني الدمشقي
المتوفى بمكة: ٧٦٨ هـ

نسخه وضبطه وحققه

عبد الجليل العطاء
البكري

دار المعارف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا
والذي كنا لا ندره

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

مكتبة الفجر

دمشق - حلب - بيروت
هاتف: ٢٢٨٢١٦٦ - ٢٢٨٢٥٧



تحقيق - دراسات - ترجمة - طباعة - نشر

اللقم

رَجَاءُ «الْمَعَالِي» فِيكَ «نُعْمَانُ» يَظْهَرُ
بِكُمْ «أُمُومِي الْفِيحَاءُ» قَدَتَاهُ يَفْخَرُ
جَوَابُكَ فِي الْفِقْهِ «الْحَنِيفِيُّ» مُحَرَّرُ
كَحَلِّ قَضَايَا النَّاسِ وَعَظُّ مُؤَثِّرُ
بِغْرُكَ «دُرٌّ» قَدْ تَنَضَّدَ عِقْدُهُ
وَشَرْحُكَ «تَنْوِيرٌ» يُضِيءُ فَيُبْهِرُ
سَمَوَاتٍ عَلَى الْأَشْيَاخِ عِلْمًا وَرَفْعَةً
و«رَدُّكَ لِلْمُحْتَارِ» بِالْحِفْظِ يُذَكِّرُ

بَرَزْتَ عَلَى صَهْوِ الْجِيَادِ فَقَاهَةً
وَتَعْلِيمِكَ «الْتِبْيَانُ» أَزْهَى وَأَظْهَرُ
نَهَتْ شُيُوخُ «الشَّامِ» مِنْكَ تَفَقَّهَتْ
أَيَا «عَايِدَ الرَّزَاقِ» دُمْتَ تُكَرِّرُ
فَهَذَاكَ «عَبْدُ الْجَلِيلِ» مُقْلِدُ
وَيَكْفِيهِ مِنْ «عَقْدِ الْقَلَائِدِ» جَوْهَرُ
تَقَبَّلْ بِ «تَيْسِيرِ الْمَقَاصِدِ» رَغْبَتِي
و«تَفْصِيلِ عَبْدِ الْبَرِّ» أَوْفَى وَأَشْهَرُ
فَدَامَتْ بِكُمْ آفَاقُ عِلْمٍ وَحِكْمَةٍ
لِحَوْزِ «الْمَعَالِي» قَدْ تَسَامَى بِكُمْ فِكْرُ



(*) لست بشاعر، ولا من أدعياء الشعر، وإنما تشبهت بالناظم تيمناً بمحاكاته . . قافيةً وبحراً وروياً لأقدمها لأستاذنا الجليل فضيلة الشيخ عبد الرزاق الحلبي الذي طالما حثني بكرمه إلحاحه على إنجاز هذا العمل وشرحه، سائلاً المولى عز وجل أن يبارك بحياته ليرى الشرحين (ابن الشحنة، الشرنبلالي) بعضاً من ثمراته الجنية.

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

الحمد لله المبدئ المعيد القائم بذاته والفعل لما يريد الذي تفضل على الأنبياء واختص كل واحد بما يريد ففهمها سليمان وألان لداود الحديد، فله الشكر في الأولى والأخرى إنه حميد مجيد.

أما بعد؛ فلقد طال انتظار هذه المنظومة النفيسة لتسلك إلى أيدي الناشرين والطلبة والعلماء لؤلؤة حسيمة لا يفتضحها إلا الأكفاء الفحول، لأن العلم جوهر لا يناله إلا أهله، ودرر لا يليق به إلا محلّه.

وهذه التحفة النفيسة من كنوز فقهاء الإسلام العتيد تمتاز بسلاسة نظمها ومتعة أحكامها وعدوبة ألفاظها وسهولة حفظها، وامتازت مع ذلك بغرابة مسائلها ورونق شكلها وطرافة عرضها، وجودة فحواها، تلك هي «الوهابية» التي صاغ مسائلها صبرفي حصيد ماهر وجوهري ناقد؛ نال من اللغة ما نال من النحو، ونال من الأدب ما نال من الفقه، ونال من القرآن ما نال من

القراءات، وعمل في ميادين العلم فارساً مجالداً ما يلبث أن يجلي في سباق حتى يبرز في غيره إلى أن كان قاضي القضاة كما كان أمين الدولة.

إنه عبد الوهاب ابن وهبان الحارثي المزيّ الدمشقي.

الذي جمع مسائل هذا المتن درراً متناثرة فصاغها عقداً للقلائد ولمّ ما تشتت من فروعها لتكون عنده قيداً للشرائد وسلوكها من بحر الطويل جواهر تتلأل في قافية رائية مضمومة وروي عذب من جداوله الرقراقة حتى غدت محط أنظار الهواة ومطمح آمال الشداة.

وقد أذن الله تعالى بعد طول ترقب لها أن تبرز بهذه الحلة القشبية الفاخرة، لتسلك بمرتقيها إلى مهايج الرضا في الدنيا والآخرة. سائلين المولى الجليل أن يمنّ بالقبول، وأن ينفع بها لتكون من السعي المأمول الذي تشرق فيه شمس العلم والمعرفة بلا أفول، وأن يأذن بنشر شرحها الموعود، كما أذن لنا بها في إيفاء العهود، وفقنا الله تعالى لما يحب ويرضى ورزقنا الزيادة والحسن إنّه نعم المولى ونعم النصير، والحمد لله رب العالمين.

عبد الجليل العطا

تنبيه وإيضاح

لا يخفى على ذي خبرة أو معرفة أن تحقيق نصٍّ ما . . يعتبر رواية المحقق لهذا النص، بل هو رواية من رواياته إن تعددت، فيعبر به عن شخصية محققه العلمية وأمانته والوثوق به أو عدمه . ولذلك ساع لبعض المحققين أن ينشر النص باسم آخر غير ما سمّاه به مؤلفه لتكون هذه التسمية الجديدة تسمية لرواية هذا المحقق أو ذاك . وهذا كما كان في الشعراء والعلماء أو الرواة، فهناك مثلاً «الموطأ» للإمام مالك برواية يحيى الليثي تفارق في مواضع كثيرة «الموطأ» برواية محمد بن الحسن، بل إن للموطأ وحده ما يزيد على عشرين رواية، وربما عزي عند ذلك لراويهِ؛ فنقول (موطأ محمد بن الحسن) . . مثلاً، وكذلك تجد دواوين الشعراء: فنقول مثلاً (شعر فلان برواية فلان) . . فتجد بين نسخه فروقاً واختلافات كبيرة^(١) .

أردت بيان هذا لأقول: إن هذه النسخة التي شرفني الله

(١) ينطبق هذا على المحققين أولي الكفاءة والأهلية من العلماء أو المشتغلين؛ دون سفهاء المهنة الذين ظنوا التحقيق سطواً واختلاساً، وإن شئت قلت: احتيالاً وخداعاً وتغريباً ومراءاةً وتباهياً.

بتحقيقها من «الوهبانية» نسخة فريدة جمعت فيها الأصل وزياداته، فأصل ابن وهبان يقع في حوالي ألف وخمسة وعشرين بيتاً. بينما تقع زياداته في أكثر من ربعها مضافة إليها ومرتبّة معها .

وأودُّ أن ألفت انتباه القارئ إلى أن المنظومة الوهبانية اسمها العلمي «قيد الشرائد ونظم الفرائد»، وقد شرحها ناظمها رحمه الله تعالى بشرح نفيس أسماه «عقد القلائد» .

وقد استعرت هذه التسمية من الناظم رحمه الله مع الاكتفاء بشرط تسمية المتن لأسمي بها نسختي هذه؛ بعد أن أضفت لها زيادات وإيضاحات وتغييرات كل من الأعلام الشراح لهذا الكتاب فسوّغت لنفسني التصرف بتسمية المنظومة: من فعل صاحبها . وذلك لأمن اللبس بين المتن وشرحه الذي هو مخطوط في مجلدين؛ ربما يكون لو طبع في عدة مجلدات، وجعلتها «عقد القلائد وقيد الشرائد» فمرادي بـ «عقد» هذا الشكل الذي سلكت به أبيات الشراح المتحصّلة منهم لحسن ترتيبه وجمال تنسيقه مع «قيد الشرائد» الذي هو المنظومة الوهبانية نفسها . فاعلم ذلك ولا تعجل فتجهل .

ومعذرة من القارئ الكريم لتكرار الرقم ٢٦٠ مكرر ص ٨١ .

ترجمة الناظم^(١)

هو قاضي القضاة أمين الدولة أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن (وَهْبَان) الحارثي المِزِّي الدمشقي الحنفي .

ولد بالمِزَّة - من قرى دمشق؛ وهو الآن من أفخر أحيائها - قبل سنة ٧٣٠هـ وتلقى علومه في دمشق وأخذ من علمائها فبرع بالقرآن والقراءات والفقه وأصوله والنحو واللغة والأدب والعروض وغيرها ودّرس في العادلية .

ولّى قضاء حماة بسيرة طيبة ونزاهة ونباهة وعقّة وأمان وبراعة ومهارة ما بين سنتي ٧٦٠-٧٦٨هـ ولكنه عزل بين سنة ٦٢-٦٣ .

ترك لنا تصانيف فائقة ونظماً رائقاً بديعاً؛ من أهمّها:

* «قيد الشرائد ونظم الفرائد» وهي هذه .

* عقد القلائد وهو شرح هذه المنظومة في مجلدين ضخمين

(١) ترجمته بإسهاب في تحقيق «تفصيل عقد القلائد» شرح هذه المنظومة لابن الشُّحنة، وترجمته بإيجاز في تحقيق كتابه: «أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار». لكن لا بدّ من الإشارة ههنا للتعريف به يسيراً.

* «أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار» (في تراجم القراء السبعة) بتحقيقنا قيد الطبع .

* شرح «درر البحار» للقونوي، شرحه في حياة مؤلفه وتوفي قبله . ذكره في مواضع من «عقد القلائد» .

* «در الجلا في قراءة السبع الملا» وهي نظم في أقلّ من خمس مئة بيت، اختصر بها «الشاطبية» على قافيتها ورويّها .

وله غير ذلك من النفائس الجليلة لا أعرف منها مطبوعاً!! ؟ .

وكانت وفاته عن يفاعه الشباب وزهرة العمر في ذي الحجة من سنة ثمان وستين وسبع مئة قاضياً في حماة فلعلّه دفن فيها!! رحمه الله .

* * *

* *

ترجمة الشارح (١)

هو قاضي القضاة سري الدين أبو البركات عبد البر بن محمد ابن محمد (ابن الشحنة) الحلبي الحنفي . ولد في حلب ليلة الثلاثاء التاسع من ذي القعدة سنة ٨٥١ ونشأ في حجر والده (قاضي القضاة) محمد بن محمد، وحفظ عليه القرآن الكريم وتلقى العلوم عنه وعن جدّه (قاضي القضاة) أبي الوليد محمد بن محمد حتى درّس ببلده وأفتى وولّي القضاء بها . ثم انتقل إلى القاهرة فتلقى عن أعلامها ومنهم قاسم بن قطلوبغا وأتقن العلوم الشرعية منقولاً ومعقولاً وبرع في الفقه وتسلّم قضاء القضاة بالقاهرة وصار جليس السلطان الغوري وأنيسه، وكان بليغاً شهماً مهيباً وقوراً، وله تصانيف جليلة؛ من أجلها :

(١) نظراً للأثر الكبير في زيادات الشارح وإضافاته واستدراكاته مما ضمّمته إلى هذا العقد النفيس استكمالاً للفائدة فقد ترجمته ترجمة موجزة .

* «تفصيل عقد القلائد بتكميل قيد الشرائد» مخطوط في الأزهرية بخطّه، وهو شرح هذه المنظومة التي نقدّمها، وبه اشتهر، أسأل الله تعالى أن يعيننا على نشره محققاً، وقد كتبنا فيه ترجمة لائقة .

* تصنيف المسمع بشرح «الكنز» و«الوقاية» و«المجمع» ذكره في شرح الوهبانية مراراً كثيرة .

* «زهر الرياض» ما يزال مخطوطاً .

* «الذخائر الأشرفية في الأغاز الفقهية» . نشره بدمشق الأخ الفاضل الشيخ محمد عدنان درويش .

* «شرح المئة العشرين» وهي منظومة في عشرة فنون لجدّه (أبو الوليد) محمد بن محمد . ما يزال مخطوطاً .

* «نظم في أسماء البكّائين من الصحابة الكرام» (الذين تولوا وأعينهم تفيض من الدمع) مع شرحها . وغير ذلك .

توفي رحمه الله تعالى في الخامس من شعبان سنة ٩٢١ بحلب^(١)، وله فيها مقام أثري مشهور تهدم سقفه، وقد أشرت على دائرة الأوقاف بترميمه وإعادة المتهدم . وفقنا الله وإياهم لما يرضيه .

(١) يرى الشيخ راغب الطباخ في «إعلام النبلاء» أنه توفي بالقاهرة !!! .

منهج التحقيق

اعتمدت بفضل الله وحسن توفيقه في تحقيق هذه المنظومة المباركة على مطبوعة وثلاث مجموعات خطية .

إحداها: المتن وحده وهو نسخة تامة محفوظة في خزانة خاصة، عناوين فصولها بالحبر الأحمر، خطها معتاد، في كل صحيفة عشرون بيتاً، وقياسها ٢٠×١٣,٥ سم وهي ضمن مجموع صفحاتها من ٩٤ إلى ١٤٤. انظر ص ١٤.

وثانيها: شرح العلامة عبد البر بن محمد المعروف بـ(ابن السحنة) في ثلاث نسخ مصورة لدي عن محفوظات مكتبة الأسد بدمشق

أفضلها: نسخة مأخوذة عن خط المؤلف في حياته (بعد تصنيفها بستين فقط). وهي نسخة نفيسة جداً بخط نسخي جميل ومشكول وعليها تعليقات ذات بال في ٣٧٧ ورقة، تشغل رقم ١٥١/ظاهرة.

والثانية: تامة الطرفين في ٣٨٢ ورقة عليها تملك العلامة علاء الدين عابدين وتشغل رقم ٩١٥٩/ظاهرة.

والثالثة: تامة الطرفين في ٣٦٠ ورقة عن نسخة عن خط المؤلف تشغل رقم ٥٢١٦/ظاهرة.

وثالثها: نسخة تامة الطرفين من شرح العلامة الشرنبلالي علي الوهبانية المسماة «تيسير المقاصد» لدي مصورة عن نسخة خطية في خزانة خاصة بدمشق.

وأما المطبوعة فهي نسخة وحيدة مطبوعة على هامش متن المجببة المسماة «عمدة الحكام ومرجع القضاة في الأحكام»، وقد شغلت الوهبانية من ص ٢ إلى ص ١٢٤ وقد تم طبعهما معاً في أواخر صفر سنة ١٢٩٦ بمطبعة حسن أحمد الطوخي، وقد أرخها الشيخ أحمد بن يوسف سليمان السعيد بأبيات ختمها بقوله:

وَلَا بِنِ وَهْبَانَ إِن شَاهَدَتْ هَامِشُهُ
تَرَى عُقُودًا بِحُسْنِ النُّظْمِ دُرِّيَّة
كَلَاهُمَا شَاهِدًا عَدْلٍ لِنَاظِمِهِ
بِهَمَّةٍ إِن بَدَا التَّخْفِيقُ عُلوِيَّة
وَرَائِقُ الطَّبْعِ فِيهِ حَيْثُمَا ظَهَرَتْ
آيَاتُ إِتْمَامِهِ بِالصَّفْوِ مَرْضِيَّة
أَنْشَأَ الْقَبُولُ لَنَا فِيمَا يُورِّخُهُ

سَمَوْتَ بِالطَّبْعِ فِي مَثْنِ الْمُجَبِّيه

٩٦ ٥٨٠ ١١٤ ٥٠٦

١٢٩٦

وقد جمعت أبيات الناظم رحمه الله ورقمتها متسلسلاً فعدت ألفاً ثم زادها في مباحث العقيدة ما قارب الخمس والعشرين . ونظراً للأهمية واستكمالاً للفائدة رأيت أن أضم إليها ما زاده الشارح ابن الشحنة رحمه الله حيثما أطلقته ، وجعلته ضمن المتن برقم مستقل ورمزت له برمز مستقل . أما ما أصلحه أو غيره أو استدركه فجعلته في الهامش وفصلته عن المتن اكتفاءً بوروده في الأصل .

وهكذا فعلت بالشرنبلالي والحصكفي ، غير أنني رمزت لابن الشحنة بـ (※) ، ورمزت للشرنبلالي بـ (✽) ، ورمزت للحصكفي بـ (●) .

وجعلت لهؤلاء الثلاثة أرقاماً متسلسلة وقد ضبطت بالشكل الكامل جميع الأبيات متناً وإضافاتٍ مستعينة - بعد الله - وقت الحاجة والالتباس بالشرح الذي نحن على موعد لتقديمه محققاً إن شاء الله تعالى في أقرب ما تيسر ؛ وهو «تفصيل عقد القلائد بتكميل قيد الشرائد» سائلاً المولى تبارك وتعالى المعونة والتيسير والتوفيق . والحمد لله رب العالمين .

قَيْدُ الشَّرَائِدِ

وَ

نَظْمُ الْفَرَائِدِ

بسم الله الرحمن الرحيم

- ١- بُدَأْتُنا بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ» أَجْدَرُ
وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ فَهُوَ أَتَمُّ
- ٢- وَتَسْلِيْمُنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ مُوَكَّدًا
عَلَى أَحْمَدَ الْمُخْتَارِ فِي الذِّكْرِ يُشَرُّ
- ٣- وَرِضْوَانُ رَبِّي وَالتَّحِيَّةُ دَائِمًا
عَلَى آلِهِ وَالْأَصْحَابِ مَا زِلْتُ أَكْثِرُ
- ٤- وَبَعْدُ؛ فَفِي عِلْمِ الْفُرُوعِ مَسَائِلُ
غَرَائِبُ فِي الْكُتُبِ الضَّخَامِ تُسَطَّرُ
- ٥- عَلَى مَذْهَبِ النُّعْمَانِ ذِي الْعِلْمِ وَالْحِجَا أَلِ
إِمَامِ الْعَظِيمِ الشَّانِ فِيمَا يُقَرَّرُ
- ٦- فَأَفْرَدْتُ مِنْهَا مَا تيسَّرَ نَظْمُهُ
لَعَلِّي فِي نَيْلِ الْعُلَى أَتَبَحَّرُ
- ٧- وَلَمْ أَذْكَرِ الْمَذْكُورَ فِي كُلِّ كُتُبِنَا
وَمَا كَانَ مِنْ قَيْنٍ مُفِيدٍ سَأَذْكَرُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بُذَاتُنَا بِالْحَمْدِ أَجْدَرُ وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ فَهُوَ أَتَمُّ
وَتَسْلِيْمُنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ مُوَكَّدًا عَلَى أَحْمَدَ الْمُخْتَارِ فِي الذِّكْرِ يُشَرُّ
وَرِضْوَانُ رَبِّي وَالتَّحِيَّةُ دَائِمًا عَلَى آلِهِ وَالْأَصْحَابِ مَا زِلْتُ أَكْثِرُ
وَبَعْدُ؛ فَفِي عِلْمِ الْفُرُوعِ مَسَائِلُ غَرَائِبُ فِي الْكُتُبِ الضَّخَامِ تُسَطَّرُ
عَلَى مَذْهَبِ النُّعْمَانِ ذِي الْعِلْمِ وَالْحِجَا أَلِ إِمَامِ الْعَظِيمِ الشَّانِ فِيمَا يُقَرَّرُ
فَأَفْرَدْتُ مِنْهَا مَا تيسَّرَ نَظْمُهُ لَعَلِّي فِي نَيْلِ الْعُلَى أَتَبَحَّرُ
وَلَمْ أَذْكَرِ الْمَذْكُورَ فِي كُلِّ كُتُبِنَا وَمَا كَانَ مِنْ قَيْنٍ مُفِيدٍ سَأَذْكَرُ
وَرَبِّ مَكَّانٍ بَرَزَ فِيهِمْ رَأْيُهُ فَأَوْضَحْتُ أَوَّلَهَا وَمَا هِيَ أَظْهَرُ
وَأَسْطَرُّ زَوْجِ الْمَائِدَةِ فِيهِ تَسْتَعْرِضُهَا مِنْ جَدِّ وَلَيْسَ يُسَطَّرُ
وَهَذَا أَنَا فِي الْمَقْصُودِ دَائِمًا بِوَيْفِهِ وَقَدْ رُبِّيَتْ فِيهِ الْمَعِينُ الْمَقْدَرُ
وَمَا أَنَا مِنْ كَيْدِ الْحُسُودِ بَلْ مِنْ كَيْدِ جَاهِلٍ زَوَّلَهُ يَتَذَكَّرُ
وَكُنْتُ رَجَاءَ اللَّهِ فِي كُلِّ حَالٍ وَمِنْ أَمَّةٍ مَسْرُودَةٍ تُحَسَّرُ

فَسَادَ وَمُنُودٌ مَعَ صَلَاةٍ يُقَرَّرُ بِفَهْقِهِ فِيهَا وَعَقْلٌ يُفَرِّقُ
وَمَعَ سِدِّيقِ الْهَدْيِ أَحْمَدُ أَمْرٌ وَمِنْهَا لِي بِعُقُوبَةِ عَمَلٍ فِي السُّمُودِ وَتَهْنِئَةٍ
وَعُسْلٍ عَلَى شَخْصٍ وَمَعَ سَمْعِهِ فَيَا تَيْبَةً فِي الْقَوْمِ لَا يَتَأَخَّرُ
بَلِيسَ كَانَ مَتَجَاذِرُ الْفُرُوعِ وَالْمَعَالِمِ بَيْنَ الرِّجَالِ تَوَاحُّشُ
وَصَحْحُ كَرَمِ الْبُيُوتِ فِي الْأَجَارِيَامِ وَالْعَمَادِ بِئَرُ غَارٍ قَدْ قِيلَ يُظْهِرُ
وَيُخْرِجُ كُلَّ بَيْتٍ بِالشَّاذِجَةِ كَذَا عُدْتُ أَوْ كَأَنَّ وَهِيَ تُنْظَرُ
وَأَوْ كَانَ عَمَلِي الْبَرِّ عَشْرًا فَضَاعَدْتُ فَقَبِلْتُ أَصَحَّ الْقَوْلِ مَا يَتَغَيَّرُ

نموذج الصحيفة الأولى من الأصل

٨- وَرَبِّ مَكَانٍ زِيدَ فِيهِ رَوَايَةٌ

فَأَوْضَحْتُ أَوَّلَاهَا وَمَا هُوَ أَشْهُرُ

٩- وَأَسْطُرُ فِي رُؤُسِ الْمَسَائِلِ أَحْرَفًا

تَعَرَّفَهَا مِنْ جَدُولٍ قَبْلُ أَسْطُرُ

١٠- وَمَا أَنَا فِي الْمَقْصُودِ أَسْعَى بِعَوْنِهِ

وَقُدْرَتِهِ فَهُوَ الْمُعِينُ الْمُقَدِّرُ

١١- وَمَا أَنَا مِنْ كَيْدِ الْحُسُودِ بِأَمِينٍ

وَلَا جَاهِلٍ يَزِرُنِي وَلَا يَتَدَبَّرُ

١٢- وَيَمَمْتُ وَجْهَ اللَّهِ فِي كُلِّ جَالَةٍ

وَمَنْ أَمَّهُ مُسْتَرْشِدًا لَيْسَ يَخْسَرُ

* * *

* *

*

فصل من كتاب الطهارة

١٣- فَسَادُ وُضُوءٍ مَعَ صَلَاةٍ يُقَرَّرُ

بِقَهْقَرَةٍ فِيهَا وَعَقْلٌ يُغَيَّرُ

١٤- وَمَعَ حَدَثِ الْعَمْدِ اخْتِلَامٌ وَنَوْمُهَا

لِيَعْقُوبَ عَمْدًا فِي السُّجُودِ وَيَنْدُرُ

*١- وَيُرَوَى عَنِ الْأَصْحَابِ لَيْسَ بِنَاقِضٍ

مُبَاشَرَةً فَخْشًا الصَّحِيحُ الْمُحَرَّرُ

١٥- وَغُسْلٌ عَلَى شَخْصٍ وَمَا ثَمَّ سِتْرَةٌ

فَيَأْتِي بِهِ فِي الْقَوْمِ لَا يَتَأَخَّرُ

١٦- وَلَيْسَ كَالْاسْتِنْجَاءِ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ

وَفِي أَمْرَةٍ بَيْنَ الرِّجَالِ تُؤَخَّرُ

١٧- وَصَحَّ كُرْهُ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ جَارِيًا

وَلَوْ عَادَ بَثْرٌ غَارَ قَدْ قِيلَ تَطْهَرُ

١٨- وَتُنَزَّحُ كُلُّ الْبَثْرِ بِالشَّاءِ حَيَّةً

كَذَا مُحَدِّثٍ أَوْ كَافِرٍ وَهُوَ أَنْظَرُ

- ١٩- وَلَوْ كَانَ عُمْقُ الْبَيْرِ عَشْرًا فَصَاعِدًا
فَقِيلَ أَصَحُّ الْقَوْلِ مَا يَتَغَيَّرُ
٢٠- وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا نَبِيذًا لِتَمْرَةٍ
تَوْضِئًا مِنْهُ وَالْتِيْمُ أَشْهَرُ
٢١- لِيَعْقُوبَ وَأَجْمَعَ عَنْهُ مِثْلَ مُحَمَّدٍ
وَلِلصَّدْرِ يُرَوِّى وَالْتِيْمُ أَظْهَرُ
٢٢- وَعُذْرُكَ شَرْطُ ضَرْبَتَانِ وَنِيَّةٌ
وَالْإِسْلَامُ وَالْمَسْحُ الصَّعِيدُ الْمُطَهَّرُ^(١)

(١) قال الحصكفي في «الدر المختار» (٤١/١): وزاد ابن وهبان في الشروط: الإسلام، فزدته وضممت سننه الثمانية في بيت آخر وغيّرت شطر بيته الأول فقلت: وَالْإِسْلَامُ شَرْطُ عُذْرٍ ضَرْبُ وَنِيَّةٌ وَمَسْحٌ وَتَعْمِيمٌ صَعِيدٌ مُطَهَّرٌ وَسَيْئُهُ سَمِّيَ وَبَطْنٌ وَفَرَجَانٌ وَنَفْضٌ وَرَتْبٌ وَالْأَقْبَلُ وَتُدْبِيرٌ ثُمَّ إِنِّي لَمْ أَضْمَهُ لِلْمَتْنِ لِفَقْدِ شَرْطِهِ وَهُوَ الْغَرَابَةُ فَتَنَبَّهُ.

- ٢٣- وَعَنْ زُفَرَ الْإِجْزَاءِ مِنْ دُونِ نِيَّةٍ
وَأَحْمَدُ يَكْفِي ضَرْبَةً بَلْ وَأَجْدَرُ
٢٤- وَيَعْقُوبُ لِلْإِسْلَامِ قَدْ قَالَ: جَائِزٌ
وَيَجْزِيهِ مِنْ بَعْدِهِ فَيَقَرَّرُ^(١)
٢٥- وَقَدْ قِيلَ أَلَا سَتِيْعَابُ لَيْسَ بِشَرْطِهِ
وَيَعْقُوبُ عِنْدَ الْعَجْزِ جَازَ التَّعَبُّرُ
٢٦- وَجَوَزُهُ مِنْ غَيْرِ عَجْزِ مُحَمَّدٍ
وَقَالَ: كَفَى فِيهِ الْغُبَارُ الْمُعَفَّرُ^(٢)
٢٧- وَقَدْ جَوَزُوا مَسْحَ الْجَبَائِرِ مُطْلَقًا
إِلَى وَقْتِ أَنْ الْقَرْحَ وَالْجَرْحَ يُجْبَرُ

(١) غيّر ابن السّحنة الشطر الأخير بقوله: وَيَعْقُوبُ لِلْإِسْلَامِ جَازٌ وَيُثْمَرُ. ليستغني بهذا البيت عما قبله؛ لعدم الحاجة لحكاية مذهب الإمام أحمد.
(٢) ثم غيّرهما معاً بقوله: وَقِيلَ: مَا أَلَا سَتِيْعَابُ شَرْطًا وَجَوَزًا بِأَلَا طَلَاقٍ مَسْحًا بِالْغُبَارِ وَيُنْصَرُ وَثَانٍ لِذِي عَجْزٍ وَعَنْهُ يُعِيدُهَا وَإِطْلَاقُهُ لِلْمَنْعِ عَنْهُ الْمُؤَخَّرُ

*٢- وَيَسْقُطُ مَسْحُ الرَّأْسِ عَمَّنْ بِرَأْسِهِ
مِنَ الدَّاءِ مَا إِنْ بَلَّهْ يُتَضَرَّرُ

٢٨- وَحُبُّ وُضُوءٍ قَدَرُ فَرَضِ لِحَائِضٍ
مُسَبِّحَةٍ حَالِ التَّوَجُّهِ يُنْصَرُ^(١)

٢٩- وَلَوْ طَهَّرْتَ بَعْدَ الثَّلَاثِ وَطَهَّرْتَ
وَعَادَتْهَا لَمْ تَمْضِ فِي الْوُطْءِ يَذْكُرُ^(٢)

٣٠- كَرَاهَتُهُ بَعْضُ وَيَنْفِيهِ بَعْضُهُمْ
وَبِالصَّوْمِ تَأْنِي وَالصَّلَاةِ وَتَذْكُرُ

٣١- وَمَنْ طَهَّرْتَ أَتْنَاءَ وَقْتِ صَلَاتِهَا
فَتَقْضِي وَفِي الْعَكْسِ الْقَضَا لَا يَقَرَّرُ

٣٢- وَلَوْ طَهَّرَ الْمَعْدُورُ ثَانِي وَقْتِهِ
أَعَادَ فَلَا اسْتِيعَابَ شَرْطُ وَيُنْظَرُ^(٣)

(١) غَيْرُهُ ابْنُ الشُّحْنَةِ بِقَوْلِهِ:

وَحُبُّ وُضُوءٍ وَالْجُلُوسُ لِحَائِضٍ
بِمَسْجِدِهَا قَدَرُ الْفَرِيضَةِ تَذْكُرُ

(٢) غَيْرُ ابْنِ الشُّحْنَةِ الشُّطْرُ الْأَخِيرُ بِقَوْلِهِ:

وَتَأْتِي بِأَعْمَالٍ لَهَا الْحَيْضُ يَخْطُرُ
(٣) غَيْرُهُمَا وَأَكْمَلُ فَائِدَتُهُمَا الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ:

٣٣- فَمَنْ كَانَ مُعْتَادَ الْخُرُوجِ بِلَيْلِهِ

فَيَقْضِي الْعِشَاءَ فِي الْفَجْرِ قَالُوا يُؤَخَّرُ^(١)

٣٤- وَقَدْ قِيلَ فِي الْمَقْصُودِ مَا أَنْضَمَ فَضْدُهُ
كَمَنْ جُرْحُهُ مَا زَالَ بِالدَّمِ يَقْطُرُ^(٢)

= وَمَنْ طَهَّرْتَ فِي وَقْتِ فَرَضٍ لِعَادَةٍ
وَمَا قَبْلَهَا تَقْضِي إِذَا الْوَقْتُ يُقَدَّرُ

بِهِ الْغُسْلُ وَالتَّخْرِيمُ تَمَّ لِعَشْرَةٍ
لِكُلِّهِمْ بِالْإِفْتِيَاكِحِ يُقَرَّرُ

وَفِي الْعَكْسِ لَا تَقْضِي وَلَوْ شَرَعَتْ بِهِ
وَفِي التَّقْلِ يَقْضَى مِثْلَ نَذْرِ يُقَرَّرُ

(١) اقترحهُ ابْنُ الشُّحْنَةِ كَذَا:

تَوْضُأً فِي وَقْتِ يَسِيلُ لُعَابُهُ
يُصَلِّي وَفِي الثَّانِي فَلَيْسَ يُدْرَرُ

يُعِينُ وَتُجْزِي لَوْ يَسِيلُ لِكُلِّهِ
رُغَافٌ بِالْإِسْتِيعَابِ شَرْطُ وَيَعْسُرُ

(٢) غَيْرُهُ عَبْدُ الْبَرِّ قَائِلًا:

وَالْأَحْوُطُ فِي الْمَقْصُودِ مَا أَنْضَمَ فَضْدُهُ
كَذِي الْجُرْحِ لَا يَرْقَى وَلَا الْبَعْضُ قَدَّرُوا=

٣٥- وَمَنْ أَبْصَرَتْ فِي الْعَادَةِ الدَّمُ ثُمَّ لَمْ
تُصَلَّ وَجَاءَ السَّقَطُ وَهُوَ مُصَوِّرٌ
٣٦- فَتَقْضِي لِمَتْرُوكِ الصَّلَاةِ كَصَوْمِهَا
وَمُدَّتُهُ قُلْ أَرْبَعُ هُنَّ أَشْهُرُ
٣٧- دَمُ الْقَلْبِ وَالْكَبِدِ الطَّحَالَاتِ طَاهِرٌ
وَفِي الْقَلْبِ قَوْلٌ كَالْمَرَارَةِ يُزْبَرُ^(١)
٣/*- وَغُلْظٌ تَنْجِسُ الْمَرَائِرَ أَوْ هُمَا
يُخَفَّانِهِ وَالثَّالِثُ النَّدْبُ يَطْهَرُ
٤/*- وَتَنْجَسُ بِالْغَلِي الدَّجَاجَةُ ذُكِّيَتْ
وَأَمْعَاؤُهَا فِيهَا وَلَيْسَتْ تُطَهَّرُ
٣٨- وَعِنْدَهُمَا عَيْنُ الْكِلَابِ نَجَاسَةٌ
وَطَاهِرَةٌ قَالَ الْإِمَامُ الْمُطَهَّرُ

= ثم غيره فقال:
يَمَانِعُ فَصِدٌ أَنْ يَسِيلَ بَرْنِطُهُ
كَذَا الْعُذْرُ أَوَّلًا فِيهِمَا قَدْ تَخَيَّرُوا
(١) أصلحه الشارح بدل قوله (كالمرارة) بـ (بالنجاسة) . .

٣٩- وَلَوْ عَضَّ كَلْبٌ عُضْوَ شَخْصٍ مُلَاعِبًا
تَنْجَسَ وَالْعَضْبَانُ لَيْسَ يُؤَثِّرُ^(١)
٤٠- وَفِي خُرءٍ دُودٍ الْفَرْ خُلْفٌ، وَمَاؤُهُ
فَمَا نَجَسُوا وَالْبِزْرُ وَالْعَيْنُ أَطْهَرُ
٤١- وَفِي الْغَائِطِ الْإِنْقَاءُ لِلرَّيْحِ وَاجِبٌ
وَقَوْلَانِ عِنْدَ الْعَجَزِ عَنْهُ يَقَرَّرُ

* * *

(١) للشارح رحمه الله منظومة في الفروق ذكر فيها هذه المسألة
بيتين مبيناً العلة لكل حكم منهما فقال:
وَلَوْ عَضَّ كَلْبٌ فِي رِضَاهُ وَسُخْطِهِ
تَنْجَسَ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الْعَضِّ مَوْضِعُ
وَذَاكَ لِأَنَّ الْغَيْظَ نَشَفَ رِيْقَهُ
وَفِي اللَّعْبِ تَلَقَّاهُ يَسِيلُ وَيَنْبُعُ

فصل من كتاب الصلاة

- ٤٦- وَإِنْ يَنْكَشِفَ مِنْ كُلِّ عُضْوٍ قَلِيلُهُ
وَفِي الْجَمْعِ قَدْرُ الرَّبْعِ فَهِيَ تَضَرَّرُ^(١)
٤٧- وَبِالثُّوبِ لَوْ صَلَّتْ قِيَامًا وَبَاتِنُ
مِنَ الْعَوْرَةِ الرَّبْعُ الْقُعُودُ يُقَرَّرُ
٤٨- وَيُكْرَهُ فِي حَالِ الْإِقَامَةِ مَشْيُهُ
وَلِلصَّدْرِ «بِاسْمِ اللَّهِ» يَكْفِي الْمَكْبَرُ
*/٨- وَفِي فَتْحِ عِيدٍ يُوجِبُ «اللَّهُ أَكْبَرُ»
فَيَسْجُدُ مَنْ سَهَوَا بِغَيْرِ يُكَبِّرُ^(٢)

- ٤٢- وَقَوْلُهُمُ الْوُسْطَى هِيَ الْعَصْرُ أَظْهَرُ
وَفِي الصُّبْحِ وَالْفَرَضَيْنِ وَالْخَمْسُ تُذَكَّرُ
٤٣- وَوَاحِدَةٌ مِنْهَا وَظَهَرُ وَمَغْرِبُ
عِشَاءُ وَقِيلَ الصُّبْحُ مَعَهَا يُجَبَّرُ
٤٤- وَفِي عُمْرَةٍ قَوْلُ وَخَوْفٌ وَجُمُعَةٌ
وَقِيلَ: جَمَاعَاتُ الْجَمِيعِ وَأَكْثَرُ
*/٥- وَفِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى الْأَضْحَى الْوَتْرُ جُمُعَةٌ
لِذِي يَوْمِهَا وَالظُّهْرُ فِي الْغَيْرِ قَرَرُوا
*/٦- وَكَامِلَةٌ مَا بَيْنَ ثِنْتَيْنِ مِثْلَهَا
لِسَعْدٍ وَقَوْلُ بِالتَّوَسُّطِ يُزْبَرُ
*/٧- تَوَسَّطُ شَرْطًا وَرُكْنًا وَوَقْتَهَا
عِنْدَانِ حَافِظٌ وَفَتْهَا لَا يَهْدُرُ
* ٤٥- عَلَى طَاهِرِ الْمَبْسُوطِ صَلَّى يَجُوزُ لَا
كَتُوبٍ قَصِيرٍ أَيْ بِهِ يَتَغَيَّرُ

- (١) غَيَّرَهُ عَبْدُ الْبَرِّ قَائِلًا:
وَمَجْمُوعُ بَادِي كُلِّ مَا هُوَ عَوْرَةٌ
إِذَا رُبْعَ أَذْنَاهَا يُقَدَّرُ يَهْدُرُ
(٢) غَيَّرَهُ الشَّرْنَبِلَالِي قَائِلًا:
وَفِي كُلِّ فَتْحٍ يُوجِبُ «اللَّهُ أَكْبَرُ»
فَيَسْجُدُ مَنْ سَهَوَا بِغَيْرِ يُغَيَّرُ
وأضاف: فقولي «كل» بدل «عيد» ليشمل جميع الصلوات،
وقولي «يغَيَّرُ» أحسن من قوله «يكبر» لأنه لا يحسن أن يغير غير
التكبير بالتكبير. اهـ.

- ٤٩- وَفِي غَيْرِ «فَقَعَسَ صَمْعَج» لَسْتَ رَافِعاً
يَدَيْكَ وَذَا فِي خَارِجِ الْكُمِّ أَجْدَرُ^(١)
- ٥٠- وَإِنْ كَبَرَ الْإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ
سَهَى وَنَوَى مِنْ بَعْدُ جَازَ التَّأَخُّرُ^(٢)
- ٥١- إِلَى وَقْتِ مَا يُثْنِي، وَقِيلَ: وَبَعْدَهُ
وَقِيلَ: وَبَعْدَ «الْحَمْدُ»، بَلْ قِيلَ أَكْثَرُ
- ٩/٥- وَفِي ضِدِّ ذَا التَّصْحِيحِ، بَلْ لَوْ تَقَدَّمَتْ
وُضُوءاً أَجَزَ إِنْ لَا مُنَافِي يَغْبُرُ
- ٥٢- وَإِنْ لَحَنَ الْقَارِي وَأَصْلَحَ بَعْدَهُ
إِذَا غَيَّرَ الْمَعْنَى الْفَسَادُ مُقَرَّرُ

- (١) غَيْرُهُ الشَّرْنِبَلَالِي قَائِلاً:
وَفِي (فَقَعَسَ) مَعَ (صَمْعَج) سُنَّ رَفَعْنَا
تَشَهُدُنَا مَا لِابْنِ مَسْعُودٍ أَنْصَرُ
- (٢) ذَكَرَ الشَّرْنِبَلَالِي فِي شَرْحِهِ هَهُنَا شُرُوطَ التَّحْرِيمَةِ وَشُرُوطَ
الْأَدَاءِ فِي ثَمَانِيَةِ عَشْرِ بَيْتاً، أَعْرَضَتْ عَنْ ذِكْرِهَا هَهُنَا! لِأَنَّهَا
لَيْسَتْ مِنْ شَرْطِ هَذَا الْكِتَابِ، إِذْ مَسَائِلُهُ وَأَبْيَاتُهُ (غَرَائِبُ فِي
الْكَتَبِ . . .) كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَقْدَمَةِ.

- ١٠/٥- وَهَذَا مَقَالُ الْأَقْدَمِينَ وَبَعْضُ مَنْ
تَأَخَّرَ قَالُوا: الْفَسَادُ يُؤَثِّرُ
- ٥٣- وَفِي (الظَّالِمِينَ) (الْفَاسِقِينَ) بَعْكُسِهِ
وَيَعْقُوبُ عَنْهُ الْقَوْلُ تَفْسُدُ أَظْهَرُ^(١)
- ١١/٥- وَلَوْ أُبْدِلَتْ ضَادُّ بَظَاءٍ فَمُفْسِدٌ
وَمَنْ قَالَ (صَحَّتْ)؟ فَهُوَ لِلْعُسْرِ يَعْذُرُ^(٢)

(١) قَالَ الشَّارِحُ: وَقَدْ فَاتَ الْمَصْنُفَ بَيَانُ أَنَّ الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهِمَا
لَا عَلَى قَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ! وَيُمْكِنُ حَصُولُ ذَلِكَ بِجَعْلِ شَطْرِ
بَيْتِهِ الثَّانِي هَكَذَا:
أَصَحُّ وَعَنْ يَعْقُوبَ تَفْسُدُ أَظْهَرُ

- (٢) اقْتَرَحَ ابْنُ الشُّحْنَةِ إِصْلَاحَهُ هَكَذَا:
كَذَاكَ تَهَجِّي الذِّكْرِ لَيْسَ بِمُفْسِدٍ
وَلَمْ يُجْزِنَا عَنْ وَاجِبِ الذِّكْرِ فَأَذْكُرُوا
- ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ اسْتَخَرْتُ اللَّهَ وَغَيَّرْتُ بَيْتَ الْمَصْنُفِ الْأَوَّلَ
وَنَظَّمْتُ الْمَسْأَلَةَ فِي بَيْتَيْنِ عَلَى مَا تَحَرَّرَ عِنْدِي مِنَ الْأَقْوَالِ فِيهَا؛
فَقُلْتُ:
وَلَوْ يَقَرُّ مَعْنَى الذِّكْرِ مِنْ كُتُبِ الْأَوَّلَى
يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْبَعْضُ يَذْكُرُ=

٥٤- وَلَوْ قَرَأَ الْمَكْتُوبَ فِي الصُّحُفِ الْأُولَى

إِذَا كَانَ كَالْتَسْبِيحِ لَيْسَ يُعَيَّرُ
٥٥- وَلَيْسَ التَّهَجُّي فِي الصَّلَاةِ بِمُفْسِدٍ

وَلَا مُجْزِئٌ عَنْ وَاجِبِ الذِّكْرِ فَادْكُرُوا
١٢/*- وَمِنْ خَوْفِ فَوْتِ الْوَقْتِ يَوْمِي مُسَافِرٌ

بِتَنْجِيسِ أَرْضٍ وَالتَّيْمُمُ قَرَرُوا
٥٧- وَلَوْ لَمْ يُسْمَلْ سَاهِيًا كُلَّ رَكْعَةٍ

فَيَسْجُدُ إِذْ إِيْجَابُهَا قَالَ الْأَكْثَرُ
٥٨- كَانَ زَادَ أُولَى الْقَعْدَتَيْنِ صَلَاتُهُ

عَلَى الْمُصْطَفَى وَالْأَلِ قَيَّدَ الْأَكْثَرُ
٥٩- وَيُفْسِدُهَا بَعْدَ الْقِيَامِ قُعُودُهُ

وَمَنْ قَالَ: لَا. تَرَكَ التَّشَهُدَ يُشْهَرُ
١٣/*- لِأُولَى قُعُودِ الْفَرَضِ مُكْمِلُ قَوْمَةٍ

إِذَا عَادَ تَصْحِيحُ الْفَسَادِ يُحَرَّرُ

= كَتَسْبِيحٍ أَوْ صَحَّحَ لِنَفْسِي فَسَادَهَا

وَالْأَجْزَاءُ فِي جَهْلٍ وَفِي الْكُلِّ يُنْكَرُ

١٤/*- وَمَنْ يَنْفِي التَّشَهُدَ جُلُّهُمْ

وَفِي الْوَتْرِ وَالْقُلِّ اخْتِلَافٌ وَيُحْظَرُ

٦٠- وَلَا يَتَّبِعُوا بَعْدَ الْقِيَامِ إِمَامَهُمْ

إِذَا عَادَ وَالْإِتْبَاعُ بَعْضٌ يَقَرُّ

٦١- وَسُنَّ بِتَأْكِيدِ الْجَمَاعَةِ وَافْتِرَاضِ

كَفَايَةِ أَوْ عَيْنًا، أَوْ أَوْجِبَ فَيُؤْزَرُ^(١)

٦٢- وَإِنْ يَسْكُتَ الْجِيرَانُ لِلتَّركِ يَأْتُمُوا

وَتَارِكُهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرِ يُعْزَرُ

٦٣- وَمَنْ لَمْ يَجِدْ يَصَاحُ فِي الصَّفِّ فَرْجَةً

تَفَرَّدَ خَلْفَ الصَّفِّ وَالْآنَ يُعْذَرُ

٦٤- وَقُلْ جَذْبُهُ مَعَهُ مِنَ الصَّفِّ آخِرًا

أَتَى أَوْ إِلَى حَالِ الرُّكُوعِ يُؤَخَّرُ^(٢)

(١) فِي نَسْخَةٍ: عَيْنًا. . إِذَا وَجَبَ الْوُزْرُ.

(٢) اقْتَرَحَ ابْنُ الشَّحْنَةِ إِبْدَالَهُمَا بِمَا يَلِي لَاسْتِيفَاءَ مَسَائِلَ أَكْثَرِ:

تَفَرَّدَ خَلْفَ الصَّفِّ عَادِمٌ فَرْجَةً

وَيَجْذِبُ شَخْصًا قَلِيلًا، وَالْبَعْضُ يُنْكَرُ

وَصَحَّحَ أَنَّ الْجَذْبَ عِنْدَ رُكُوعِهِ

لِثَلَاثِينَ أَوْ أَنَّهُ الصَّفِّ يَعْبُرُ

٦٥- وَيَرْحَمُهُمْ إِنْ شَاءَ وَالْجَذْبُ جَائِزٌ

وَفِي عَضْرِنَا قِيلَ: التَّأَخَّرُ أَنْصَرُ

١٥/☆- كَفَسَحَ مُصَلٌّ لِلْمُرِيدِ زَحَامَهُ

بِسُنَّةِ خَيْرِ الْخَلْقِ فِيهَا مُسْطَرٌّ

١٦/☆- فَحَكُمُ مُنَادٍ بِأَمْتِثَالٍ لِأَمْرِهِ

ضَعِيفٌ فَمَا فِي ذِي التَّجَانُسِ يُهْدَرُ

١٧/☆- لِإِدْرَاكِ جَاءٍ لِلرُّكُوعِ يُطِيلُهُ

أَبُو أَلَيْثٍ أَنْ لَا عِلْمَ وَالصَّدْرُ يَحْظَرُ

٦٦- وَمَنْ خَلَفَ لِحَانٍ يُؤَدِّي صَلَاتَهُ

يُعِينُ عَلَى مَا يَنْبَغِي وَيُحَرِّرُ

١٨/☆- وَالْأَلْتِغُ إِنْ يُلْغِي مَعَ الْأَمِّ (١) آيَةٌ

وَلَا لُتْغَ فِيهَا إِنْ عَدَاهَا فَتُهْدَرُ

١٩/☆- وَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَسْكُتْ وَتَفْسُدُ إِنْ تَلَا

وَبِالْعَكْسِ قَوْلٌ فِي الدَّوَاوِينِ يُسْطَرُّ

= وَقِيلَ جَذْبٌ بِإِنْعَادَامِ الْأَذَى بِهِ

وَفِي عَضْرِنَا قَالُوا: التَّوَحَّدُ أَنْصَرُ

(١) المراد أم الكتاب وهي الفاتحة.

٢٠/☆- وَلِلصَّدْرِ فِي التَّصْحِيحِ يُجْهَدُ عُمَرُهُ

وَفِي تَرْكِهِ الْإِفْسَادُ وَهُوَ الْمُحَرَّرُ

٦٧- وَقَدْ كَرَّهُوا بَعْدَ الْفَرَاغِ قُعودَهُمْ

لِسُنَّةِ خَيْرِ الْخَلْقِ فِيمَا تَصَوَّرُوا (١)

٦٨- وَلَوْ حَنْفِيٌّ قَامَ خَلْفَ مُسَلِّمٍ

بِشَفْعٍ وَلَمْ يَتَّبِعْ وَتَمَّ فَمُوتَرُ

٦٩- وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِ الصَّيَامِ جَمَاعَةٌ

لَهَا، وَبِهِ قِيلَ أَنْفِرَاذُكَ أَجْدَرُ

٧٠- وَيُجْزَى مَعَ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِوُجُوبِهِ

وَعَنْ بَعْضِهِمْ لَا، وَالْمُقَدَّمُ أَظْهَرُ (٢)

(١) قال ابن الشحنة: وقد استخرت الله تعالى، وغيّرت بيته
وضممت إليه بيتين:

وَيُكْرَهُ بَعْدَ الْفَرَضِ فَضْلُكَ سُنَّةٌ

يُرْجَحُ، أَوْ يَذْكَرُ وَفِي الْبَيْتِ آثَرُ

إِذَا لَمْ تَخَفْ شُغْلًا لِنَقْضِ وَمَسْجِدٍ

لِظَهْرِ غُرُوبٍ قِيلَ: أَوْ تَخَيَّرُ

وَمِنْ بَعْدِ فَضْلٍ مَا أَتَى مِنْهُ خَلْفَهُمْ

وَنَقَضُ ثَوَابٍ بِالْمُنَافِي أَظْهَرُ

(٢) قال ابن الشحنة: وقول ثالث منفصل لم يتعرّض له المصنّف =

*٢١/- وَإِنْ نَوَيْتَ وَتَرَأَ يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ

وَإِنْ سُنَّةٌ يَنْوِي فَلَا الْبَعْضُ يَذْكُرُ
٧١- وَتَأْدِيَةُ الْمُنْذُورِ أَوْلَى وَبَعْضُهُمْ

إِذَا مَا تُرِيدُ النَّفْلَ مِنْ قَبْلُ تَنْذُرُ^(١)
٧٢- وَفِي كُلِّ شَفْعٍ فِي التَّرَاوِيحِ يَنْتَدِي

بِ«سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ» حِينَ يُكَبِّرُ
٧٣- وَإِنْ شَكَّكَ الْمَسْبُوقُ فِي قَدْرِ مَا بَقِيَ

فَقَلَّدَ مَنْ مَعَهُ الْفَسَادُ مَقَرَّرُ
٧٤- وَقَدْ قَالَ قَاضِي خَانَ: إِنَّ صَلَاتَهُ

تَجُوزُ إِذَا لَمْ يَقْتَدِي وَهُوَ أَظْهَرُ
*٢٢/- وَقَاضِي خَانَ حَيْثُ لَمْ يَقْتَدِي بِهِ

يُجُوزُهَا وَالْوَجْهُ بِالْفَرْقِ مُزْهَرُ

= وهو أولى بالنظم لأنه أغرب فألحقته في بيت فقلت:
فذكر ما بعده: وَإِنْ نَوَيْتَ

* (١) غَيَّرَهُ ابْنُ الشُّحْنَةِ فَقَالَ:

وَرُجِّحَ نَذْرُ النَّفْلِ أَوْ لَا؟ وَسُنَّةٌ

إِذَا نُذِرْتَ لَمْ تَبَقْ، أَوْ تَبَقَ أَجْدَرُ؟

٧٥- وَيَسْجُدُ تَالٍ لِلْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا

وَسَامِعُهَا فِي خَارِجٍ تَقَرَّرُ^(١)

٧٦- وَدَاخِلُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ تَابِعًا أَتَى

بِهَا بَعْدَ وَالشَّيْبَانِ كَلًّا يُصَوِّرُ

٧٧- وَمِنْ تَرْكِهَا فِي الْحَالِ يَسْجُدُ سَاهِيًا

وَيَلْزِمُهُ بِالنَّذْرِ قِيلَ: فَتُنْذَرُ

٧٨- وَصَحَّ عَنِ النُّعْمَانِ مِثْلُ مُحَمَّدٍ

بِمَضَرٍ تُقَامُ الْجُمُعَتَانِ فَأَكْثَرُ

(١) غَيَّرَ الشَّارِحُ هَذَا الْبَيْتَ وَمَا بَعْدَهُ وَضَمَّ إِلَيْهِمَا بَيْتَيْنِ آخَرَيْنِ فَقَالَ:

وَيَسْجُدُ تَالٍ خَارِجٍ مِثْلَ سَامِعٍ

وَلَكِنَّهَا فِي الْحَالِ لَا تَقَرَّرُ

وَدَاخِلُهَا إِنْ مِنْ إِمَامٍ فَتَابِعٌ

وَبِالْعَكْسِ أَوْ مِنْ مِثْلِهِ فَهِيَ تُهَذَّرُ

وَمِنْ بَعْدِهَا يَأْتِي بِهَا عَنْ مُحَمَّدٍ

وَمِنْ خَارِجٍ بَعْدَ الْفَرَاحِ تَقَرَّرُ

وَلَمْ يَجْزِ فِيهَا بَلْ تَعَادُ وَثَالِثُ

يَرَى بِفَسَادٍ فِي «النَّوَادِرِ» يُسْطَرُّ

٧٩- وَثْنَانِ كُلُّ ثُمَّ يَعْقُوبُ شَارِطُ
بَيْنَهُمَا نَهْرًا وَالْمِضْرُ أَكْبَرُ^(١)
٨٠- وَدُونَ صَلَاةٍ غُسْلُ بَاغٍ، وَقِيلَ: لَا
يُغَسَّلُ كَالْقُطَاعِ وَالْغُسْلُ أَنْظَرُ
*/٢٣- كَذَلِكَ لُصُوصُ اللَّيْلِ، مَقْتُولُ عُصْبَةٍ
وَفِي عَامِدٍ فِي نَفْسِهِ الْخُلْفُ يُذَكَّرُ
*/٢٤- وَمَنْعُ صَلَاةٍ حُكْمُ قَاتِلٍ وَاحِدٍ
مِنَ الْأَبْوَيْنِ الْمُكْرَمَيْنِ الْمُحَرَّرُ

٨١- وَصَلَّ عَلَى الْمُسْتَشْهِدِينَ بِدُونِهِ
وَذَيْنِ كَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ فَقَرَّرُوا
٨٢- وَإِنْ أَشْكَلَ الْخُنْثَى فَمَاتَ فَيَمَّمُوا
وَقَدْ قَالَ بَعْضُ فِي الْكَوَارِ يُطَهَّرُ^(١)
٨٣- وَأَفْضَلُ مَنْ صَلَّى الْجَنَازَةَ آخِرًا
وَإِنْ حَضَرَتْ ثْنَتَانِ أَفْرَادُ أَجْدَرُ
*/٢٥- وَلَيْسَ يُصَلِّي إِنْ أَعَادَ وَلِيَّهُ
مُصَلٍّ عَلَيْهِ مَعَ سِوَاهُ الْمُسْطَرِّ

* * *

(١) قال الشارح رحمه الله: ولا يخفى ما في بيته الثاني من التعقيد وملافة التركيب، وعدم الوفاء بجميع الأقوال! فنظمت أبياتاً ثلاثة وافية بذلك سالمة مما هنالك؛ فقلت:

وَجُمَعْنَا الْغَرَا تَخِصُّ بِمَوْضِعٍ
لِكُلِّهِمْ، وَأَثْنَيْنِ عَنْهُمْ وَيُشْهِرُ
وَيَعْقُوبُ ذَا إِنْ يَكْبُرُ الْمِضْرُ أَوْ يَكُنْ
نَهْرٌ وَسَطُ الْمَدِينَةِ يَغْبَرُ
وَعَنْ صَدْرِنَا يَرْوِي ثَلَاثًا مُحَمَّدٌ
وَأَكْثَرُ مِنْهَا صَحَّحُوا وَيَحَرَّرُ

(١) الكوار: ثوب يتخلله الماء ولا يشق ما تحته.

فصل من كتاب الزكاة

- ٨٤- وَصَاحِبُ دَيْنٍ حَلَّ وَالْخَصْمُ مُعْسِرٌ
لَهُ أَخَذَهَا أَوْ لَمْ يَحُلَّ الْمُقَرَّرُ
٨٥- أَقُولُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَا يَرُدُّهُ
إِلَى مَا يَحُلُّ الدَّيْنُ لَوْ كَانَ يُنْجِرُ^(١)
٨٦- وَمَنْ كَانَ ذَا مَالٍ حَرَامَ فَكُلُّهُ
تَصَدَّقَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ تَقْدَرُ^(٢)

(١) اقترح ابن الشحنة تغيير هذا البيت وما قبله هكذا:

وَدَيْنُكَ لَمْ يَحُلَّ أَوْ الْخَصْمُ مُعْسِرٌ
فَخَذَهَا كَمَنْ عَنْ مَالِهِ كَانَ يُسْفِرُ
وَتَقْيِيدُ هَذَا بِالْكَفَايَةِ فِيهِمَا
إِلَى الْعَوْدِ أَوْ حِلِّ الدُّيُونِ الْمُحَرَّرِ

(٢) استحسّن ابن الشحنة تغييره هكذا:

نَصَابٌ حَرَامٌ وَالتَّصَدَّقُ وَاجِبٌ
بِمَجْمُوعِهِ قَالُوا: فَلَيْسَتْ تَقْدَرُ

- ٨٧- وَتُجْزَىٰ عِنْدَ الْبَعْضِ عَنْهَا بِنَيَّْةٍ
وَتَقْدِيمِ دَيْنٍ لِلْغَرِيمِ مُقَرَّرُ
٨٨- وَلَوْ نُويَ الْمَفْرُوضُ مِنْهَا بِحَاكِمٍ
لِذِي رَحِمٍ قَوْلَانِ فِيهَا وَيُوجَرُ
٨٩- وَيُكْرَهُ أَنْ يَحْتَالَ فِيهَا لِوَالِدٍ
وَنَيْتُهُ فِي الْأَخْذِ ظُلْمًا تَوَثَّرُ
٩٠- وَقَوْلَانِ فِيمَا لَا يَرَى مِنْ سَوَائِمٍ
وَعِنْدَهُمَا فِيهَا الزَّكَاةُ تَصَوَّرُ^(١)
٩١- وَلَوْ دَفَعُوا أَلْفًا لِشَخْصٍ لِمُعْسِرٍ
فَيَجْزِيهِمْ لَا حَيْثُ بِالْقَبْضِ يُؤَمَّرُ
٩٢- وَإِبْرَاءُ رَبِّ الدَّيْنِ مِنْ بَعْدِ حَوْلِهِ
فَقَوْلَانِ وَالْمَدْيُونُ بِالْمَالِ يَقْدَرُ
٩٣- وَفِي الدَّفْعِ قَبْلَ الْمَوْتِ لِلْأَخِ خُلْفُهُمْ
وَإِخْرَاجُهَا جَهْرًا مِنْ السَّرِّ أَجْدَرُ

(١) قال الشارح: ولو جعل النصف الأول منه هكذا:

وَقَوْلَانِ فِي عَمِي السَّوَائِمِ عِنْدَهُ . . .

لكان أوضح وأحسن وأصرح في كون القولين عن الإمام.

٩٤- وَإِنْ كَانَ فِي ضَعْفٍ وَيَسْتَعْرِقُ الَّذِي

لَهُ يُخَفِّ خَوْفُ الْوَارِثِينَ وَيَسْتُرُ^(١)

*٢٦- كَذَلِكَ خَوْفُ الظَّالِمِينَ مُفْصَلٌ

لِلْإِخْفَاءِ، وَفِي «التَّفْسِيرِ»^(٢) هَذَا مَسْطَرٌّ

٩٥- وَإِنْ يَنْوَهَا جَازَتْ بِمَا هُوَ وَاهِبٌ

وَلَوْ يُكْرِهُ السُّلْطَانُ شَخْصًا وَيَقْهَرُ

٩٦- وَيَأْخُذُهَا تَجْزِيئُهُ إِنْ تَلَقَّ أَهْلَهَا

وَعَنْ بَعْضِهِمْ بِالْحَبْسِ لَا غَيْرَ يُجْبَرُ

٩٧- وَأَقْرَضَتْ أَلْفًا بَعْدَ مَا حَالَ حَوْلُهَا

فَمَاتَ الَّذِي أَقْرَضَتْهُ وَهُوَ مُفْقِرٌ

٩٨- فَيُرَوَّى عَنِ الشَّيْبَانِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ

عَلَيْكَ زَكَاةُ الْحَوْلِ وَالْأَصْلُ يُنْكَرُ^(١)

٩٩- وَمَا لِفَقِيرٍ أَنْ يُطَالِبَهُ بِهَا

وَلَا أَخْذَهَا مِنْ خَلْفِهِ فَيُخَسِّرُ

١٠٠- وَمِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ دِيَانَةٌ

لِذِي الْحِطِّ جَازَ الْأَخْذُ إِنْ هُوَ يَطْفَرُ

١٠١- وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُعْطِيَ التَّوَائِبُ أَسْوَةً

وَفِي عَصْرِنَا قُلٌّ: رَدُّهَا عَنْكَ أَنْصَرُ

١٠٢- وَلَيْسَ لِكُلِّ أَنْ يُخْلَصَ نَفْسُهُ

وَلَمْ يُعْطِهِمْ مَالَ الْخَرَاجِ وَيَقْدِرُ

١٠٣- وَغَارَ كَذِي عِلْمٍ وَمُفْتٍ وَطَالِبٌ

وَوَاعِظٌ حَقٌّ وَالْمُعَلِّمُ يُعْذَرُ

* * *

* *

(١) التقييد بالاستغراق إتفاقي، وتركه أولى لثلاث يومهم الاحترازي،

ولذا اقترح إبداله الشارح رحمه الله هكذا:

مُؤَخَّرَهَا وَالضَّعْفُ يَنْبَغُ يُعْطَى

فَسِرًّا لِخَوْفِ الْوَارِثِينَ وَيَسْتُرُ

(٢) مراده تفسير «الكشاف» للزمخشري، وهي فيه، وهو من أئمة

المذهب المعبرين فقهاً... على ما في عقيدته من اعتزال!!

(١) غيَّره الشارح هكذا:

فَإِسْقَاطُهَا فِي الْحَوْلِ يُرَوَّى لِثَالِثٍ

وَمُظَاهَرَةُ مَنْقُولِ الْأُصُولِ يُقَرَّرُ

لثلاث يظن أن الأصل هو أبو حنيفة.

فصل من كتاب الصوم

- ١٠٤- يُتَابِعُ صَوْمَ النَّذْرِ إِنْ هُوَ يَنْذُرُ
وَكَفَّارَةَ الْكُلِّ اعْتِكَافٌ يَقَرَّرُ^(١)
١٠٥- وَإِنْ يَتَوَصَّوْماً فِي الصَّلَاةِ فَجَائِزٌ
وَمَا فَسَدَتْ فِي الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ يُزْبَرُ
١٠٦- وَمَنْ يَوْمَ شَكٍّ قَدْ غَدَا مُتْلَوْماً
فَأَفْطَرَ سَهْواً ثُمَّ مِنْ بَعْدُ يَظْهَرُ
١٠٧- فَيَتَوَبُّهُ لَا يَجْزِيهِ وَالسَّهْوُ قَبْلَهَا
كَمَا بَعْدَهَا قَالُوا أَصَحُّ فَيُنْشَرُ
١٠٨- وَلَإِنْ زِيَادَ قَوْلُ عَدْلٍ مُصَوِّمٍ
بِلَا عِلَّةٍ وَأَثْنَيْنِ فِي الْعِيدِ يُذَكَّرُ

(١) استحسن الشارح جعله هكذا:

يَتَابِعُ صَوْمَ النَّذْرِ نَاوِيهِ قَرَّرُوا
كَتَعْنِيهِ نَذَرَ اعْتِكَافٍ مُكْفَّرٍ

ليفيد إطلاق التتابع

- ١٠٩- وَقَوْلُ أُولَى التَّوَقُّيتِ لَيْسَ بِمُوجِبٍ
وَقِيلَ: نَعَمْ، وَالْبَعْضُ إِنْ كَانَ يَكْثُرُ
١١٠- وَإِذْنُكَ لِلزَّوْجَاتِ فِي الصَّوْمِ مَانِعٌ
لِمَنْعِهَا عَنْهُ إِلَى حِينَ تَفْطُرُ
١١١- وَيُمْسِكُ مَنْ يُوصَفُ بِأَهْلِيَّةِ الْأَدَا
بِأَنْتَاءِ يَوْمِ الْفِطْرِ لَيْسَ يُعَيَّرُ
* ٢٧- وَقِيلَ بِاسْتِحْبَابِ ذَا ثُمَّ بَعْضُهُمْ
يُصَحِّحُ إِنْجَاباً لَهُ وَهُوَ أَظْهَرُ
١١٢- دَمُ أَلْسِنٍ فَالْمَغْلُوبُ غَيْرُ مُفْطِرٍ
وَعَالِبٌ رَيْقٍ وَالْمُسَاوِي مُفْطِرٌ
١١٣- وَحُكْمُ الَّذِي مِنْ أَنْفِهِ مِثْلُ حُكْمِهِ
وَقَوْلَيْنِ فِي حُكْمِ الْمَحِيضِ فَدَفَتُرُوا
* ٢٨- وَلَمْ يُفْسِدُوا بِالْجَذْبِ لِلْخَوْفِ نَازِلُ أَلِ
مُخَاطِ لِرَأْسِ الْأَنْفِ إِنْ لَيْسَ يَظْهَرُ
* ٢٩- كَمْسْتَشَقِي مِنْ فِيهِ يَخْرُجُ لَمْ يَصِلْ
لِرَأْسِ وَيَقْضِي النَّفْلَ لِلْحَيْضِ أَنْصَرُ

١١٤- وَفَاتِلُ خَيْطٍ بِالَّذِي بَلَّ رَيْقَهُ

إِذَا عَادَ لَمْ يُفْطَرْ وَقِيلَ: يُفْطَرُ^(١)

١١٥- وَلَوْ ظَنَّ أَهْلُ الْبَرِّ بِالطَّبْلِ عِيْدَهُمْ

وَمَا صَحَّ فَلْيَقْضُوا فَقَطْ إِنْ هُمْ أَفْطَرُوا

١١٦- وَحُبْلَى تَظُنُّ الْحَيْضَ لَوْ أَفْطَرَتْ فَلَا

تُكْفَرُ فِيمَا يَنْبَغِي أَوْ تُكْفَرُ

١١٧- وَتَقْضِي فَقَطْ إِنْ أَفْطَرَتْ^(٢) ثُمَّ أَبْصَرَتْ

كَذَا الضَّعْفُ بَعْدَ الْفِطْرِ لَا مَنْ يُسْفِرُ

(١) اعتبر الشارح هذا البيت قلق التركيب يعسر فهم المراد منه فغيره في بيت ونصف، وضم فرعاً آخر في فطر من ظهر لون الصبغ في ريقه؛ فقال:

مُكَرَّرٌ بَلَّ الْخَيْطُ بِالرَّيْقِ فَاتِلاً

بِإِدْخَالِهِ فِيهِ لَا يَنْضَرُّ

وَعَنْ بَعْضِهِمْ إِنْ يَبْلَعُ الرَّيْقَ بَعْدَ ذَا

يَضُرُّ كَصَبْغٍ لَوْنُهُ فِيهِ يَظْهَرُ

(٢) أي المرأة، لا الحبل المتقدم ذكرها.

٣٠/*- وَلَوْ مَرَضًا يَوْمَ الْجَمَاعِ تَعُمُّدًا

فَقِيلَ بِتَكْفِيرٍ وَيَسْقُطُ حَرُّوَا

٣١/*- وَلَوْ أَكْرَهَ الْوَاطِنِ عَلَى سَفَرٍ فَقُلْ

رَوَى حَسَنٌ: لَا، وَالْأُصُولُ تَقَرَّرُ

٣٢/*- وَجَارِحُ نَفْسٍ بَعْدَ فِطْرِ وَقَدْ غَدَا

بِحَالَةٍ عَجَزَ الزُّمُوءُ وَيُؤَزَّرُ

٣٣/*- وَغَارِ يَظُنُّ الْحَرْبَ أَفْطَرَ ثُمَّ لَمْ

يُلَاقِي عَدُوًّا لَا يَكْفُرُ قَرَّرُوا

٣٤/*- وَلَيْسَ كَذَا ذُو نَوْبَةٍ لَمْ يُلَاقِهَا

وَمُعْتَادَةٌ بِالْحَيْضِ وَالْفَرْقُ نِيرُ

٣٥/*- وَقَدْ نَقَلُوا أَنَّ الْأَصَحَّ سَقُوطُهَا

بِهَذَيْنِ كَالْغَايِ وَلَا فَرْقَ يُؤَثِّرُ

١١٨- وَقَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ أَفْطَرَ عِنْدَمَا

أَهْلٌ يَصُومُوا قِيلَ: لَيْسَ يُكْفَرُ

٣٦/*- وَجَاهِلٌ حُكْمُ الْأَحْتِلَامِ وَدَهْنُهُ

بِشَارِبِهِ وَالْكُحْلُ وَالْحَجْمُ يُعَذَّرُ

١١٩- وَلَوْ أَكَلَ الْإِنْسَانُ عَمْدًا وَشُهرَةً

وَلَا عُذْرَ فِيهِ قِيلَ بِالْقَتْلِ يُؤْمَرُ^(١)

١٢٠- وَإِنْ يَتَذَكَّرْ صَوْمَهُ بَعْدَ مَضِيِّهِ

فَيَبْلُغْ يُكْفَرُ، وَالْقَضَاءُ مُقَرَّرُ

١٢١- وَلَوْ أَنَّهُ بَعْدَ الْخُرُوجِ يُعِيدُهَا

وَيَبْلُغُهَا يَقْضِي فَقَطْ فَتَدَبَّرُوا

٣٧/*- وَعَنْ بَعْضِ التَّكْفِيرِ فِي كُلِّ حَالَةٍ

بَلَقَمَتِهِ يَأْتِيهَا النَّدْبُ يُذَكَّرُ

٣٨/*- وَمُسْتَقْدَرٌ مَعَ غَيْرِ مَاكُولٍ مِثْلَنَا

فَفِي أَكْلِهِ التَّكْفِيرُ يُلْغَى وَيُهْجَرُ

١٢٢- وَكَفَّارَةٌ مِنْ بَلْعِ رَيْقٍ حَبِيبِهِ

وَعَنْ بَعْضِهِمْ: لَا، وَالْقَضَاءُ لَا يُغَيَّرُ

٣٩/*- وَيُمنَعُ مِنْ بَيْعِ الدُّخَانِ وَشُرْبِهِ

وَشَارِبُهُ لَا شَكَّ فِي الصَّوْمِ يُفْطَرُ

م. (١) قال الشرنبلالي: تعبير المؤلف ب (قيل) ليس بلازم

الضعف. ولا خلاف في حل قتلته، لذا اقترح ابن السحنة:

وَلَا عُذْرَ قَالُوا فِيهِ بِالْقَتْلِ يُؤْمَرُ.

٤٠/*- وَيَلْزَمُهُ التَّكْفِيرُ لَوْ ظَنَّ نَافِعًا

كَذَا دَافِعًا شَهَوَاتِ بَطْنٍ فَقَرَّرُوا

١٢٣- وَإِنْ أَجْهَدَ الْإِنْسَانُ بِالشُّغْلِ نَفْسَهُ

فَأَفْطَرَ فِي التَّكْفِيرِ قَوْلَيْنِ سَطَرُوا

٤١/*- وَمَنْ كَانَ فِي قَيْدِ الْعُبُودَةِ صَرَحُوا

بِاسْقَاطِهِ عَنْهُ وَلَا شَكَّ يُعَذَّرُ

١٢٤- وَإِذَا فُطِرْنَا يَوْمَ الْخُرُوجِ مُحَرَّمٌ

إِلَى سَفَرٍ أَوْ كَالْقُدُومِ فَيُنْكَرُ

١٢٥- وَإِذَا فُطِرَ ذَوِي الْأَعْدَارِ سِرًّا كَحَائِضٍ

وَمَنْ عُذِرَ لَمْ يَخَفْ لَوْ شَاءَ يَجْهَرُ

١٢٦- وَلَوْ يَمْنَعُ الصَّوْمُ الصَّلَاةَ أَدَاءَهَا

فَيَأْمَأُ يُصَلِّي قَاعِدًا لَيْسَ يُفْطَرُ

١٢٧- وَمَنْ صَامَ نَفْلًا ثُمَّ يَتَذَرُ بَعْدَهُ أَعْدَ

تَكَافَأَ بِذَاكَ الْيَوْمِ قَدْ قِيلَ يُهْدَرُ

١٢٨- وَنَادَرُ صَوْمِ السَّبْتِ سَبْعًا يَصُومُهَا

وَتَسْعًا يَصُومُ اثْنَيْنِ وَالْفَرْقُ نَيْرُ

* * *

فصل من كتاب الحج

- ١٢٩- إِذَا جُزْتَ مِيقَاتًا وَبِالْغَيْرِ تَعَبْرُ
وَأَحْرَمْتَ مِنْ تَائِبِهِمَا لَسْتَ تُجْبَرُ
١٣٠- وَقَدْ قِيلَ فِي حَجِّ الْغَنِيِّ بَأَنَّهُ
يَزِيدُ عَلَى حَجِّ الَّذِي هُوَ أَفْقَرُ
١٣١- وَلَا بَأْسَ فِي الْإِحْرَامِ بِالْحَتَنِ^(١) وَالَّتِي
لَهَا مُحْرَمٌ بِالْفُسْقِ يُعْرِفُ تَعَذُّرُ
١٣٢- وَإِنْ كَانَ فِي الْإِحْرَامِ صَيْدٌ وَمَيْتَةٌ
فَيُعْقَبُ مِنْهُ الْأَكْلُ حَيْثُ التَّضَرُّرُ
١٣٣- وَعِنْدَهُمَا مِنْهَا، وَلَحْمُ ابْنِ آدَمَ
مَعَ الصَّيْدِ فِيهِ يُؤْكَلُ الْمُتَأَخِّرُ
١٣٤- مَعَ الرَّمْلِ التَّقْبِيلُ سُنٌّ لِطَائِفٍ
وَفِي رُكْعَتَيْهِ وَالتَّيَامُنُ يُذَكَّرُ
١٣٥- وَتَحْتَمِلُ الْأُولَى الْوُجُوبَ بِقَوْلِهِمْ
بِهَاتَيْنِ إِذْ فَعَلَ النَّبِيُّ يَقَرُّ

(١) هو الصهر بتعارفنا الآن.

- ١٣٦- وَسُنَّ اعْتِمَارُ وَأَفْتَرَضُهُ كِفَايَةً
وَأَكْدُ وَأَوْجِبُ وَالْجَمِيعُ مُقَرَّرُ
١٣٧- طَوَافُ وَإِحْرَامُ هُمَا الرُّكْنُ وَاشْتَرَطُ
وَسَعْيًا وَأَوْجِبُ مِثْلَ حَلْقِي يُقَصِّرُ^(١)
١٣٨- وَمُعْتَمِرٌ مَا طَافَ بَلَّ عَادَ مُحْرَمًا
يُنْمِ عَلَى إِحْرَامِهِ لَا يُعَيَّرُ
☆/٤٢- وَلَا حَجَّ فِي الْآتِي بِإِحْرَامٍ فَائِتٍ
لِتَغْيِيرِ أَفْعَالٍ عَلَيْهِ مُعَذَّرُ
☆/٤٣- فَالْزَمَهُ التُّعْمَانُ أَفْعَالُ عُمْرَةٍ
وَيُتْبَعُهُ فِيهِ مُحَمَّدٌ يُذَكَّرُ
☆/٤٤- وَقَاضِيهِمْ فِيهِ يَقُولُ بِعُمْرَةٍ
قَدْ انْقَلَبَ الْإِحْرَامُ لَا يَتَغَيَّرُ
١٣٩- وَتُرْبُ وَأَحْجَارُ وَمَاءٌ لِيَزْمَزِمَ
مِنَ الْحَرَمِ الْإِخْرَاجُ لَا بَأْسَ يُغْفَرُ

(١) غَيْرُهُ ابْنُ الشُّحْنَةِ بِقَوْلِهِ:

وَالْإِحْرَامُ شَرَطُ أَوْ فَرُكْنٌ كَطَوُفِهِ

وَسَعْيِي وَذَا أَوْجِبُ كَحَلْقِي يُقَصِّرُ

فصل من كتاب النكاح

- ١٤٨- وَفِي الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ لَا بُدَّ يَخْضُرُ
شُهُودُ خِطَابِ وَالْوَلِيِّ الْمُصَدَّرُ
١٤٩- كَفَاءَتُهُ ثُمَّ الْخُلُوءُ مَعَ الرِّضَا
صَدَاقٌ وَإِنْفَاقٌ عَلَى ذَيْنِ يَقْدَرُ
١٥٠- وَمَنْ زُوِّجَتْ بَيْنَ النَّيَامِ فَجَائِزٌ
وَمَنْ شَرَطَ الْإِسْمَاعَ لَا شَكَّ يُنْكَرُ^(١)
* / ٥٠- وَبَيْنَ رِجَالٍ «يَا عَرُوسِي» إِذَا يَقُلُ

«لَبَيْكَ» قَالَتْ؟ قِيلَ: عَقْدٌ يُقَرَّرُ
١٥١- وَلَوْ زَوَّجَ الْقَاضِي ابْنَةَ الْحَيِّ طِفْلَةً

يَجُوزُ لِعَضَلٍ بَعْضُهُمْ لَيْسَ يَذْكُرُ

(١) غَيَّرَهُ ابْنُ الشَّحْنَةِ لِإِفَادَةِ اشْتِرَاطِ السَّمَاعِ وَعَدَمِ الْإِنْعِقَادِ بِهِ مَعَ
التَّنْبِيهِ عَلَى الْخِلَافِ؛ فَقَالَ:

وَيَعْقِدُ عِنْدَ النَّائِمِينَ وَهَكَذَا أَلْ
أَصْمَيْنِ وَالشَّرْطُ السَّمَاعُ الْمُحَرَّرُ

- ١٤٠- وَلَا تَقُلْ بَعْدَ الْعَصْرِ فِي عَرَافَتِهَا
وَقَدْ جُمِعَتْ وَالظُّهْرَ مَا يَتَغَيَّرُ
١٤١- وَأَوْصَى بِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَجْرَةٍ
فَأَذْنَى أَجُورِ الرَّاكِبِينَ يَقْدَرُ
١٤٢- وَمُوصٍ بِأَلْفٍ حِجَّةٍ وَلِوَاحِدٍ
بِأَلْفٍ وَأَلْفٍ فِي الْمَسَاكِينِ تُشَرُّ
١٤٣- وَالْفَانِ ثُلُثُ الْمَالِ فَالْحِجُّ أَلْفُهُ
تُكْمَلُ مِنْ مَالِ الْمَسَاكِينِ تُجَذَّرُ
١٤٤- وَقَدْ ضَمَّنُوا الْمَأْمُورَ إِنْ حَجَّ مَاشِيًا
وَحِجَّتُهُ عَنْ نَفْسِهِ تَقَرَّرُ
١٤٥- وَإِنْ يَكْتَرِ الْمَأْمُورُ فِي الْحَجِّ خَادِمًا
وَلَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْكَرَى فَهُوَ يَخْسَرُ
١٤٦- وَلَا حَجَّ مِنْ (إِنِّي أَحُجُّ عَلَيْهِ) قُلْ
وَمَعَ (إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ) فَرَقٌ مُقَرَّرُ
١٤٧- وَإِنْ (حِجَّةُ الْإِسْلَامِ عَلَيَّ) قَالَ مَرَّ
رَتَيْنِ فَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَيُهْدَرُ

* * *

* *

١٥٢- وَلَوْ زَوْجَ الْخُنْثَى صَغِيرًا بِمِثْلِهِ

يَصْحُ وَفِي التَّغْيِيرِ قَدْ قِيلَ يُنْكَرُ^(١)

١٥٣- وَبِالْعَقْدِ حَرَّمَ زَوْجَةَ الْأَبِ لِابْنِهِ

كَذَا الْعَكْسُ بِالْإِجْمَاعِ قَالُوا مُحَرَّرُ

١٥٤- وَمَنْ هِيَ مَسَّتْ لِابْنِ سِتِّ بِشَهْوَةٍ

تَحَرَّمَهُ صِهْرًا وَمَنْ هُوَ أَكْبَرُ

٤٦/*- وَفِي بِنْتِ سَبْعٍ قُيِّدَتْ بِعَبَالَةٍ

وَطَاقَةٍ وَطَاءَ وَأَشْتَهَاءَ يُصَوِّرُ

٤٧/*- وَإِلَّا فَتَنَّتِي عَشْرَةٌ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ

يُقَارِنُهُ إِلَّا نَزَالَ قِيلَ يُؤَثَّرُ

(١) غَيَّرَهُ ابْنُ الشُّحْنَةِ مَعَ إِضَافَةٍ فَقَالَ:

وَلَوْ زَوْجَ الْخُنْثَى صَغِيرًا بِمِثْلِهِ

فَيُؤَقَفُ إِنْ زَوْجَانِ كَانَا يُقَرَّرُ

وَيُخْلَفُ مَعَ التَّبَيُّنِ حَيْثُ تَغَيَّرَا

وَلَا إِزْثَ مِنْ قَبْلِ الْبَيَانِ الْمَحَرَّرُ

١٥٥- وَلَا نَسَبٌ مِنْ دُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ

وَزَوْجٌ لَهُ سِنٌّ مِنَ الْعَشْرِ أَقْصَرُ

١٥٦- وَلَا زَوْجَةَ الْمَنْعِيِّ عِنْدَ إِمَامِنَا

وَمَنْ يَدَّعِي التَّطْلِيْقَ وَالزَّوْجَ يُنْكَرُ

١٥٧- وَصِيٌّ وَجَدُّ وَالِدٌ قُلٌّ وَحَاكِمٌ

صَدَاقُ إِمَاءِ الْطُّفْلِ لَا الْعَبْدُ يُسْطَرُّ^(١)

٤٨/*- وَمِنْ عَبْدِهِ ثَانٍ يُجَوِّزُ مِنْ أَبِي

وَمَوْصِيٍّ بَدَا فِي الْبَعْضِ لَيْسَ يُسْطَرُّ^(٢)

(١) اسْتَحْسَنَ الشَّارِحُ تَغْيِيرَهُ هَكَذَا:

لِمَوْصِيٍّ وَجَدُّ وَالِدٌ ثُمَّ حَاكِمٌ

نِكَاحُ إِمَاءِ الْطُّفْلِ لَا الْعَبْدُ يُذْكَرُ

(٢) اقْتَرَحَ الشَّارِحُ شَطْرَهُ الْأَوَّلَ هَكَذَا:

وَالْأَخْوُطُ أَنْ يَأْتِيَ الْوَلِيُّ لِطِفْلِهِ

١٥٨- وَيَعْقِدُ غَيْرُ الْجَدِّ وَالْأَبِ طِفْلَهُ

بِعَقْدَيْنِ فِي ثَانِيهِمَا لَيْسَ يُمَهَّرُ

١٥٩- وَمَا صَحَّ مِنْ شَخْصٍ وَلَيْسَ بِقَادِرٍ

عَلَى الْمَهْرِ وَالْإِنْفَاقِ وَالْعُرْسِ أَعْسَرُ^(١)

١٦٠- وَإِنْ حُرْمَةٌ مِنْ جَانِبَيْنِ تَصَوَّرَتْ

فَلَا جَمْعَ بَيْنَ الْمَرَاتَيْنِ يُصَوَّرُ

١٦١- لَوْ أَحَدَاهُمَا فَحَلًّا وَعَنْ زُفْرِ كَذَا

مَعَ ابْنَةِ زَوْجٍ كَانَ لِلْعُرْسِ يُذَكَّرُ

١٦٢- وَمَنْ تَدْعِي بَعْدَ الْفِرَاقِ دُخُولَهَا

لَهَا قَوْلُهَا كَالْقَوْلِ لِلْأَبِ يُنَكِّرُ

(١) غَيْرُهُ الشَّارِحُ ابْنُ السَّحْنَةِ هَكَذَا:

وَالْجَدُّ وَالْأَبُ مَا صَحَّ عَقْدُهُ

عَلَى عَادِمِ الْإِنْفَاقِ وَالْمَهْرِ سَطَرُوا

١٦٣- وَمَنْ زَادَ فِي الْمَهْرِ الَّذِي وَهَبَتْ لَهُ

فَخُلِفَ فَإِنْ تَقَبَّلَ يَصِحُّ التَّقَرُّرُ^(١)

١٦٤- وَإِنْ شَرَطَ الْإِبْكَارَ لَيْسَ بِمُسْقِطٍ

مِنَ الْمَهْرِ شَيْئًا حَيْثُ لَا يَتَبَكَّرُ

١٦٥- فَلَوْ زَادَ مَهْرَ الْمِثْلِ قِيلَ سَقُوطُهَا

وَمَا أَشْهَدُوا سِرًّا هُوَ الْمَهْرُ أَجْدَرُ

(١) قَالَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْبَيْتُ خَالٍ عَنْ تَحْرِيرِ الْقَوْلِ فِي

الْمَسْأَلَةِ فَنَظَّمْتُهَا فِي آيَاتٍ ثَلَاثَةٍ؛ فَقُلْتُ:

وَإِنْ وَهَبَتْ مَهْرًا فَزَادَ وَدُونَهَا

فَإِنْ قَبِلَتْ فِي مَجْلِسٍ يَتَقَرَّرُ

وَإِفْرَارُهُ مِنْ دُونِ لَفْظِ زِيَادَةٍ

يَصِحُّ وَبَعْضُ مَنْ نَوَاهَا يَقَرَّرُ

وَفِي صُورَةِ التَّجْدِيدِ لِلْعَقْدِ أَثْبَتُوا

خِلَافًا وَبَعْضُ مَنْ قَالَ تَخْتَارُ تُهْدَرُ

١٦٦- وَقَدْ أَوْجِبُوا بِالْخُلُوةِ الْمَهْرَ كُلَّهُ
أَوْ الْمِثْلَ إِنْ صَحَّتْ وَإِلَّا فَيُسْطَرُّ
*٤٩- وَيَمْنَعُهَا ضَعْفٌ وَحَيْضٌ نِفَاسُهَا
وَالْإِحْرَامُ شَهْرُ الصَّوْمِ مِنْ قَبْلِ يُفْطَرُ
١٦٧- وَلَوْ صَدَّقَتْ أَنْ لَمْ يَطَأْ فَكَمَالُهُ
وَلَوْ مَنَعَتْهُ الْوُطْءُ فَالْخُلْفُ يُذَكَّرُ
١٦٨- وَإِنْ عَلَّقَ التَّطْلِيقَ قَبْلَ دُخُولِهِ
بِخُلُوتِهَا فَالْخُلْفُ لَا يَتَغَيَّرُ
١٦٩- وَإِنْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لَيْسَ بِقَادِرٍ
فَلَمْ يَجِبِ التَّكْمِيلُ إِنْ كَانَ يَصْغُرُ
١٧٠- وَفِي السَّبَبِ الْإِنْفَاقُ سُكْنَى وَعِدَّةٌ
وَحُرْمَةُ عَقْدِ الْأُخْتِ قَالُوا تُؤَثَّرُ
١٧١- وَوَقْتُ طَلَاقٍ ثُمَّ تَزْوِيجٍ أَرْبَعٌ
كَذَا أَمَةٌ عِنْدَ الْإِمَامِ يُجَبَّرُ

١٧٢- وَإِنْ تَكَ بِنْتًا^(١) ثُمَّ يَعْقِدُ بَعْدَهُ
فَعَقْدَتُهَا كَالثَّيِّبَاتِ يُسْفَرُ
١٧٣- وَلَمْ يُوجِبُوا تَحْرِيمَ بِنْتِ لَهَا بِهَا
وَلَا حُرْمَةَ الْمِيرَاثِ وَالْبَعْضُ يَذَكَّرُ^(٢)
١٧٤- فَأَحْصَانُهُ وَالْحِلُّ لِلزَّوْجِ قَبْلَهُ
وَإِسْقَاطُ حَقِّ الْحَبْسِ مَا يَتَقَرَّرُ
١٧٥- وَرَجَعْتُهَا ثُمَّ الطَّلَاقُ بَعْدَهُ
لَهَا لَمْ يَقَعْ، أَوْ بَلْ يَقَعْ وَهُوَ أَجْدَرُ

(١) قال الشارح: لو قال عوض قوله بنتاً: بكراً.. لكان أصرح وأوضح.

(٢) الضمير في «لها» للزوجة وفي «بها» للخُلوة الصحيحة، وفي «يَذَكَّرُ» إلى حرمة الميراث. فلو قال: وَلَا أَلَا زُ مِنْهُ أَوْ عَنْ الْبَعْضِ يَذَكَّرُ.. لوفى بمقصوده؛ قاله الشارح.

١٧٦- وَذَا بَائِنٌ وَالْغُسْلُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ

وَعُنْتُهُ تَبَقَى وَلَيْسَ يُكْفَرُ

١٧٧- وَلَا فَيَّءٌ فِي الْإِنْلَاءِ قَالُوا بِخَلْوَةٍ

وَتَبَقَى الْعِبَادَاتُ الَّتِي تَمَّ تَصَدُّرُ

* * *

* *

*

فصل من كتاب الإرضاع

١٧٨- إِذَا عُدِمَ الْإِرْضَاعُ فَالْأُمُّ تُجْبَرُ

أَوْ الْمَالُ مِنْ طِفْلِ أَبِي وَهُوَ يَنْدُرُ^(١)

١٧٩- وَمَنْ قَالَ (ذِي أُمِّي) وَ: (أُخْتِي) وَشَبَهَهُ

تَحِلُّ لَهُ لَوْ قَالَ (أَخْطَأْتُ) يُعْذَرُ

* / ٥٠- وَلَوْ قَالَتْ (أَبْنِي ذَا رِضَاعاً) مُصَرَّةً

تَحِلُّ لَهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَحَرَّرُ

(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

سَوَى الْأُمِّ لَا ظَنُّرُ يُصَحِّحُ تُجْبَرُ

وَفِي فَقْرِهِ مَعَ وَالِدِ ذَا الْمَحَرَّرِ

ثم زاد وأوضح:

وَلَمْ يَرْتَضِعْ مِنْ غَيْرِ أُمَّ فَتُجْبَرُ

أَصَحُّ كَمَا لَوْ غَيْرُهَا يَتَعَذَّرُ

وَيُحْكَمُ بِهَاتَيْنِ اخْتِلَافٍ وَلَمْ يَكُنْ

كَوَالِدَةٍ فِي الْفَقْرِ لِلْكَلِّ تَقْهَرُ

١٨٠- وَمَنْ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ (نَجْلِي) فَمُعْتَقٌ

كَإِقْرَارِهِ بِالْوَطْءِ وَالْفَرْقُ يَغْسُرُ

١٨١- بِأُمِّ أَخٍ خَالٍ وَعَمٍّ وَأَنْثَوَا

وَنَافِلَةٌ^(١) مِنْهُ الزَّوْاجُ يُصَوِّرُ

١٨٢- وَأُخْتُ ابْنٍ أَوْ بِنْتُ وَجْدَةٍ نَجْلِهِ

وَمِنْ نَسَبٍ صَرَفٍ فَمَا يُتَصَوَّرُ

١٨٣- وَلَوْ كَانَ فِي طَعْمٍ فَمَا ضَرَّ غَالِبًا^(٢)

وَلَوْ لَمْ يَمَسَّ النَّارَ قَالَ الْمَصْدَرُ

١٨٤- وَلَوْ مَسَّهَا كُلُّ كَانَ غَلَبَ الدَّوَا

وَغَالِبُ دَرِّ الْمُرْضِعَاتِ الْمُؤَثَّرُ

١٨٥- وَأُثْبِتَهَا فِي كُلِّهِنَّ مُحَمَّدٌ

وَفِي حُقْنَةٍ قَدْ قَالَ أَيْضاً تُؤَثَّرُ

١٨٦- وَفِي الْأُذُنِ وَالْإِخْلِيلِ لَيْسَ مُؤَثَّرًا

وَجَائِزَةٌ قُلُوبًا بِاتِّفَاقٍ يُسْطَرُ

(١) النافلة: ولد الولد.

(٢) قال الشارح: ولو قال: وَلَوْ غَالِبًا طُعْمًا فَمَا هُوَ ضَائِرٌ...

لكان أوضح.

١٨٧- وَلَوْ أَرْضَعَتْ بَكْرٌ صَبِيًّا بِدَرَّهَا

تَحَرَّمَ لَا فَحْلٌ إِذَا مَا يُدَرَّرُ^(١)

١٨٨- وَيُثْبِتُهَا أَيْضاً سُعُوطٌ وَنَحْوُهُ

وَلَوْ كَانَ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْهَا يُقَطَّرُ^(٢)

١٨٩- وَإِنْ أَنْكَرَتْ مَنْ أَرْضَعَتْ جَازَ لِابْنِهَا

وَإِنْ كَانَ لَقَمُ الشَّيْءِ فِي فَمٍ يُشْهَرُ

١٩٠- وَمَنْ هِيَ تَسْتَعْنِي بِطَعْمٍ فَأَرْضَعَتْ

وَقَدْ فُطِمَتْ فَالْبَعْضُ مَا يَتَأَثَّرُ^(٣)

(١) اقترح الشارح تغييره ليضم إليه مسألة الخنثى؛ فقال:

وَحَرَّمَ دَرَّ الْبَكْرِ؛ لَا الْفَحْلِ عِنْدَنَا

وَدَرَّ الْخَنَاثِي مُقْتَضَى الْفَقْهِ يَحْظَرُ

(٢) اقترح ابن الشحنة جعله هكذا:

وَحَرَّمَ بِدَرَّ الْبَكْرِ لَوْ بَعْدَ مَوْتِهَا

وَنَحْوِ سُعُوطٍ لَا لِفَحْلٍ يُدَرَّرُ

(٣) أوضح الشارح التقيد بمدة الإرضاع، إذ بعده لا تحريم

اتفاقاً؛ فقال:

وَمَنْ تَعَنَ بِالْإِطْعَامِ بَعْدَ فِطَامِهَا

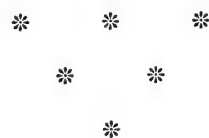
فصل من كتاب الطلاق

- ١٩٥- خَصِيٍّ وَعَيْنٍ وَجَبَتْ تَخْيِيرُ
بِهِ الْعَرَسُ وَالشَّكَارُ ثُمَّ الْمُسْحَرُ
١٩٦- وَلَيْسَ لَهَا التَّفْرِيقُ مِنْ قُضْرِ آلَةٍ
وَلَا أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ بِالْعَيْبِ خَيْرًا^(١)
١٩٧- وَفِي الْعِدَّةِ التَّطْلِيقُ يَلْحَقُ مُطْلَقًا
لِمَا قَبْلُ إِلَّا فِي الْمُبَانَيْنِ يُهْدَرُ
١٩٨- وَإِنْ عَلَّقَ التَّطْلِيقَ زَوْجٌ وَبَعْدَهُ
فَأَرْسَلَ قَبْلَ الْحِنْثِ لَيْسَ يَقْرَرُ^(٢)
* ٥١- وَلَوْ (طَالِقٌ بَتًّا) تَقَلَّ لِمُبَانَةٍ
وَيَنْوِي ثَلَاثًا، قِيلَ: يَعْقُوبُ يُظْهَرُ

(١) قال الشارح: والأولى أن يجعل النصف الثاني من بيته
هكذا: وَمَا خَيْرًا بِالْعَيْبِ أَوْ تَخْيِيرُ

(٢) أصلح الشارح لهذا البيت هكذا:
إِذَا لَمْ يُعْلَقْ قَبْلَهُ ثُمَّ إِنْ نَوَى
ثَلَاثًا بَيَّانٌ فِيهِ خُلْفٌ مُسْطَرٌّ

- ١٩١- وَبَيَّنَ أَبْتَنِي شَخْصٍ رَضَاعًا وَنِسْبَةً
فَلَا تَجْمَعُنِ فَاَلدَّرُ لِلْفَحْلِ يُشَرُّ
١٩٢- وَلَوْ مِنْ رَضَاعٍ مِنْ نِكَاحٍ بِشُبْهَةٍ
وَلَوْ مِنْ زِنَا فَاَلْحَكْمُ لَا يَتَغَيَّرُ
١٩٣- وَلَوْ شَهِدَ الْعَدْلَانِ تَطْلِيقَ زَوْجَةٍ
لَهَا أَوْبَةً ثُمَّ الْأَدَا يَتَعَدَّرُ
١٩٤- لَهَا مَنَعُهُ ثُمَّ الزَّوْاجُ دِيَانَةٌ
بِغَيْرِ، وَقَالَ الْبَعْضُ: لَا يَتَصَوَّرُ



= بِمُدَّتِهِ إِنْ تَرْتَضِعُ قِيلَ يُهْدَرُ
وأشار إلى إصلاح الشطر الأول هكذا:
وَمُرْضِعَةٌ تَسْتَعْنِي بِالطَّعْمِ أَرْضَعَتْ . . .

* ٥٢- وَلَوْ قَالَ «حُرٌّ أَنْتَ» لِلْعَبْدِ قَاصِدًا

بِهِ الْكَذِبَ لَمْ يَعْتَقِ كَذَا الْعِرْسُ يُذَكَّرُ
* ٥٣- وَرُجِّحَ هَذَا فِي الدِّيَانَةِ لَا الْقَضَا

وَمِنْ قَبْلِ أَنْ يَشْهَدَ فِيهِ الْكُلُّ يُهْدَرُ
* ٥٤- وَأَوْقَعَ كَالْمَظْلُومِ فِي الْكُلِّ بَعْضُهُمْ

وَفِي ذَا مَعَ الْإِشْهَادِ فَالرَّفْعُ يُنْصَرُ
١٩٩- وَمَنْ يَدَّعِي اسْتِثْنَاءَ الْقَوْلِ قَوْلُهُ

وَقَدْ قِيلَ: لَا فَتَوَى، وَمَا قُلْتُ أَظْهَرُ
٢٠٠- وَيُكْرَهُ إِيقَاعُ الثَّلَاثِ بِلَفْظَةٍ

وِثْنَتَيْنِ وَالْفَرْدُ الْمُبَانُ وَيُنْكَرُ
٢٠١- وَمَدْخُولُهُ تَعْتَدُ مَاتَ مِثْلُهَا

ضَعِيفًا بِهِ لَمْ تَرْضَهُ فَهُوَ يَنْقُرُ
٢٠٢- وَيُسْقِطُ بِالْإِزَاءِ يَغُفُّوبُ وَالْإِمَا

مُ كُلِّ حُقُوقٍ بِالنِّكَاحِ تُقَرَّرُ
٢٠٣- وَبِالْخُلْعِ زَادَ الصَّدْرُ وَالِدَيْنِ بَعْضُهُمْ

وَعَيْرُ الْمُسَمَّى الْغَيْرُ فِي الْكُلِّ يُنْكَرُ^(١)

(١) قال الشارح: . . . فغیرت نظمه وزدت عليه بیتاً لأنه ساکت =

٢٠٤- وَلَوْ خَالَعَتْ بِالْمَالِ غَيْرَ رَشِيدَةٍ

يَجُوزُ وَلَمْ يَلْزَمْ وَلَوْ بَعْدُ يَظْهَرُ

٢٠٥- وَبِالضَّرْبِ أَوْ بِالْحَسِّ عَزُّ مَظَاهِرًا

إِذَا لَمْ يُطْلَقْهَا إِلَى مَا يَكْفُرُ

٢٠٦- وَمَنْ ظَاهَرَتْ بَعْضُ يَصْحُ، وَقِيلَ: لَا

وَيَعْقُوبُ عَنْهُ كَالْيَمِينِ تَكْفُرُ

٢٠٧- وَبَعْضُهُمُ التَّكْفِيرُ فِي الْبَابِ مُطْلَقٌ

لَهُ، فَتَكْفِيرُ الْمُظَاهِرِ أَظْهَرُ

= عن مذهب قصد التنبيه عليه؛ فقلت:

وَقَدْ أَسْقَطَا؛ لَا ثَالِثٌ بَتَبَارِيءِ

عَلَى الْمَالِ حَقًّا بِالنِّكَاحِ يُقَرَّرُ

وَخُلِعَ لَهُ وَالِدَيْنِ عَنْهُ رَوَايَةٌ

وَعَيْرُ الْمُسَمَّى الْغَيْرُ فِي الْكُلِّ يُنْكَرُ

وَدَيْنٌ إِذَا لَا ذِكْرَ لِلْمَالِ سَاقِطٌ

وَمَهْرٌ فَقَطْ صَحَّحَ وَلَا شَيْءٌ يُهْدَرُ

٢٠٨- وَمَنْ لَمْ تَيْسَ بِالْحَيْضِ عِدَّتُهَا إِذَا
رَأَتْ قَبْلَهُ وَالْخُلْفَ لَوْ مَعَهُ تَطَهَّرُ^(١)
* ٥٥- بِتَسْعِ شُهُورٍ تَنْقُضِي عِدَّةَ الَّتِي
غَدَا طَهَّرَهَا يَمْتَدُّ فِيهَا يَحْرُرُ
٢٠٩- وَوَاجِبٌ أَسْتَبْرَاءُ مَوْلَى يَطَأُ أَلَامًا
ءَ إِذَا رَامَ عَقْدًا أَوْ يُحِبُّ وَيَكْثُرُ
٢١٠- وَمَنْ وَلَدَتْ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ لِفَرْقَةٍ
وَمَا دَخَلَتْ فَأَنْفُوا وَمَا قِيلَ قَرَّرُوا
٢١١- وَوَاطِءٌ، وَلَا التَّغْلِيْقُ بِالْحَمْلِ أَوْ زَنْتَ
يُحَرِّمُ حَتَّى مَا تَحِيضُ وَتَطَهَّرُ^(٢)
* ٥٦- وَتَغْلِيْقُ تَطْلِيْقٍ بِمَلِكٍ مُحَمَّدٌ
وَجَمْعٌ مِنَ الْأَشْيَاخِ يُفْتَنُونَ يُهْدَرُ

(١) في نسخة: لَوْ بَعْدُ تَبْصُرُ

(٢) أصله الشارح لتقييد تعليق بينونها بالحمل؛ فقال:

وَيَحْرُمُ مَنْ عَلَّقَتْ بِالْحَمْلِ بَتَّهَا
لِوُطْءٍ كَمَنْ تَزْنِي إِلَى الْقُرَى يَظْهَرُ

* ٥٧- (وَمَنْ أَتَزَوَّجَ طَالِقٌ) لَيْسَ حَائِثًا
بِعَقْدِ فُضُولِي، وَبِالْفِعْلِ يَمُهِرُ
* ٥٨- وَمَنْ قَالَ (مَنْ تَدْخُلُ نِكَاحِي تَحِلُّ لِي)
فَسَوَاهُمَا بَعْضٌ، وَيَحْنُثُ أَظْهَرُ
٢١٢- وَلَمْ يَجْزِ الْإِبْرَاءُ مِنْ طُعْمِ عِدَّةٍ
وَلَا سَكْنِ لِلْحَضَنِ وَالْبَعْضُ يُجْبِرُ^(١)
* ٥٩- وَأَبْرَثَ مِنَ الْإِنْفَاقِ مَا كَانَ زَوْجُهَا
وَبِالْيَوْمِ أَوْ شَهْرٍ بِقَاضٍ يُقَرَّرُ
* ٦٠- يُصَحِّحُ فِي يَوْمٍ وَشَهْرٍ وَبَعْدَ مَا
مَضَتْ أَشْهُرٌ فِيهَا وَلَوْ قَبْلُ يُهْدَرُ
٢١٣- وَمَنْ لَمْ تُطَقْ تَزْوِجُهَا لَيْسَ مُبْطَلًا
حَضَانَتَهَا وَالْأُنْسَ يَعْقُوبَ يَذْكُرُ^(٢)

(١) غيَّره ابن السَّحْنَةِ هَكَذَا:

وَأَبْرَثَ بِالْإِنْفَاقِ مِنْ قَبْلِ فَرْضِهِ
فَيُلْغَى وَسَكْنُ الْحَضَنِ يَلْزَمُ أَظْهَرُ

(٢) اقترح الشارح تغيير شرطه الأول هكذا:

وتزويج من لم تستهي ليس مسقطاً

٢١٤- وَتُنْفِقُ أُمٌّ وَهِيَ وَالْجَدُّ مُؤْسِرًا

نِ حَتَّى إِذَا مَا أَيْسَرَ الْأَبُّ يَخْسَرُ

٢١٥- وَقَدْ قِيلَ بِالتَّطْلِيقِ تَسْقُطُ وَأَنْقِضًا

ءِ عِدَّتَهَا بِالْمَوْتِ مَا تَتَأَخَّرُ

*/... وَيُسْقِطُ مَقْرُوضًا طَلَاقُ كَمَوْتِ أُلْ

أَصْحٌ وَلَا إِنْ عِدَّةٌ تَمُضِ أَنْصَرُ^(١)

٦١/*- وَذُو صَغِيرٍ لَا تُشْتَهَى آلَةٌ لَهُ

فَمِنْ وَطْئِهِ تَحْلِيلُهَا الْبَعْضُ يُنْكَرُ

* * *

* *

*

= وأراد تعميم الحضانة بغير الأم والجدّة لحين الاستغناء؛ فقال:

وَلَمْ يُلْغَ عَقْدُ حَضْنِ أُمٍّ وَجَدَّةٍ

وَلَمْ تُشْتَهَى وَالْأَنْسُ يَعْقُوبُ يُنْظَرُ

(١) هو إيضاح وتغيير لما قبله لبيان الراجح.

فصل من كتاب العتاق والمكاتب والولاء

٢١٦- لِعَبْدٍ بَثْلُ الْمَالِ أَوْصَى يُدَبِّرُ

فَيَعْتِقُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا أَلْفُ أَجْدَرُ^(١)

٢١٧- وَمَوْلَاهُ لَوْ أَوْصَى لَهُ بِجَمِيعِهِ

أَوْ الثُّلُثِ مِنْهُ أَوْ بِجُزْءٍ يُدَبِّرُ

٢١٨- وَإِنْ بَاعَ نَفْسَ الْعَبْدِ مِنْهُ فَمُعْتَقٌ

فَلَوْ قَبْلَ الْمَمْلُوكِ بِالْمَالِ يُحْضَرُ

٢١٩- وَلَيْسَ لِعَبْدٍ مُعْتَقٍ غَيْرُ سَاتِرٍ

وَمَوْلَاهُ يُعْطِيهِ لَهُ وَيُخَيَّرُ

(١) اقترح الشارح إبداله بهذين البيتين؛ لأنّ الثلث غير قيد،

ولخفاء (لا الألف). فقال:

لِعَبْدٍ بِجُزْءِ الْمَالِ أَوْصَى مُدَبِّرُ

بِأَجْمَعِهِ قَالَا، وَفِي الْجُزْءِ يُقْصَرُ

وَلَوْ كَانَ إِنْصَاءً لَهُ بِدَرَاهِمٍ

فَلَعُوَ وَلَا تَذْيِيرٌ، هَذَا الْمَحَرَّرُ

٢٢٠- وَقَالَ (إِذَا أَدَيْتَ أَلْفًا فَمُعْتَقٌ

فَيُعْتَقُ بِالْإِحْضَارِ أَوْلَى وَيُجْبَرُ

٢٢١- وَإِنْ كَانَ ذَا فِي الْمَجْلِسِ أَنْقَلَ وَبَعْدَهُ

لِيُعْتَقَ لَا كَالْأَجْنَبِيِّ يُقَرَّرُ

٢٢٢- وَأُولَدَهَا ثُمَّ أَدْعَى عَتَقَ بَائِعٌ

وَيَبْنُ يُعْطَى مَالَهُ وَيُحَرَّرُ

٢٢٣- وَذُو عَتِهِ أَوْ جَبَّةٌ وَلَدَتْ لَهُ

وَلَمْ يَدْعِهِ «أُمٌّ وَلَدٍ» تُصَيَّرُ

٢٢٤- وَفِي جَنْسٍ غَيْرِ الْحَقِّ يَحْسِبُ سَيِّدًا

مُكَاتَبُهُ وَالْعَبْدُ فِيهِ مُخَيَّرُ

٢٢٥- لَهُ شِرْكَةٌ بَيْنَ شِرَاءٍ كِتَابَةً

زَوَاجٍ إِمَاءٍ وَالضَّرَابُ وَيُسْفَرُ

٢٢٦- وَلَمْ يُفْسِدِ الْعَقْدَ الشَّرَاءُ لِرُوحَةٍ

وَأُمُّ أَبٍ وَأَبْنٍ بِهِ مَعَهُ يُعْبَرُ

٢٢٧- تُؤَفِّي وَمَا وَقَى فَأُمٌّ لِمَيِّتٍ

مِنْ أُلُولِدِ بَعِ، وَالْحَيُّ يَسْعَى وَيُحْضَرُ

٢٢٨- وَلَا لَوْلَادٍ لِرُوحَيْنِ حُرًّا

لِمَوْلَى أَبِيهِمْ لَيْسَ لِلْأُمِّ مَعْبَرُ

٢٢٩- وَمُعْتَقُ عَبْدٍ عَنْ أَبِيهِ وَلَاؤُهُ

لَهُ وَأَبُوهُ بِالْمَشِيئَةِ يُؤْجَرُ^(١)

٢٣٠- وَمَوْصٍ يَعْتَقُ الْعَبْدُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ

وَلَا لَهُ لَهُ دُونَ الَّذِي مِنْهُ يَصْدُرُ



(١) استحسن الشارح تغييره هكذا:

وَلَوْ عَنْ أَبِي مَيِّتٍ عَتَقْتَ لَكَ أَلْوَلَا

وَهَذَاكَ إِنْ شَاءَ الْمُهْنِمِينَ يُؤْجَرُ

فصل من كتاب الأيمان

- ٢٣١- وَذُو حَلْفٍ حَنْتُ إِذَا هُوَ يُصَدِّرُ
كَذَاكَ وَكَيْلٌ عَنْهُ فِيمَا أَصَوَّرُ
*٦٢- وَضَابِطُهُ مَا الْحَقُّ فِي الْفِعْلِ رَاجِعٌ
إِلَى حَالِفٍ حَنْتُهُ إِنْ كَانَ يَأْمُرُ
*٦٣- كَذَا كُلُّ مَا اسْتُغْنِيَ بِهِ عَنْ إِضَافَةٍ
إِلَى أَمْرٍ بِالْفِعْلِ قَالُوا الْمُبَاشِرُ^(١)
٢٣٢- نِكَاحٌ وَإِدَاعٌ طَلَاقٌ إِعَارَةٌ
وَفِي الْهَبَةِ الْإِنْفَاقُ وَالذَّبْحُ يُزْبَرُ
٢٣٣- وَقَبْضٌ وَقَرْضٌ شِرْكَةٌ وَأَسْتِعَارَةٌ
وَحَمْلٌ وَخُلْعٌ وَالْكِتَابَةُ أَجْدَرُ

(١) غَيْرُهُ الشَّرْنِبِلَالِي فِي شَرْحِهِ قَائِلًا:

كَذَا كُلُّ مَا لَا يُغْنِيهِ عَنْ إِضَافَةٍ
إِلَى أَمْرٍ بِالْفِعْلِ هَذَا الْمُسَطَّرُ

- ٢٣٤- بِنَاءٌ وَهَدْمٌ وَأَقْتِرَاضٌ خِيَاطَةٌ
وَقَطْعٌ وَصُلْحٌ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ يُذَكَّرُ
٢٣٥- تَصَدَّقْ أَسْتِيدَاعُ الْقَتْلِ كِسْوَةٌ
قَضَاءٌ وَعَنْقٌ ضَرْبُهُ الْعِرْسُ أَنْظَرُ
٢٣٦- وَقَتْلٌ: إِذَا تَجَنَّى فَكَالْعَبْدِ حُكْمُهَا
وَالْأَفْكَاءُ بَيْنَ حَيْثُ لَا حَنْتَ يَظْهَرُ
٢٣٧- وَلَوْ فَصَلُوا فِيهِ الَّذِي فَصَلُوا بِهَا
لَأَصْحَى لَهُ حُسْنٌ وَوَجْهٌ مُنَوَّرٌ
*٦٤- وَقَاضِي خَانَ قَالَ فِي الْإِنِّ: يَنْبَغِي
بِضَرْبِ الْوَكِيلِ الْحَنْتُ إِنْ كَانَ يَصْعُرُ
٢٣٨- وَصَدَّقَ مَنْ يَنْوِي فَكَالضَّرْبِ لَا يَلِي
كَذَا الْعَنْقُ يُرَوَّى وَالْدِّيَانَةُ أَشْهَرُ
٢٣٩- وَلَا حَنْتَ أَنْ يَأْتِيَ الْوَكِيلُ خُصُومَةً
وَمَا جَاءَ فِي نَظْمِ «الْفَوَائِدِ» يُهْدَرُ
٢٤٠- إِجَارَةٌ اسْتِجَارًا أَلْبَيْعَ قِسْمَةٍ
شِرَاءٌ وَضَرْبُ الْغَيْرِ، وَالصُّلْحُ أَظْهَرُ
٢٤١- وَمَنْ لَيْسَ مُعْتَادًا يَبَاشِرُ حَانِثٌ
وَفِي الْعَيْنِ أَوْ فِي غَالِبِ الْحَالِ يُنْظَرُ

٢٤٢- وَلَوْ حَلَفَ الْإِنْسَانُ (أَنْ لَا يَوْمَ) لَوْ

يَتَابَعُ قَالُوا: فِي الْقَضَاءِ يُكْفَرُ^(١)

٢٤٣- (لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنْ قَبِيلَةٍ عَامِرٍ)

فَتَزَوَّجُهُ بِتَالِهِ لَا يُؤْتَرُ

٢٤٤- وَفِي (إِنْ خَرَجْتَ دُونَ إِذْنِي فَطَالِقٌ)

فَلَوْ خَرَجْتَ لِلْغَرْقِ وَالْحَرْقِ تُعْذَرُ

٦٥/*- وَبِالْمَنْعِ لَمْ يَحْنَثْ إِذْ أَلْفَعْلُ شَرْطُهُ

وَإِنْ عَادَ حَنْثُهُ فِيمَا يُخَيَّرُ

٦٦/*- وَعَجَزَكَ عَنْ فِعْلٍ حَلَفْتَ لِفِعْلِهِ

وَأَذْنْتَ لَمْ تَحْنَثْ وَيَعْقُوبُ يَذْكُرُ

(١) غَيْرُ الشَّرْبِ لِلَّيْلِ هَذَا الْبَيْتِ وَأُضِافَ إِلَيْهِ آخَرِينَ فَصَارَ هَكَذَا:

وَلَوْ حَلَفَ الْإِنْسَانُ أَنْ لَا يَوْمَ لَوْ

يَتَابَعُ حَنْثُهُ قَضَاءً فَحَرَّرُوا

وَذَا إِنْ نَوَى عِنْدَ الشُّرُوعِ أَنْفِرَادَهُ

فَيُجْزَى، وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ ذَاكَ يَصْدُرُ

وَلَوْ كَانَ إِشْهَادُ قَبِيلٍ أَفْتِاحِهِ

فَلَا حِنْثَ أَصْلًا غَيْرَ جُمُعَةٍ أَذْكُرُوا

٦٧/*- وَفَهُمْ وَسَمِعَ شَرْطُ إِذْنٍ وَدُونَ ذَا

لِيَعْقُوبَ أَوْ ذَا الْخُلْفِ فِي الْأَمْرِ يَذْكُرُ

٢٤٥- وَلَوْ حَلَفَ الْمَدْيُونُ وَقَتًا عَلَى الْأَدَا

وَلَمْ يَلْقَ رَبَّ الدَّيْنِ بَرًّا وَيُعْذَرُ

٢٤٦- وَقِيلَ إِلَى الْقَاضِي يُؤَدِّي أَوْ الَّذِي

يُقِيمُ، وَيَعْقُوبُ الْمُوَخَّرُ يُنْكَرُ

٦٨/*- وَلَا حِنْثَ إِنْ يَنْسَى وَعِرْسٌ يَمِينُهُ

لِإِنْجَازِ وَعْدِ الْوَطْءِ فِي الْغَدِ قَرَّرُوا

٦٩/*- (إِخْرَاجُ مَنْ فِي دَارِي الْيَوْمِ) ثُمَّ لَمْ

يُطَقَّ ذَا لِظُلْمِ الشَّخْصِ بِاللَّفْظِ بَرَّرُوا

٧٠/*- وَلَوْ حَلَفَ الْفُرْسَانُ (أَنْ لَا يَمْكَنُوا

طَرِيدًا إِلَى مِصْرٍ) فَعَادَ وَيَسَّرُوا

٧١/*- فَبَرَّ بِقَوْلِ دُونَ فِعْلٍ عَلَوْ بِهِ

(مَنْعَاكُمْ عَنْهَا) فَلَا حِنْثَ يَصْدُرُ

٢٤٧- وَفِي «كُلُّ عَبْدٍ لِي» الذَّكُورُ فَقَطْ حَوَى

وَفِي «كُلُّ مَمْلُوكٍ» يَعْمُ وَيُنْظَرُ

٢٤٨- وَمَنْ قَالَ «صَوْمِي؛ أَوْ صَلَاتِي لِكَافِرٍ»

فَلَيْسَ يَمِينًا وَالْكَرِيمُ سَيَغْفِرُ^(١)

٢٤٩- وَقِيلَ: وَإِنْ يَنْوِي بِهِ قُرْبَةً يَكُنْ

يَمِينًا، وَإِنْ يَنْوِي الثَّوَابَ فَيُغْفَرُ

٢٥٠- (وَمَا لَمْ يُكَلِّمْ) حَالِفًا لَيْسَ حَانِثًا

إِنْ أَرْسَلَ أَوْ أَوْصَى لَهُ وَيُسْطَرُّ

☆/٧٢- وَمِنْ حَلْفٍ (أَنْ لَا يُخَاطَبَ عَامِرًا)

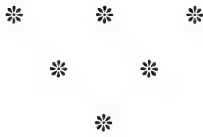
فَيُلْقِي قَوْلًا لِلْجِدَارِ يُرَرُّ

٢٥١- وَإِنْ حَذَفَ الْهَائِي أَوْ الْهَاءَ يَنْعَقِدُ

وَقَدْ قِيلَ: لَا كَالذَّبْحِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ^(١)

٢٥٢- وَآكِلُ عَشْرِ قَالَ (خَمْسًا أَكَلْتُ) لَمْ

يُكْذَّبْ، لِأَنَّ الْخَمْسَ فِي الْعَشْرِ تَغْبُرُ



(١) قال الشارح: إشارة النظم بأن عليه الاستغفار ليس بظاهر!!

فلو قال:

(فَلَيْسَ يَمِينًا وَالْفَتَى يَسْتَغْفِرُ) . . لأفصح به .

ثم استحسن تغيير البيت الثاني هكذا:

وَذَا قِيلَ إِنْ يَنْوِي ثَوَابًا، وَإِنْ نَوَى

بِهِ قُرْبَةً؟ كَأَنْتَ يَمِينًا يَكْفُرُ

(١) المراد بالهاوي الألف التي بين الهاء واللام من لفظ الجلالة هكذا (أَلَّة).

فصل من كتاب الحدود

- ٢٥٣- شَرَّائِطُ إِحْصَانٍ بِهِ الرَّجْمُ قَرَرُوا
بُلُوغُ وَإِسْلَامٌ وَعَقْلٌ مُحَرَّرٌ
- ٢٥٤- نِكَاحٌ صَحِيحٌ وَالذُّخُولُ بِهَا بِهِ
وَكُلٌّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْوَصْفِ يُنْظَرُ
- ٢٥٥- وَيَعْقُوبُ فِي الْإِسْلَامِ وَالْوَصْفِ خُلْفُهُ
وَمَا شَرْطًا لِلشَّافِعِيِّ فَيُنْكَرُ
- ٢٥٦- وَقَطْرَةُ خَمْرٍ يُوجِبُ أَحَدَ شُرْبِهَا
وَمَغْلُوبَةٌ بِالْمَاءِ لَيْسَ يَقَرَّرُ
- ٢٥٧- وَسُكْرُكَ شَرْطٌ فِي نَبِيذٍ وَمُسْلِمٌ
حَسَاهَا لِذِمِّي يُحَدُّ وَيَخْسَرُ
- ٧٣/*- وَنَأْخُذُ بِتَخْرِيمِ النَّبِيذِ وَإِنْ يَكُنْ
قَلِيلاً وَبِالتَّنَجِيسِ أَيْضاً وَيُنْصَرُّ
- ٧٤/*- وَفِي عَصْرِنَا فَأَخْتَبَرُ حَدٌّ وَأَوْفَعُوا
طَلَاقًا لِمَنْ مِنْ مُسْكِرِ الْحَبِّ يَسْكُرُ

- ٧٥/*- وَعَنْ كُلِّهِمْ تَرْوِي وَأَفْتَى مُحَمَّدٌ
بِتَخْرِيمِ مَا قَدْ قَلَّ وَهُوَ الْمُحَرَّرُ
- ٢٥٨- وَلَوْ فِي نَهَارِ الصَّوْمِ يَشْرَبُ مُسْلِمٌ
يُحَدُّ وَبَعْدَ الْحَبْسِ ثُمَّ يُعَزَّرُ^(١)
- ٢٥٩- وَلَوْ وَجَدُوا رِيحاً وَسُكْرًا فَقَطَّ فَلَا
يُحَدُّ وَدُونَ الْأَرْبَعِينَ يُعَزَّرُ
- ٢٦٠- وَرِيحَةُ خَمْرٍ دُونَ سُكْرِ كَذَا وَلَا
إِلَى مَا يُرِيدُ السُّكْرَ .. هَذَا يُؤَخَّرُ
- ٢٦٠م- وَلَا حَدٌّ فِي خُرْسٍ، وَلَا لَهُمْ أَتَى
وَلَيْسَ كَذَا الْأَعْمَى وَبِالْحَدِّ يُزَجَرُ

(١) اقترح الشارح تغييره ليخلص من الإيطاء بتكرير لفظ «يعزّر»
مع ما بعده، وللإشارة إلى التعزير بالضرب فيصير هكذا:
وَفِي صَوْمٍ فَرَضٍ شَارِبُ الْخَمْرِ مُسْلِمًا
يُحَدُّ، وَبَعْدَ الْحَبْسِ بِالضَّرْبِ عَزَّرُوا

٢٦١- وَقَدْ شَرَطُوا فِي الْقَذْفِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ:

مَقَالٌ، حَيَاةٌ، وَالسُّؤَالُ، التَّحَرُّرُ

٢٦٢- بُلُوغٌ، وَإِسْلَامٌ، وَعَقْلٌ، وَعِقَّةٌ

وَلَيْسَ بِمَجْبُوبٍ، وَلَا حَدٌّ يَظْهَرُ

٢٦٣- عَلَيْهِ، وَلَا رَتَقًا، وَلَمْ يَطْ فَاسِدًا

وَلَيْسَ هُوَ ابْنُ ابْنٍ، وَلَا ابْنًا فَيُعْقَرُ

٢٦٤- وَمَنْ يَنْفِ أُمَّ الشَّخْصِ لَا حَدَّ وَاجِبٍ

وَإِنْ يَنْفِ مَعَهَا وَالِدًا لَا يَعَزُّرُ

٢٦٥- وَقَيْدَهُ حَالُ التَّخَاطُبِ بَعْضُهُمْ

وَإِجَابَةُ حَالِ التَّخَاصُّمِ أَظْهَرُ

* * *

* ٢٦٦- وَلَوْ قَالَ «يَا ابْنَ الْقَحْبَةِ أَسْمَعْ» يُعَزَّرُ

وَالْيَا تَيْسُ» وَأَجْمَعَ ضَرْبَ مَنْ يَتَضَرَّرُ

٢٦٧- وَلَوْ قَالَ «يَا زَانٍ» وَبَيَّنَ لَمْ يَجِبْ

وَالْيَا فَاسِقٌ» بِالْعَكْسِ وَالْفَرْقُ نَيْرٌ

٢٦٨- وَعَزَّرَ عَلَى التَّطْيِيرِ رَبَّ حَمَائِمٍ

وَتَذْبِيحٍ لَمَّا يَسْتَمِرُّ يُطَيَّرُ

٢٦٩- وَرَاجِعٌ لِمَنْ فِي دَارِهِ الْفِسْقُ مُظْهِرًا

فِي الضَّرْبِ أَوْ نَفْيٍ وَبِالْحَبْسِ يُزَجَرُ

* ٧٦- وَمُعْتَادُهُ فِيهَا عَلَيْهِ نَهْدُهَا

وَأَذْنَانُهُ لَوْ مَلَحُوها تَكْسَرُ

٢٧٠- وَيُقْبَلُ فِي التَّعْزِيرِ قَوْلُ النِّسَاءِ إِنْ

يُضْمُّ عَلَى إِشْهَادِهِنَّ الْمَذْكُورُ^(١)

(١) غَيْرُهُ الشَّارِحُ لِيَجْمَعَ الْأَقْوَالُ؛ فَقَالَ:

وَيُقْبَلُ فِي التَّعْزِيرِ ثِنْتَانِ وَأَمْرٌ

وَعَنْهُ بَلْ بِالْحَبْسِ لَا الضَّرْبِ يَأْمُرُ

٢٧١- وَيُحْبَسُ مَقْطُوعٌ إِلَى حِينٍ يَظْهَرُ

لَهُ تَوْبَةٌ وَالسَّطْحُ حِرْزٌ مُؤَثَّرٌ

٢٧٢- وَقَدْ شَرَطُوا لِلْقَطْعِ يَا صَاحِبَ سِتَّةٍ:

بُلُوعٌ، وَعَقْلٌ، مُدَّعٍ ثُمَّ يَحْضُرُ

٢٧٣- شُهُودٌ أَوْ أَقْرَارٌ، وَإِخْرَاجُهُ لَهَا

مِنْ الْحِرْزِ أَيْضًا، وَالنَّصَابُ الْمَقَرَّرُ

٢٧٤- وَأَجْرَةُ قُطَاعِ اللَّصُوصِ وَرَيْثُهُمْ

عَلَيْهِمْ وَكَالزَّانِي إِذَا هُوَ يَنْفُرُ

٢٧٥- وَلَا قَطْعٌ إِنْ يَرْجِعَ عَنِ أَقْرَارِ سِرْقَةٍ

وَوَاحِدُهُمْ وَالْمَالُ لَا يَتَغَيَّرُ

٢٧٦- وَوَقْفُ أَدَاءٍ فِي السُّكُوتِ رُجُوعُهُمْ

كَمُسْتَأْمِنٍ وَالْعَكْسُ يَعْقُوبٌ يَذْكُرُ^(١)

(١) انتقده الشارح فغيره بقوله:

٢٧٧- وَلَا حَدٌّ وَالْمَجْنُونُ مَعَهُمْ يَوَاجِبُ

عَلَيْهِمْ وَلَا طِفْلٌ وَيَخْرُجُ الْأَكْبَرُ^(١)

٢٧٨- وَلَوْ قَالَ (إِنِّي سَارِقٌ ذَا) فَلَمْ يَجِبْ

وَسَارِقٌ ذَا حَدٌّ عَلَيْهِ فَيَبْتَرُ

٢٧٩- وَلَا حَدٌّ فِي الْقُطَاعِ تَابُوا أَوْ أَخْرُوا

وَيَقْتَصُّ ذُو حَقٍّ وَإِلَّا فَيَطْهَرُ

* * *

* *

= وَلَوْ شَهِدَا أَنْ قَدْ أَقْرَأَ بِسِرْقَةٍ

وَيَجْحَدُ؛ أَوْ يَسْكُتُ.. فَلَا قَطْعٌ يُؤَثَّرُ

وَمُسْتَأْمِنٌ لَمْ يَقْطَعُوا وَهُوَ ضَامِنٌ

وَيَعْقُوبُ عَنْهُ الْعَكْسُ فِيهِ يُسْطَرُّ

(١) استحسن الشارح جعله هكذا:

وَلَا قَطْعٌ وَالْمَجْنُونُ وَالطِّفْلُ مَعَهُمْ

عَلَيْهِمْ وَذُو التَّكْلِيفِ يُخْرَجُ قَرَرُوا

فصل من كتاب السير

- ٢٨٠- وَلَوْ أَنَّ غَيْرَ الْعِيسَوِيَّةِ يَجْهَرُ
بِتَأْذِينِهِ لِلْوَقْتِ فِي الدِّينِ يَغْبُرُ^(١)
٢٨١- وَلَوْ حَجَّ أَوْ زَكَّى وَصَلَّى صَلَاتَنَا
وَطَافَ وَلَبَّى مِثْلَنَا قِيلَ يَظْهَرُ
٢٨٢- وَإِنْ يَجْتَمِعَ أَسْرَى لِفَكِّ فَقَدَّمُوا
رِجَالًا وَجْهًا لَا وَذَا أَلْعَلِمَ أَخْرُوا
٢٨٣- وَمَنْ قَالَ «خُذْ أَلْمَالَ وَأَغْزُ» وَمَا نَوَى
بِهِ صِلَةً فَأَلْمَالَ قَرْضًا يُصَيِّرُ

(١) اقترح الشارح جعل شرطه الأول هكذا:

وَشَخْصًا مِنَ الْكُفَّارِ إِنْ كَانَ يَجْهَرُ

والعيسوية طائفة من اليهود؛ نسبة إلى أبي عيسى الأصفهاني
يقولون بخصوصية بعثة سيدنا رسول الله ﷺ إلى العرب دون
غيرهم.

- ٢٨٤- وَمَنْ قَالَ فِي الدُّبَاءِ «لَسْتُ أُحِبُّهَا»
يُكْفَرُ قَالُوا أَلَمْ تُخَفِّفْ أَلَمْ تُخَفِّفْ^(١)
٧٧/*- وَلَوْ قَالَ «سَوْ الشَّارِبِينَ لِسَنَّةٍ»
فَإِنْ قَالَ «لَا» كَفَّرَهُ إِنْ كَانَ يُنْكِرُ
٧٨/*- كَذَا فَلَمْ ظُفِرْ لَوْ يَقُلْ «لَا وَإِنْ يَكُنْ»
هُوَ أَلْسَنَةُ أَلَمْ تُقُولْ فِي الْكُتُبِ يُكْفَرُ
٧٩/*- وَمَهُمَا أَسْتَحَفَّ الشَّخْصُ يَوْمًا بِسَنَةٍ
كَذَا بِحَدِيثٍ كُفَّرَهُ يَتَقَرَّرُ
٢٨٥- وَقِيلَ لَهُ «مَا تَتَّقِي اللَّهَ» قَالَ «لَا»
كَذَا مَا «تَخَافُ اللَّهَ» بِالنَّفْيِ يُكْفَرُ
٢٨٦- وَمَا جَازَ حَمْدُ اللَّهِ مِنْ شَرْبِ خَمْرَةٍ
وَتَكْفِيرُهُ بِالْحَمْدِ بِالشُّرْبِ يُذَكَّرُ
٨٠/*- وَقَدْ قِيلَ «لَا» وَالْبَعْضُ يَنْظُرُ نِيَّةً
وَتَسْمِيَةً عِنْدَ الْحَرَامِ تُكْفَرُ^(٢)

(١) الدُّبَاءُ: القرع. وهذا جار في كل ما يرغبه سيدنا رسول الله ﷺ؛

أو يميل إليه، ولم يبين الشخص عذره فيه لمرض أو نحوه.

(٢) قيّد الشارح فيه ما قبله وزاد عليه التسمية عند الابتداء.

٢٨٧- وَمَنْ دَفَعَ الْمَالَ الْحَرَامَ لِسَائِلٍ
يُكْفَرُ إِذَا يَرْجُو بِهِ أَنْ سَيُؤْجَرُ
٢٨٨- وَلَوْ عَلِمَ الْمُعْطَى بِهِ فَدَعَا لَهُ
وَأَمَّنَ مَنْ أَعْطَى فَالْاِثْنَيْنِ كَفَرُوا
٢٨٩- وَقَدْ كَفَرُوا مَنْ فِي حَلَالٍ يَقُولُ «لَا
أُحِبُّ حَلَالًا وَالْحَرَامَ أُحِبُّ»
٨١/ * مُحَلَّلٌ وَطءُ الْحَيْضِ كَفَرٌ بَعْضُهُمْ
وَفِي مَنْ يَرَى تَحْرِيمَهُ الْبَعْضُ يَحْضُرُ
٨٢/ * وَأَطْلَقَ مَنْعًا بَعْضُهُمْ ثُمَّ بَدَعُوا
بِهِ مِثْلَ الْأَسْتِبْرَاءِ وَهُوَ الْمُحَرَّرُ
٢٩٠- وَيُطْلَقُ لِلذَّمِّ يَرْكَبُ بَغْلَةً
وَلَيْسَ لَهُ رَفْعُ الْبِنَاءِ وَيُقْصَرُ
٢٩١- وَمَا يَنْبَغِي يَتَّاعُ دَارًا لِمُسْلِمٍ
فَلَوْ يَشْتَرِي فِي الْمَضَرِّ بِالْبَيْعِ يُجْبَرُ
٢٩٢- إِذَا مَا اشْتَرَى مِنْ مُسْلِمٍ وَرَوَايَةٌ
إِذَا كَانَ ذَا فِي الْمَضَرِّ يَفْشُو وَيَكْثُرُ
٨٣/ * يُعِيدُ ذُووُ صُلْحٍ قَدِيمٍ كُنَائِسٍ
بَطْنَيْنِ وَلَبْنٍ لَا تَعْلَى وَتُكَبَّرُ

٨٤/ * وَيُمْنَعُ مَنْ تَشِيدُ ذَاكَ بِأَجْرٍ
رِ وَسَدٍّ وَأَحْجَارٍ وَذَا الْقَوْلُ أَنْصَرُ
٨٥/ * وَتَخْصِيصُ هَذَا بِالْفُرَى أَكْثَرُ أَهْلِهَا
كَفُورٌ عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدِي أَظْهَرُ
٢٩٣- وَمَا حَظَرَ الْأَصْحَابُ مَكَّةَ كَافِرًا
وَلَكِنَّهُ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ يُحْظَرُ^(١)
٨٦/ * وَذَا وَهَمٌ لِلشَّيْخِ وَالْمَنْعُ عِنْدَنَا
حِكَايَتُهُ عَنْهَا «الذَّخِيرَةُ» تُسْفَرُ
٢٩٤- وَتَعْلِيمُكَ الذَّكَرَ الْمُطَهَّرَ كَافِرًا
يَجُوزُ وَمَسُّ الذَّكَرِ حِينَ يُطَهَّرُ
٢٩٥- وَلِلْمَيْلِ أَوْ لِلْمَالِ يُخْدَمُ كَافِرٌ
وَلِلْمَيْلِ لِلْإِسْلَامِ لَوْ قَامَ يَغْفَرُ^(٢)

(١) مراده بالأصحاب أئمتنا الثلاثة، ومراده بالثلاثة مالك و
الشافعي وأحمد. واستدرك عليه الشارح ما بعده.

(٢) غيره الشارح فقال:

وَيُخْدَمُ كُفَّارٌ لِمَالٍ وَإِنْ تَكُنْ
وَتَعْظِيمُهُمْ وَالْقَوْمُ لِلْمَيْلِ يَغْفَرُ =

٢٩٦- وَلَوْ قَامَ لِلْسلْطَانِ أَوْ قَبْلَ الثَّرَى

وَحَيَّاهُ تَعْظِيمًا لَهُ لَا يُكْفَرُ

٢٩٧- وَلَا كَفَرَ مَنْ «يَا كَافِرٌ» وَهُوَ مُسْلِمٌ

وَبَاءَ بِهَا إِثْمًا وَقَالُوا يُعَزَّرُ

٢٩٨- كَمَنْ قَالَ «لَمْ أَقْبَلْ بِدِينِي شَافِعًا

وَلَوْ أَنَّهُ ذَاكَ الشَّفِيعُ الْمَطْهَرُ»

٢٩٩- وَمَنْ لَعَنَ الشَّيْخَيْنِ أَوْ سَبَّ... كَافِرٌ

وَمَنْ قَالَ فِي الْأَيْدِي «الْجَوَارِحُ» أَكْفَرُ

٨٧/* وَصُحِّحَ تَكْفِيرُ بِنُكْرِ خِلَافَةِ أَلْ

عَتِيقِ وَفِي الْفَارُوقِ ذَلِكَ الْأَظْهَرُ^(١)

= قِيَامٌ وَتَعْظِيمٌ لِمَيْلٍ وَخِدْمَةٍ

لِذَا أَوْ لِمَالٍ لِلْكَوَافِرِ يُغْفَرُ

(١) هذه الفروع مما أضافه العلامة عبد البر ابن الشَّحْنَةِ في

شرحه قائلاً: وقد استخرت الله تعالى وألحقت هنا أبياتاً

تشمل على فروع ذكرت في هذا الباب هي من الغرائب

الحقيقة بهذا الكتاب. وإنما أتبعته في ترقيم النظم لأنها

مذكورة في الأصل الخطي والمطبوعة بهامش «المحبيَّة» =

٨٨/* وَ«يَا حَاضِرٌ» «يَا نَاطِرٌ» لَيْسَ قَوْلُهَا

عَنِ اللَّهِ كُفْرًا حَقُّقًا وَتَحَرَّرُوا

٣٠٠/* بِ(دَرْوِيشِي دَرْوِيشَانِ) كَفَرَ بَعْضُهُمْ

وَصُحِّحَ أَنْ لَا كُفْرَ وَهُوَ الْمَحَرَّرُ

٣٠١/* وَمَنْ قَالَ (شَيْءٌ لِلَّهِ) بَعْضُ مُكْفِّرٍ

وَيُخْشَى عَلَيْهِ الْكُفْرُ بَعْضُ يُقَرَّرُ^(١)

٣٠٢/* وَمَنْ يَسْتَحِلُّ الرِّفْصَ قَالُوا بِكُفْرِهِ

وَلَا سِيَّمَا بِالْذُّفِّ يَلْهُو وَيَزُمُرُ

٣٠٣/* وَمَنْ لَوْلِيَّ قَالَ (طَيِّ مَسَافَةٍ

يَجُوزُ)... جَهْلٌ ثُمَّ بَعْضُ يُكْفَرُ

٣٠٤/* وَقَدْ مَنَعُوا مِنْ أَنْ تَكُونَ كَرَامَةً

بِمُعْجَزَةٍ مِمَّا يَجِلُّ وَيَكْبُرُ

= اللَّذِينَ نَوَّهَتْ بِهِمَا أَوَّلًا وَأَبْقَيْتَ عَلَى رَمَزِ (*) زِيَادَةَ فِي
الْإِيضَاحِ وَلِلْعَزْوِ إِلَى إِضَافَاتِ الشَّارِحِ كَمَا جَرِيَتْ عَلَى
ذَلِكَ. فَتَنَّبَهُ.

(١) فِي «الدَّرَالْمُخْتَارِ» (١/٤٨٧):

كَذَا قَوْلُ (شَيْءٌ لِلَّهِ) قِيلَ بِكُفْرِهِ

وَ«يَا حَاضِرٌ» «يَا نَاطِرٌ» لَيْسَ يُكْفَرُ

* ٣٠٥- كَإِحْيَاءِ مَيِّتٍ وَأَنْشِقَاقٍ وَنَبْعٍ مَا

مِنْ أَلْيَدٍ وَالْإِشْبَاعُ لِلْجَمْعِ يَكْثُرُ

* ٣٠٦- مِنْ أَلْقَلِّ مِنْ طُعْمٍ وَكَأَلْقَلِّ لِلْعَصَا

فِيْشْهَدُ ثُعْبَانًا لِمَنْ يَتَدَبَّرُ

* ٣٠٧- وَإِثْبَاتُهَا فِي كُلِّ مَا كَانَ خَارِقًا

عَنِ النَّسْفِيِّ النَّجْمِ يُرَوَّى وَيُنْصَرُ

* ٣٠٨- وَفِي «مُنْقَذِ» الْمِصْرِيِّ^(١): أَلْحَقْتُ أَنْ مَا

بِهِ قَدْ تَحَدَّى الْأَنْبِيَا لَا يُصَوِّرُ

* ٣٠٩- وَسَافَرَ شَخْصٌ ثُمَّ يَسْمَعُ صَيْحَةً

لِعَقْعَقٍ إِنْ يَرْجِعْ عَنِ الْبَعْضِ يُكْفَرُ

٣١٠- وَسُلْطَانُ ذِي الْأَزْمَانِ لَوْ قَالَ «عَادِلٌ»

وَلَمْ يَقْصِدِ التَّأْوِيلَ فَالْكُفْرُ يُزْبَرُ

٣١١- وَفِي كُفْرٍ مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ طَهَارَةٍ

مَعَ الْعَمْدِ خُلْفٌ فِي الرِّوَايَاتِ يُسْطَرُّ

٣١٢- وَخَافُوا عَلَى مَنْ كَانَ يُبْعِضُ عَالِمًا

مِنْ الْكُفْرِ إِذْ لَا مُقْتَضَى الْبَعْضِ يَظْهَرُ

٣١٣- وَلَكِنْ بِهِ مَنْ يَسْتَخِفُّ يَكْفَرُ

كَذَاكَ بِهِ لَفْظُ «الْفَقِيهِ» يُصَغَّرُ

٣١٤- وَلَعْنُ يَزِيدُ جَوَزُوا لِفُجُورِهِ

وَحَاجَّاجٌ لَكِنْ يَنْبَغِي الْكَفُّ سَطْرُوا^(١)

* * *

* *

(١) هو العلامة أبو الأزر هارون بن عبد الوهَّاب بن عبد الرحمان الإخميمي المصري. له كتاب: «المنقذ من الزلل» في أصول الدين، أجاد فيه غاية الإفادة، وبيَّن مذهب أهل الحق أحسن إبانة. وحاصله أَنَّ الحق: منع ما تحدَّى به نبيُّ كإحياء الموتى وسورة من القرآن وانشقاق القمر، وجواز غيره كإشباع الخلق الكثير من الطعام القليل.

(١) نقل الشارح عن أحد كبار العلماء:

أَمَّا يَزِيدُ فَلِإِنِّي لَا أَكْفَرُهُ

لَكِنَّهُ ظَالِمٌ وَبِالْفُسْقِ مُشْتَهَرٌ

وَجَوَزَ أَحْمَدُ رَأْسُ الدِّينِ لَعْنَتُهُ

عَنِ ابْنِ جَوْزِيِّهِمْ نَقْلًا كَمَا ذَكَرُوا

فصل من كتاب اللقيط واللقطة

- ٣١٥- وَأَخَذُ لَقِيطٍ فِي الْمَجَامِعِ أَجْدَرُ
وَمِيزَاتِهِ لِلْمُسْلِمِينَ يَقَرَّرُ
٣١٦- إِذَا مَا يُوَالِي قَبْلَ عَقْلِ جَنَائِيَةٍ
وَلَوْ قَرَّرَ الْقَاضِي يَصِحُّ التَّقَرُّرُ
٣١٧- وَلَيْسَ لَهَا خَتْنٌ فَيُضْمَنُ هُلَكَةً
وَقَاضِيُهُ لَا أَلَامٌ بِالْجَدِّ يُزَجَرُ
٣١٨- وَفِيهَا فَتْرُكُ الْأَخْذِ أُولَى، وَقِيلَ: لَا
بَلِ الْأَخْذُ أُولَى فِي الْجَمِيعِ وَأَجْدَرُ
٣١٩- وَكُلُّهُمْ فِي الْعَبْدِ أُولَى وَإِنْ أَبَقَ
وَفِي حَيَوَانٍ نَفْسَهُ لَيْسَ يَنْصُرُ
٣٢٠- وَيُضْمَنُهَا كَالْبَالِغِ الطُّفْلُ حَيْثُ لَمْ
يَكُنْ شَهِيداً عِنْدَ اللَّقَاءِ فَيَحْذَرُ
٣٢١- وَلِلْأَبِ وَالْمَوْصِي التَّصَدُّقُ بَعْدَ مَا
يَمُوتُ لَهَا حَوْلٌ وَإِنْ شَاءَ يَدْخُرُ^(١)

(١) اقترح الشارح تغييره ليفيد التعريف قائلاً: =

- ٣٢٢- وَصَاحِبُ بُرْجٍ وَالْإِنَاثُ حَمَامُهُ
لَهُ الْفَرْخُ أُولَى وَالْغَرِيبُ مُوَكَّرُ
*/٩٠- وَيَرُدُّهُ وَالْحِفْظُ وَالْعَلْفُ يَنْبَغِي
وَلَا شَيْءَ إِنْ بِالْقُرْبِ مَا هُوَ يَشْعُرُ
٣٢٣- وَأَخْذُكَ تَفَاحاً مِنَ النَّهْرِ جَارِيّاً
يَجُوزُ وَكُمَثْرَى وَفِي الْجُوزِ يُنْكَرُ^(١)
*/...- وَأَخْذُكَ مِنْ نَهْرٍ لَشَيْءٍ فَسَادُهُ
يَكُونُ سَرِيعاً جَازَ لَوْ كَانَ يَكْثُرُ^(٢)
*/٩١- وَمَالاً؛ وَلَا يَعْتَادُ رَمِيّاً وَقِيَمَةً
لَهُ لُقْطَةٌ حَتَّى الْمَفَرَّقُ أَظْهَرَ

- = وَلِلْأَبِ وَالْمَوْصِي التَّصَدُّقُ بَعْدَ ذَا
وَتَعْرِيفُهَا حَوْلًا وَإِنْ شَاءَ يَدْخُرُ
(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

- فَمِنْ ثَمَرٍ فِي الْأَرْضِ يَأْخُذُ أَنْظَرُ
(٢) هو إبدال لما قبله، وإنما أثبتته لمكان المضاف بعده كونهما
منظومين معاً؛ فلذا لم أرقمه.

٣٢٤- وَمَنْ مَرَّ بِالشَّجَارِ صَيِّفًا بِحَائِطٍ

وَفِي أَرْضِهِ ثَمَرٌ لَهُ الْأَكْلُ أَنْظَرُ

٩٢/*- وَمِنْ شَجَرٍ لَا بَلَّ لَهُ الْأَكْلُ حَيْثُ لَا

يُشَخُّ بِهِ الْعِلْمُ إِذْ هُوَ يَكْثُرُ

٩٣/*- إِذَا لَمْ تَكُنْ تَبْقَى وَلَا نَهْيَ عَادَةٍ

وَلَا هُوَ تَضَرِّيحٌ وَلَا مِنْهُ يَظْهَرُ



فصل من كتاب الأباقي والمفقود

٣٢٥- عَلَى الْعَبْدِ مَوْلَى دَفْعُ جُعْلٍ يُقَدَّرُ

مَكَانٍ وَأَخَذُ أَخَذُ دَارٍ فَأَخْضَرُوا

٣٢٦- وَمَنْ يَسْتَحِقُّ الْخِدْمَةَ الْجُعْلُ عِنْدَهُ

وَصَاحِبُهُ مِنْ بَعْدِ الْجُعْلِ يُجْبَرُ

٣٢٧- وَجَاءَ بِهِ شَخْصٌ فَفَرَّ فَرَدَّهُ

لَهُ غَيْرُهُ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ يُخْضَرُ

٣٢٨- وَصُرِّحَ مِنْ بَعْدِ الثَّلَاثَةِ عِتْقُهُ

وَقَرَّ وَلَمْ يَقْبُضْ لَهُ الْجُعْلُ يُذَكَّرُ^(١)

٣٢٩- وَدَبَّرَهُ أَوْ مَلَكَ الْعَبْدَ مِنْهُ لَمْ

يَجِبُ ثُمَّ بَعْدَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ يُؤْمَرُ

٩٤/*- وَمِنْ بَعْدِ ذَا أَوْ قَبْلَهُ الْبَعْضُ مُوجِبٌ

وَلَوْ بَاعَهُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْهُ يُذَكَّرُ

(١) أصلحه الشارح هكذا:

لَهُ الْجُعْلُ إِنْ يَغْتَفَهُ مِنْ بَعْدِ رَدِّهِ

إِذَا فَرَّ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا إِنْ يُدَبَّرُ

* ٩٥- كَذَا قَبْلَ تَمْلِيكَ لَهُ مِنْهُ قَبْضُهُ

وَلَوْ قَبْلَ قَبْضٍ كَانَ ذَلِكَ يُهْدَرُ
٣٣٠- وَإِنْكَارُ مَوْلَاهُ الْإِبَاقُ مُقَدَّمٌ

إِذَا فَرَّ مِمَّنْ رَدَّ فَالْعَبْدُ يَخْسَرُ
٣٣١- وَلَوْ زَادَ فَوْقَ الْأَرْبَعِينَ مُصَالِحًا

وَلَمْ يَعْلَمْ الْمَقْدَارَ مَا زَادَ يُهْدَرُ
٣٣٢- وَمَنْ أَبَقَتْ بِالطِّفْلِ مُرْضِعَةً لِمَنْ

يَرُدُّهُمَا جُعْلٌ وَلَا يَتَكَدَّرُ
٣٣٣- وَمَنْ قَالَ (لَمَّا تَلَقَّ عَبْدِي) فَرَدَّهُ

فَقَالَ: نَعَمْ، لَا جُعْلَ حَيْثُ يُحْضَرُ
٣٣٤- وَلَا جُعْلَ لِلسُّلْطَانِ لَوْ رَدَّ أَبَقًا

وَيُعْتَبَرُ هُ - قُلْ فِي الظَّهَارِ - الْمُكَفَّرُ
* * *

* *

٣٣٥- وَلَوْ فُقِدَ الْمَوْلَى وَلَا مَالٌ عِنْدَهُ

فَتَمَشَّى إِلَى الْقَاضِي يَبِيعُ وَيُؤْجَرُ

٣٣٦- وَفِي نَفَقَاتِ الْأَهْلِ لَيْسَ يَبِيعُهَا

وَإِنْ بَاعَ يَنْفُذُ مِثْلَ دَيْنٍ يُقَدَّرُ

٣٣٧- وَمَا لَوْ كَيْلٌ فِي الْعِمَارَةِ فِعْلُهَا

مَعَ الْعَقْدِ وَالْقَاضِي إِذَا شَاءَ يَأْمُرُ

٣٣٨- وَمَوْتُ لِدَاتِ^(١) الشَّخْصِ آيَةُ مَوْتِهِ

وَقِيلَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ فَيُنْظَرُ

٣٣٩- وَمَعَ مِئَةِ عَشْرًا حَكَا لِمُحَمَّدٍ

وَخَمْسًا لِيَعْقُوبَ وَعِشْرِينَ يَذْكُرُ

٣٤٠- وَقُلْ: مِئَةُ قَالَا، وَتَسْعُونَ بَعْضُهُمْ

وَسَبْعِينَ؛ أَوْ سِتِّينَ بَعْضُ يُقَدَّرُ

٣٤١- وَأَحْمَدُ عَنْهُ أَرْبَعُ بَعْدَ فَقْدِهِ

بِمَهْلِكِهِ وَالْعَرَسُ كَالْمَوْتِ تَصْبِرُ

٣٤٢- وَعَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ قَدِيمِهِ

كَذَا مُطْلَقًا فِي الْعَرَسِ لَا غَيْرُ يُزْبَرُ
* * *

* *

(١) جمع لدة؛ وهم أقرانه في العمر.

فصل من كتاب الشركة

- ٣٤٣- إِذَا غَابَ شِرْكُ الْأَرْضِ فَالشَّرْكُ يَبْدُرُ
إِذَا أَذِنَ الْقَاضِي وَإِلَّا يَشْطُرُ
٣٤٤- وَفِي الْعَبْدِ أَوْ فِي الدَّارِ مَقْدَارُ سَهْمِهِ
وَفِي حَيَوَانٍ لِلتَّفَاوُتِ يُنْكَرُ^(١)
٣٤٥- وَفِي أَمَةٍ يَوْمًا وَيَوْمًا لِدَا وَذَا
وَلَوْ طَلَبَ الْإِيْدَاعَ فَالْقَسَمُ أَجْدَرُ^(٢)
٣٤٦- وَإِنْ شَرِيَا عَبْدًا لِشَخْصٍ وَأَذِيَا
فَلَا شِرْكَةَ فِي الْقَبْضِ مِنْ بَعْدِ تَظْهَرُ

(١) اقترح الشارح جعله هكذا:

وَيَسْكُنُ فِي دَارٍ مَشَاعٍ بِحِصَّةٍ

كَعَبْدٍ وَمَنْعُ فِي الرُّكُوبِ مُقَدَّرُ

(٢) اقترح الشارح جعله هكذا:

وَفِي أَمَةٍ إِنْ يَبْغِ إِيْدَاعَهَا فَمَنْ

يُرِيدُ مُهَيَاةً يُجَابُ وَيُنْصَرُ

- ٣٤٧- وَقَابِضُ بَعْضِ الدِّينِ لَيْسَ يَخُصُّهُ
وَحِثْلَتُهُ التَّمْلِيكُ وَالتَّرْكُ يُذَكَّرُ
٣٤٨- وَمُفْسِدُ شَيْءٍ لِلْمَدِينِ يَخُصُّهُ
قِصَاصًا وَعَنْ يَعْقُوبَ ذَاكَ يُؤْتَرُ
٣٤٩- وَيُطِيلُهَا كَالْفَسَخِ مَوْتُ وَالَّةُ
لِذَا، وَلِذَا يَبْتَ يَجُوزُ فَيَقْصَرُ
٣٥٠- وَفِي شِرْكَةِ الْقُرَاءِ لَيْسَتْ صَحِيحَةً
وَفِي عَمَلِ الدَّلَالِ لَا يَتَصَوَّرُ
٣٥١- وَجَازَتْ عَلَى التَّغْلِيمِ فِرْعَا عَلَى الَّذِي
يُخَيِّرُهُ الْأَشْيَاخُ وَهُوَ الْمُحَرَّرُ
٣٥٢- وَقَالَ (أَشْتَرِ ذَا الْعَبْدِ لِي) أَوْ (لَنَا) فَإِنْ
أَجَابَ فَلَا يَخْتَصُّ حِينَ يُصَدَّرُ
٣٥٣- وَ(مَا أَشْتَرِيهِ الْيَوْمَ بَيْنِي وَبَيْنَ ذَا)
فَقَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ أَشْتَرِي يَتَقَرَّرُ
٣٥٤- وَلَوْ قَالَ (هَذِي أَشْتَرِيهَا تَخْصُنِي)
فَلَيْسَ سَكُوتًا مِنْهُ إِذْنًا يُغَيَّرُ

٣٥٥- وَقَبَلَ قَوْمًا شُغِلَهُ غَيْرَ شِرْكَةٍ
فَأَدَّاهُ مِنْهُمْ وَاحِدٌ فَالْمُعَمَّرُ
٣٥٦- لَهُ الثَّلَاثُ إِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً أَنْفُسٍ
وَمَا لَهُمَا شَيْءٌ وَلَا هُوَ أَكْثَرُ

* * *
* *
*

فصل من كتاب الوقف

٣٥٧- مِنَ الْعَقَبِ الْأَوْلَادُ لِلْبَنَاتِ تُهْدَرُ
وَفِي الْجِنْسِ أَوْ فِي آلَالِ وَالْأَهْلِ تُهَجَرُ
٣٥٨- وَنَسْلُ وَأَوْلَادُ وَذُرِّيَّةٌ رَوُوا
وَأَوْلَادُ أَوْلَادٍ، وَقَدْ قِيلَ أَظْهَرُ
٣٥٩- وَفِي مُتَبَقِّي الرِّبْعِ مَعَ مَا يَجِيءُ لَوْ
يُدَاخِلُهُمْ ذُو الْحُكْمِ فِي الْوَقْفِ يَظْهَرُ
٣٦٠- وَجَازَ الْأَدَا فِي الْوَقْفِ مِنْ دُونِ مُدَّعٍ
وَقِيلَ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ مُعَذَّرُ
٣٦١- كَمَا نَسَبُ عِتْقُ هَلَاكُ تَدْبِيرُ
وَعِتْقُ الْإِمَامِ التَّطْلِيْقُ خُلْعُ يُقَرَّرُ
٣٦٢- وَأَبَاءُ أَوْلَادٍ أَقَارِبُ إِخْوَةٍ
بِهِنَّ ذُكُورٌ وَالْمُؤَنَّثُ يُعْبَرُ
٣٦٣- وَمَا مَرَّ وَالْأَبْنَاءُ أَصَحَّ، وَإِنْ يَكُنْ
غُلَامًا فَقَطُّ فَالْنِّصْفُ ذُو الْفَقْرِ يَخْصُرُ

٣٦٤- وَنَاطِرُهُ مِنْ قَبْلِ قَبْضِ أُجُورِهِ
 يُقِيلُ كَذَا يَحْتَالُ إِنْ جَاءَ أَفْدَرُ
 ٣٦٥- وَيُؤْجِرُ بِالْعَرَضِ الْمُعَيَّنِ عِنْدَهُ
 وَقَدْ قِيلَ بِالْإِجْمَاعِ بِالْعَبْدِ يُنْكَرُ
 ٣٦٦- وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ الْأَرْضَ غَرَسٌ فَجَائِزٌ
 لِمُسْتَأْجِرٍ مِنْ غَيْرِ إِذِنْ يُشَجَّرُ
 ٣٦٧- وَلَيْسَ لَهُ حَفَرٌ بِلاَ أَمْرِ نَاطِرٍ
 وَحَيْثُ يُرَى خَيْرًا فَبِالْحَفْرِ يَأْمُرُ
 ٣٦٨- وَمَا جَازَ لِابْنِ عِنْدَهُ لَا وَلَا أَبٍ
 وَيَعْقُوبُ فِي دِينِ الْإِجَارَةِ يَغْفَرُ
 ٣٦٩- وَمِنْ عَبْدِهِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ مُكَاتَبٍ
 لَهُ بِاتِّفَاقٍ عَنْهُمْ يَتَعَذَّرُ
 ٣٧٠- وَجَازَ لَهُ أَنْ يَسْتَدِينَ لِبَذَرِهِ
 إِذَا أَذِنَ الْقَاضِي كَمَا لَوْ يُعْمَرُ
 ٣٧١- وَلَيْسَ لِنَظَارِ الْمَسَاجِدِ نَقْشُهَا
 مِنْ الْوَقْفِ فَالْإِسْرَافُ فِي الْوَقْفِ يُحْظَرُ

٣٧٢- وَإِنْ مَسَجِدٌ قَدْ ضَاقَ وَالْأَرْضُ حَوْلَهُ
 بِقِيَمَتِهَا كُرْهًا تَضَافُ وَتُعْمَرُ
 ٣٧٣- وَلَوْ زَادَ فِي اسْتِجَارِهِ لِعِمَارَةٍ
 فَيَضْمَنُ مَا أَعْطَاهُ مِنْهُ وَيَخْسَرُ^(١)
 ٣٧٤- وَيَبْطُلُ إِجَارُ أَمْرٍ وَهُوَ بَعْدَهُ
 لِشَخْصٍ عَلَى التَّعْيِينِ إِنْ مَاتَ يُؤْجَرُ
 ٣٧٥- وَفِي الْوَقْفِ فِي آلِ النَّبِيِّ اخْتِلَافُهُمْ
 وَبَعْضُهُمْ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ يُؤْجَرُ
 ٣٧٦- وَلِلْحَاكِمِ التَّغْيِيرُ إِنْ قَلَّ رَاغِبٌ
 وَفِي الشَّرْطِ فَوْقَ أَلْعَامِ ذَا لَيْسَ يُؤْخَرُ^(٢)

(١) غَيْرُهُ الشَّارِحُ قَائِلًا:

وَلَوْ زَادَ فِي اسْتِجَارِهِ لِمُعْمَرٍ
 بِهِ دَانِقًا فِي الدَّرْهِمِ . . . الْكُلُّ يَخْسَرُ

(٢) غَيْرُهُ الشَّارِحُ هَكَذَا:

وَغَيْرَ قَاضٍ شَرْطَ عَامٍ إِجَارَةً
 لِنَفْعٍ وَعَنْهُ نَاطِرُ الْوَقْفِ يُحْظَرُ

٣٧٧- وَمَنْ قَالَ صَدَقَ (لِي مِنَ الرِّبْعِ فِي كَذَا

مِنَ الْخُبْزِ قَدْرًا) ذَاكَ وَقَفًا يُصَيِّرُ^(١)

٣٧٨- وَلَوْ أَنَّ أَرْضَ الْوَقْفِ وَاصِلَةٌ إِلَى

بَنَاءٍ يَزِيدُ الْأَجْرَ فِيهَا تَعْمَرُ^(٢)

*٩٦- وَتَجْوِيزُ إِنْقَافِ الْبِنَاءِ دُونَ أَرْضِهِ

وَلَوْ يَكُ مِلْكُ الْغَيْرِ بَعْضُ يَقَرُّ

(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

وَمَنْ رِبْعٍ دَارِي لَوْ يَقُولُ (تَصَدَّقُوا

كَذَا كُلَّ يَوْمٍ) تِلْكَ وَقَفًا تُصَيِّرُ

(٢) غَيَّرَهُ الشَّارِحُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْآيَاتِ:

وَمُتَّصِلٌ مِنْ أَرْضٍ وَقَفٍ بِلَدَةٍ

إِذَا بَيْنَ دُورٍ زَادَ رِبْعًا يُعْمَرُ

وَلَوْ زَادَ أَرْضًا لَأَصَقَتْ دُورَ بِلَدَةٍ

بَنَاهَا عَلَى رِبْعِ الزَّرْعَةِ يَعْمَرُ

وَلَوْ زَادَ أَرْضًا قُرْبَ مِصْرٍ بَنَاهَا

يُؤْتَى عَلَى زَرْعٍ فَتِلْكَ تَعْمَرُ

٣٧٩- وَلَوْ ضَعُفَتْ قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ

يُدِّلُهَا الْقَاضِي بِمَا هُوَ أَعْمَرُ

٣٨٠- وَلَوْ شَرَطَ التَّغْيِيرَ بِالْأَرْضِ وَقَفٌ

يَصِحُّ وَقَاضٍ دُونَ شَرْطِ يُعَيَّرُ

٣٨١- وَعَمَّ فَقِيرَ الْجَارِ لَا آلَ عَامِرٍ

وَلَا مُطْلَقًا فِي الْوَقْفِ إِذْ لَيْسَ يُحْصَرُ

٣٨٢- وَحُلْفَ مَعَ إِثْبَاتِ قُرْبٍ وَحَاجَةٍ

وَلَا مُنْفِقٍ بَعْضُ لِمَنْ شَاءَ يُؤْثِرُ

٣٨٣- وَسَاكِنُ بَيْتٍ مَنْ [لَهُ] فِيهِ آلَةٌ

وَلَوْ لَمْ يَبْتَثْ إِنْ كَانَ فِي الْعِلْمِ يَنْظُرُ

*٩٧- وَمَنْ غَابَ فِي الرِّسْتَاقِ خَمْسًا وَعَشْرَةَ

لِمَا مِنْهُ بُدِّ أَخَذَهُ السَّهْمُ يُحْظَرُ^(١)

(١) أورد الشارح هذه الآيات مستدركا بعد البيت: (٣٨٦ -

ويخرج بيت غاب . .) بقوله: . . فنظمت المسائل في أبيات

حقها أن تكتب بعد قوله (وساكن . . .) فتزولا عند رغبته =

* ٩٨- وَمَا لَيْسَ بُدٌّ مِنْهُ إِنْ يَزِدَّ عَلَى
ثَلَاثِ شُهُورٍ فَهُوَ يُعْفَى وَيُغْفَرُ
* ٩٩- وَفِي الْبَيْتِ ذَا أَيْضًا وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ
لَهُ أَشْهُرًا فِيهِ وَبَعْضٌ يُقَرَّرُ
* ١٠٠- سَقُوطُهُمَا فِي دُونَ خَمْسٍ وَعَشْرَةٍ
إِذَا كَانَ بُدٌّ مِنْ خُرُوجٍ يُعَذَّرُ
* ١٠١- وَقَدْ أَطْبَقُوا لَا يَأْخُذُ السَّهْمُ مُطْلَقًا
لِمَا قَدْ مَضَى وَالْحُكْمُ فِي الشَّرْعِ يُسْفَرُ
٣٨٤- وَيَدْخُلُ فِي وَفِّهِ الْمَصَالِحُ قِيَمٌ
إِمَامٌ خَطِيبٌ وَالْمُؤَذِّنُ يُعْبَرُ
* ١٠٢- بِلَا طَلَبٍ فِي وَفِّهِ صَحْبِ الْحَدِيثِ مَنْ
تَحَنَّفَ قَالُوا؛ لَا الْمَشْفَعُ يُعْبَرُ
* ١٠٣- وَلَيْسَ عَلَى الصُّوفِيِّ وَفِّهِ مُصَحِّحٌ
وَلَا كَفَرُ الْمَوْتَى وَذَا صَحَّ أَظْهَرُ
* ١٠٤- وَلَيْسَ بِأَجْرٍ قَطُّ مَعْلُومٌ طَالِبٍ
فَعَنْ دَرَسِهِ لَوْ غَابَ لِلْعِلْمِ يُعْبَرُ

= الكريمة أوردتها حيث أشار ورقمتها في موضعها . فتنبه .

٣٨٥- وَيُخْرِجُ بَيْتٌ غَابَ عَنْهُ فَقِيهُهُ
وَلَا يَسْتَحِقُّ السَّهْمَ مَنْ لَيْسَ يَحْضُرُ
٣٨٦- وَلَوْ شَرَطَ الذَّمِّيُّ إِخْرَاجَ كُلِّ مَنْ
تَشَرَّفَ بِالإِسْلَامِ صَحَّ وَيَقْضَرُ
٣٨٧- وَتَبْطُلُ أَوْقَافُ أَمْرٍ بِأَرْتِدَادِهِ
فَحَالُ أَرْتِدَادِهِ مِنْهُ لَا وَقْفَ أَجْدَرُ
٣٨٨- وَمَنْ وَقَفَتْ دَارٌ عَلَيْهِ فَمَا لَهُ
سِوَى الْأَجْرِ وَالسُّكْنَى بِمَا يَتَقَرَّرُ
٣٨٩- وَمِنْ مُسْتَحِقِّيهِ يُخَاصِمُ بَعْضُهُمْ
عَنِ الْكُلِّ أَوْ لَا بُدَّ لِلْكُلِّ يَحْضُرُ
٣٩٠- وَلَوْ وَقَفَ السُّلْطَانُ مِنْ بَيْتِ مَالِنَا
لِمَصْلَحَةِ عَمَّتْ يَجُوزُ وَيُوجَرُ
٣٩١- وَإِنْ وَقَفَ الْمَرْهُونُ فَأَفْتَكَّهُ يَجُزُ
فَإِنْ مَاتَ عَنْ عَيْنٍ تَفِي لَا يُغَيَّرُ
٣٩٢- وَفِي ضَعْفِ مَوْتٍ قَالَ (أَهْلَكْتُ مَبْلَغًا
لِوَقْفٍ) فَمِنْ ثَلَاثٍ وَذُو الْإِثْنَيْنِ يُنْكَرُ
* ١٠٥- وَمَنْ رَتَّبَ اسْتِحْقَاقَ أَطْبَاقِ وَلَدِهِ
وَقَالَ (عَلَى أَنْ أَلْزِي مَاتَ يَنْظُرُ)

* ١٠٦- فَإِنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ يَحُوزُونَ سَهْمَهُ

وَمِنْ قَبْلِ مَا اسْتَحَقَّاهُ يَتَقَرَّرُ

* ١٠٧- تُوفِّيَ عَنْ وَلَدٍ أُقِيمُوا مَقَامَهُ

إِذَا جَاءَ وَقْتُ لَوْ يَعِشَ كَانَ يَغْبَرُ

* ١٠٨- وَيَحْجُبُ أَعْلَاهُمْ طَبَاقًا لَأَسْفَلَ

كَذَا أَبَدًا حَتَّى أَنْقِرَاضِ يُقَدَّرُ

* ١٠٩- وَمَاتَ ابْنُهُ عَنْ بَنْتِهِ وَأَبْنِ ابْنِهِ

وَمَوْتُ أَبِي ذَا قَبْلَ ذَلِكَ مُصَوَّرُ

* ١١٠- فَافْتِنْتُ وَالْجُمُهُورُ فِيهَا بِشْرَكَةٍ

وَفِي الْبَيْتِ وَالسُّكْنَى لِلْكَلِّ يَحْضُرُ

* ١١١- وَأَفْتَى بِأُخْرَى بِاشْتِرَاكِ فَظَنَّهُ

تَنَاقُضَ بَعْضُ الْفَاضِلِينَ فَأَنْكَرُوا

* ١١٢- وَلَمْ يَتَنَاقَضْ حَيْثُ ذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ

مُفِيدٌ لِتَرْتِيبِ سِوَى الْحَجَبِ يُذَكَّرُ

* ١١٣- فَيَسْلَمُ فَيَمْنُ مَاتَ قَبْلَ عُمُومِهِ

وَفِي ذَاكَ لَا، إِذْ يُلْزَمُ بِلَاغٍ فَاَنْظَرُوا

* * *

* *

فصل من كتاب البيع

٣٩٣- بِمُسْتَقْبَلٍ يَنْوِي بِهِ الْحَالَ يَصْدُرُ

وَحَبْسُ الَّذِي يَحْتَالُ مَا زَالَ أَظْهَرُ^(١)

٣٩٤- وَمَنْ بَاعَ بِالتَّاجِيلِ عَامًا وَدَفَعَهُ

بِأَخِرِهِ مِنْ حِينَ يَدْفَعُ يُقَدَّرُ^(٢)

٣٩٥- وَسَارَ وَلَمْ يَقْبُضْ وَيَلْقَاهُ بَائِعٌ

بِبَلَدَةٍ أُخْرَى لَيْسَ بِالتَّقْدِ يُجْبَرُ

٣٩٦- وَمَنْ بَاعَ أَرْضًا وَهِيَ فِيهَا مَقَابِرُ

يَصِحُّ وَلَمْ يَدْخُلْ أَصَحُّ وَأَنْظَرُ

(١) غيَّره الشارح ليسلم من التعقيد فقال:

بِمُسْتَقْبَلٍ يَنْوِي بِهِ الْحَالَ يَصْدُرُ

وَالْبَائِعِ الْمُحْتَالِ فَالْحَبْسُ أَظْهَرُ

(٢) غيَّره الشارح هكذا:

وَأَوَّلُ تَأْجِيلٍ بِعَامٍ مُنْكَرٍ

مِنَ الْقَبْضِ، قَالَ: بَلْ مِنْ الْعَقْدِ يُقَدَّرُ

٣٩٧- وَيُفْسِدُهُ فِي الْبَيْضِ فَاسِدُهُ وَفِي أَلْ

بَطَاطِيخِ عَشْرًا وَهُوَ بِالْكَسْرِ أَظْهَرُ
.../ * - وَيُفْسِدُ فِي الْبَيْضِ الْفَوَاكِهَ فَاسِدٌ

كَثِيرٌ وَفَوْقَ الْعَشْرِ فِي الْأَلْفِ يَكْثُرُ^(١)
١١٤/ * - وَفِي عَشْرِهَا يُعْفَى الثَّلَاثَةُ بَعْضُهُمْ

يَقُولُ، وَفِي الْأَلْفِ السَّرَخْسِيُّ يَذْكُرُ
١١٥/ * - وَقَالَا: صَحِيحٌ فِي الصَّحِيحِ، وَصَحَّحُوا

لِهَذَا، وَقِيلَ: الرَّدُّ لِلْكَلِّ قَرَرُوا
٣٩٨- وَجُوزَ فِي فِيلٍ وَكَلْبٍ وَضِيُونٍ^(٢)

وَسَبْعٍ، وَفِي الْقِرْدِ اخْتِلَافٌ مُحَرَّرٌ

(١) قال الشارح: ولا يخفى إخلال البيت ببيان حدّ القليل والكثير ومذهب الصاحبين والتصحيح... فغيّره وزدت عليه بيتين للتنبيه على ذلك، ولذا لم أرقم ما غيّرته ورقمت ما زادهما؛ فتنبه.

(٢) هو السَّنَوْرُ الذَّكَرُ.

* ١١٦- وَفِي كُلِّ حَيَوَانٍ يَصِحُّ اخْتِيَارُهُمْ

وَلَحْمُ الْمَذَكِّي وَالْخَنَازِيرِ يُحْظَرُ^(١)

٣٩٩- وَتَقْدُكُ فِي بَيْعِ الْفُضُولِيِّ عَالِمًا

يَكُونُ أَمِينًا أَوْ ضَمِينًا فَيَخْسَرُ^(٢)

٤٠٠- وَتَجْدِيدُ إِيْجَارٍ تَضَمَّنَ فُسْخَ مَا

مَضَى وَهُوَ فِي بَيْعٍ تَوَقَّفَ يُثْمَرُ^(٣)

(١) وفي نسخة:

وَيُخْتَارُ فِي كُلِّ السَّبَاعِ وَلَحْمُهَا

مُزَكِّي جَوَازًا وَالْخَنَازِيرُ يُحْظَرُ

(٢) غيّر الشارح ليكون أوضح وأشمل وأجمع؛ فقال:

وَقَبْضُ فُضُولٍ حَقٌّ مَا بَاعَ عَالِمًا

بِهِ مُشْتَرٍ وَالرَّدُّ وَالْهَلَكُ يُقَدَرُ

فَيَضْمَنُ عِنْدَ الْبَعْضِ وَالْبَعْضُ صَحَّحُوا

أَمَانَتَهُ إِذْ كَالَوَكِيلَ يُصَيَّرُ

(٣) غيّر الشارح هكذا:

وَتَجْدِيدُ إِيْجَارٍ لِمَا بَيْعَ مُؤَجَّرًا

تَضَمَّنَ فُسْخًا يَنْفُذُ الْبَيْعُ قَرَرُوا

٤٠١- وَمَا شَرَطُوا فِي رَدِّ عَبْدٍ بِسِرْقَةٍ
نَصَابًا لَهَا بَلْ رَدُّهُ وَهُوَ أَحَقُّ^(١)
٤٠٢- وَلَوْ وَهَبَ الْمُتَبَاعُ أَسْقَطَ خِيَارَهُ
وَإِنْ لَمْ يَرَى أَوْ بَاعَ أَوْ هُوَ مُؤَجَّرُ
١١٧/*- وَيَسْقُطُ لِلرُّوْيَا الْخِيَارُ تَصَرُّفُ
تَعَدَّرَ فِيهِ الْفَسْخُ أَوْ مَا يُقَرَّرُ
١١٨/*- تَعَلَّقَ حَقُّ الْغَيْرِ بِالْعَيْنِ عِنْدَنَا
كَعَتَقٍ وَتَذْيِيرٍ وَالْإِجَارُ يُؤَثِّرُ
١١٩/*- وَالْإِيْهَابُ بِالتَّسْلِيمِ، وَالرَّهْنُ بِنِعْهُ
وَلَوْ كَانَ لِلشَّارِي الْخِيَارُ يُقَرَّرُ
١٢٠/*- كَذَا بَائِعٌ قَوْلٌ وَصَحَّحَ لَا وَلَوْ
يُعَرِّضُهُ لِلْبَيْعِ فَالْخُلْفَ سَطَرُوا

(١) اقترح الشارح تغييره لتقيده بالميميز مع بيان أقله وبيان كونه مأكولاً؛ فقال:

وَسِرْقَةُ عَبْدٍ دَرَهَمًا إِنْ مُمِيزًا
فَعَيْنٌ كَذَا الْمَأْكُولُ لِلْبَيْعِ يُسْطَرُّ

١٢١/*- وَقَدْ قِيلَ: لَا، يَعْقُوبُ قَالَ، وَثَالِثٌ
يَقُولُ: نَعَمْ، وَالتَّقْدُ يُبْطَلُ يُذَكَّرُ
١٢٢/*- كَرُؤْيَاهُ مَعَ إِمْكَانِ فُسْخٍ وَتَرْكِهِ
وَلِلْبَعْضِ حَتَّى مُسْقِطٌ مِنْهُ يَظْهَرُ
٤٠٣- وَلَا رَدَّ إِنْ شَرِبَ مِنَ الدَّرِّ عِنْدَنَا
بِعَيْنٍ وَأَرَشَ الْعَيْنِ مَنْ بَاعَ يَحْضُرُ
١٢٣/*- لِمُسْتَهْلِكِ لِلدَّارِ أَرَشَ تَعْيِبٍ
وَيَعْقُوبُ فِي شَرِبٍ لَهُ الرَّدُّ يُذَكَّرُ^(١)
١٢٤/*- وَقَوْلَانِ فِي حَلْبٍ فَقَطُّ عَنْ مُحَمَّدٍ
وَبِشْرٍ عَنِ الثَّانِي يَرُدُّ وَيَخْسَرُ

(١) ثُمَّ الْحَقُّ الشَّارِحُ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ:

وَيَأْخُذُ أَرَشَ الْعَيْنِ شَارِبُ دَرَاهِمَ
وَيَعْقُوبُ عَنْهُ الرَّدُّ فِي الشَّرْبِ يُذَكَّرُ
وَفِي أَمَةٍ فَالْبَيْعُ وَالْأَكْلُ مَانِعٌ
وَفِي الشَّاةِ حَلْبٌ عَنْ مُحَمَّدٍ يُؤَثِّرُ
ثم استبدلتهما بما أثبتته أعلاه.

* ١٢٥- وَفِي أَمَةٍ لَوْ أَرْضَعَتْ ابْنَهُ وَلَوْ

بِأَمْرِ لَهُ رَدُّ وَإِلَّا فَيُنْكَرُ

٤٠٤- وَيَفْسُخُ قَبْلَ الْقَبْضِ بِالْعَيْبِ وَحْدَهُ

وَإِلَّا بِحُكْمٍ أَوْ رِضًا وَهُوَ مُحْضَرُ

٤٠٥- وَقِيلَ: يَجُوزُ الْفَسْخُ مِنْ قَبْلِ رُؤْيَا

وَلَيْسَ رِضَاهُ قَبْلُ مِمَّا يُؤْتَرُ

٤٠٦- وَيَأْخُذُ نَقْضُ الْأَرْضِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ

مَنْ أَتْبَاعَ لَمَّا يَسْتَغِلُّ وَيُظْهَرُ

٤٠٧- وَلَوْ بَعْتَ بَعْدَ الْقَبْضِ مَنْ بَاعَ فَاسِدًا

فَذَلِكَ نَقْضٌ بَعْدَ قَبْضٍ يُقَرَّرُ

٤٠٨- وَيَسْتَبْرَأُ الْمَوْلَى الْمُقْبِلُ عَنِ الْإِمَا

مٍ مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ؛ أَوْ تَحِيضُ فَتَطْهَرُ^(١)

*.../ بِقِيلُولَةٍ مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ إِمَامًا

قِيَاسًا يَرَى اسْتِبْرَاءَ وَلَا عَنْهُ أَظْهَرُ

(١) أصله الشارح هكذا:

وَلَوْ قَالَ «قَلْبٌ» لَا ضَمَانَ وَخَصْمُهُ أَبَا

نَ فَضَمَّنَهُ إِذَا أَلْهَلَكَ يَصْدُرُ

(١) أبدله الشارح بما بعده ليشير إلى الترجيح، ولذا لم أرقمه.

فصل من كتاب الكفالة والحوالة

- ٤١٢- وَمُوتُ كَفِيلِ النَّفْسِ وَالنَّفْسِ مُهْدَرُ
وَفِي مَوْتِ رَبِّ الْحَقِّ قِيلَ وَيَنْذُرُ
٤١٣- وَإِنْ يَدْعِي تَسْلِيمَهُ مِنْ وَكِيلِهِ
عَلَى الْعِلْمِ يُسْتَخْلَفَ إِذَا هُوَ يَنْكُرُ
٤١٤- وَدَيْنٌ إِلَى شَهْرٍ وَعَامًا يُرِيدُ أَنْ
يُسَافِرَ بِالتَّكْفِيلِ قَدْ قِيلَ يُجْبَرُ
٤١٥- شَرِيكَ لَشْرِكٍ يَكْفُلُ الدَّيْنَ لَمْ يَجْزُ
وَصَحَّ إِذَا أَدَّى وَفِي اثْنَيْنِ يُذَكَّرُ
٤١٦- وَلَوْ أَبْرَأَ الْمَدْيُونُ يَبْرَأُ كَافِلُ
فَلَوْ رَدَّهْ خَلَفَ الْمَشَايخِ يُزْبَرُ
٤١٧- فَلَوْ كَفَلَ الْمَمْلُوكُ مَوْلَى بِإِذْنِهِ
يَجُوزُ وَلَوْ أَدَّاهُ حُرًّا فِيْهِدَرُ
٤١٨- وَلَوْ عَادَ إِنْ يَسْتَغْرِقِ الدَّيْنَ قِيَمَةً
فَمَا عَادَ لَمْ يَلْزَمْ إِلَى مَا يُحَرَّرُ

٤١٩- وَعَبْدُ أَيْتِهِ كَالطُّفْلِ لَيْسَ بِمَالِكٍ

لَهُ إِلَّا ذُنُ فِيْهَا وَالْوَصِيُّ الْمُصَدَّرُ^(١)

* * *

- ٤٢٠- وَتَأْجِيلُ هَذَيْنِ الْحَوَالَةِ لَمْ يَجْزُ
وَإِنْ كَانَ أَمْلَى فَالْحَوَالَةُ أَنْظَرُ^(٢)
٤٢١- وَمِنْ دُونِ أَنْ يَرْضَى الْمُحْتَالُ صَحِيحَةً
وَشَرْطَكَ فِي الْمُحْتَالِ لَا غَيْرَ يُحْضَرُ
٤٢٢- وَإِنْ يَقْلُ الْمُحْتَالُ «مَالِي تَوَى» إِذَا
تُوْفِيَ صَحَّ الْقَوْلُ وَالْخَصْمُ مُنْكَرُ

(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

وَمَوْلَى صَبِيٍّ وَالْوَصِيُّ وَوَالِدٍ
بِإِذْنِهِمْ لَيْسَتْ تَصِحُّ الْمُحَرَّرُ

(٢) غيَّره الشارح بقوله:

بِمَوْرُوثٍ دَيْنٍ إِنْ خِيتَا لُهُمَا أَجَزُ
إِذَا كَانَ أَمْلَى وَالْمَوْجَلُ يَخْطُرُ

فصل من كتاب أدب القاضي

- ٤٢٣- وَلَوْ دَفَعَ السُّمَّاسُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ
لِيَأْخُذَهُ مِمَّنْ شَرَى ثُمَّ يُعْسِرُ
٤٢٤- يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ مِنَ الَّذِي
أَبَاعَ فِي الْأَسْتِحْسَانِ هَذَا مُقَرَّرُ
٤٢٥- وَيَلْزَمُ مِنْ عَوْدِ الْحَوَالَةِ نَقْضُهَا
وَذَلِكَ فِيمَا لَوْ تَوَيَّ الْمَالُ يُثْمَرُ
- ٤٢٦- وَأَخَذَ الْغَنِيُّ الرِّزْقَ أَوَّلَى وَأَنْظَرُ
وَيَأْخُذُ فِي يَوْمِ الْبَطَالَةِ أَظْهَرُ
* / ١٢٧- وَلَيْسَ لَهُ أَجْرٌ وَإِنْ كَانَ قَاسِمًا
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ مَالٍ مُقَرَّرُ
* / ١٢٨- وَرَخَّصَ بَعْضُ لَانِعْدَامِ مُقَرَّرُ
وَفِي عَضْرِنَا فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ يُنْصَرُ
* / ١٢٩- وَجُوزَ لِلْمُفْتِي عَلَى كَتَبِ خَطِّهِ
عَلَى قَدَرِهِ إِذْ لَيْسَ فِي الْكُتُبِ يُخْصَرُ
٤٢٧- وَتَوَلَّيْتُ الطُّرُشَ الْأَصْحَ جَوَازُهَا
وَقُلْ يَسْتَحِقُّ الْمُرْتَشِي الْعَزْلَ أَشْهَرُ
٤٢٨- وَيَقْضِي لَأُمِّ الْعَرَسِ بَعْدَ وَفَاتِهَا
وَعَرَسِ أَبِيهِ بَعْدَ مَا هُوَ يُقْبَرُ (١)

(١) غَيَّرَهُ الشَّرْنِبِلَالِيُّ تَغْيِيرًا وَزَادَ مَا بَعْدَهُ؛ فَرَقَمْتُ الزِّيَادَةَ دُونَ
التَّغْيِيرِ .

- ٤٢٣- وَلَوْ دَفَعَ السُّمَّاسُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ
لِيَأْخُذَهُ مِمَّنْ شَرَى ثُمَّ يُعْسِرُ
٤٢٤- يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ مِنَ الَّذِي
أَبَاعَ فِي الْأَسْتِحْسَانِ هَذَا مُقَرَّرُ
٤٢٥- وَيَلْزَمُ مِنْ عَوْدِ الْحَوَالَةِ نَقْضُهَا
وَذَلِكَ فِيمَا لَوْ تَوَيَّ الْمَالُ يُثْمَرُ



☆/...- وَيَقْضِي لَأُمِّ الْعُرْسِ حَالَ حَيَاتِهَا
وَعِرْسِ أَبِيهِ وَهُوَ حَيٌّ مُحَرَّرٌ
☆/١٣٠- وَبَعْدَ وَفَاةٍ إِنْ خَلَا عَنْ نَصِيْبِهِ
بِمِيرَاثٍ مَقْضِيٍّ بِهِ فَتَبَصَّرُوا
☆/١٣١- وَيَقْضِي بِوَقْفٍ مُسْتَحَقٍّ لِرَبْعِهِ
لَوْصَفِ الْقَضَاءِ وَالْعِلْمِ أَوْ كَانَ يُنْظَرُ
٤٢٩- وَعِنْدَهُمَا جَازَ الْقَضَاءُ بَعْلِمِهِ أَلْ
لِذِي قَبْلَهُ أَوْ قَبْلَ مَا الْمِصْرَ يَحْضُرُ
٤٣٠- وَمَا الضَّرْبُ وَالْإِجَارُ وَالْقَيْدُ جَائِزٌ
لِمَحْبُوسٍ دَيْنٍ قِيلَ: يَعْقُوبُ يُؤْجَرُ
٤٣١- وَإِنْ فَرَّ يُضْرَبُ دُونَ قَيْدٍ تَأْذِيباً
وَحُكْمٌ نَكُولٍ عَنْ طَلَاكِكَ مُنْكَرٌ^(١)
☆/١٣٢- وَقِيلَ: يُحْلَفُ فِي الطَّلَاقِ بَعْضَرَنَا
وَلَا حُكْمَ إِنْ يَنْكُلَ عَلَيْهِ مُقَرَّرٌ

(١) زاد عليه الشارح ما بعده بعد أن غيَّره بقوله:

وَإِنْ فَرَّ يُضْرَبُ دُونَ قَيْدٍ تَأْذِيباً
وَتَطْيِينُ بَابِ الْحَبْسِ فِي الْعَنْتِ يُذَكَّرُ

٤٣٢- وَفِي الدَّيْنِ لَمْ يُحْبَسْ أَبٌ وَمُكَاتَبٌ
وَفِي غَيْرِهَا قَوْلٌ وَلَا مُتَعَسِّرٌ^(١)
٤٣٣- وَعَاقِلَةُ الدَّيْوَانِ خُذْ مِنْ عَطَائِهِمْ
وَلَا أَلْعَبْدُ لِلْمَوْلَى وَفِي أَلْعَكْسِ أَجْدَرُ
٤٣٤- وَيُحْبَسُ فِي دَيْنٍ عَلَى الطِّفْلِ وَالِدٌ
وَصِيٌّ وَلِلتَّأْدِيبِ بَعْضٌ يُصَوِّرُ
٤٣٥- وَلَوْ طَلَبَ الْمَدْيُونُ أَمَهْلَ حَبْسِهِ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَسَى يَتَسَّرَ
٤٣٦- وَلَوْ طَلَبَ الْمَحْبُوسُ تَخْلِيْفَ طَالِبٍ
عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ الْعُسْرَ يُؤْمَرُ
٤٣٧- وَلَوْ غَابَ رَبُّ الدَّيْنِ وَالْمُدَّةُ أَنْقَضَتْ
فَيُطْلَقُ بِالتَّكْفِيلِ لَيْسَ يُؤَخَّرُ
٤٣٨- وَمِمَّنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ أُجْرَةُ سِجْنِهِ
وَفِي عَصْرِنَا قَدْ قِيلَ ذُو الْحَقِّ يَخْسَرُ

(١) غيَّرَ الحصكفي شرطه الثاني هكذا:

وَعَبْدٌ لِمَوْلَاهُ كَعَكْسٍ وَمُتَعَسِّرٌ

٤٣٩- وَأَجْرُ وَكِيلٍ دِرْهَمَانِ بِمَجْلِسٍ
وَأَجْرُ رَسُولِ الشَّرْعِ نِصْفُ فَاكْثَرُ
٤٤٠- إِلَى دِرْهَمٍ فِي الْمَضَرِّ ثُمَّ ثَلَاثَةٌ
بِخَارِجِهِ فِي فَرَسَخٍ يَنْقَرَّرُ
٤٤١- وَأَرْبَعَةٌ مِمَّنْ لَهُ الْحَقُّ كُلُّ ذَا
فَإِنْ يَمْتَنِعُ مِمَّنْ عَلَيْهِ يُقَرَّرُ^(١)
* ١٣٣- وَمِثْلُ وَكِيلٍ أَجْرُ صَاحِبِ مَجْلِسٍ
وَقَاضٍ وَكِيلٌ بِالْبَوَابَةِ يُؤْتَرُ
* ١٣٤- وَمُؤَنَةٌ مَنْ يُسَمِّي الْمَوْكَلَّ صَحْحُوا
عَلَى طَالِبٍ فِيمَا رَوَوْا وَتَحَرَّرُوا
٤٤٢- وَمَنْ يُلْزَمُ الْإِنْفَاقَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ
وَمَهْرٌ بِتَأْجِيلٍ إِذَا قَالَ مُعْسِرُ
٤٤٣- أَوْ أَلْعَنَ صُلْحَ الْعَمْدِ أَرْضَ جَنَائَةٍ
وَخُلِعَ ضَمَانُ الْمُتَلَفَاتِ الْمَقَرَّرُ

(١) اقترح الشارح أن يكون بدله هكذا:

وَأَرْبَعَةٌ مِنْ مُدَّعِي ثُمَّ خَصْمُهُ
يَقُومُ بِهَا إِنْ يَمْتَنِعُ وَهُوَ أَظْهَرُ

٤٤٤- وَلَوْ رَجَعَ الْقَاضِي عَنِ الْحُكْمِ مَالَهُ
رُجُوعٌ إِذَا مَا بِالشُّهُودِ التَّقَرُّرُ
٤٤٥- وَمَدْيُونُهُ فِي الْحَبْسِ يَبْقَى إِلَى الْوَفَا
عَلَى حَالِهِ الْمَوْزُوثِ أَوْ بَلٍ يُسِيرُ^(١)
٤٤٦- وَيَأْخُذُ قَهْرًا مِنْ أَبِي الطِّفْلِ مَالَهُ
وَيَحْفَظُهُ بِالْعَدْلِ مِمَّنْ يُبْذَرُ
* ١٣٥- وَيَنْقُضُ بَيْعًا مِنْ أَبِي أَوْ وَصِيِّهِ
وَلَوْ مُصْلِحًا وَالْأَصْلَحُ النِّقْضُ يُسْطَرُ
٤٤٧- وَمَنْ نِصْفَ دَارٍ يَدَّعِي ثُمَّ كُلَّهَا
يَجُوزُ عَلَى خُلْفٍ بِهَا يَتَحَرَّرُ
٤٤٨- وَيَقْضِي عَلَى مَنْ غَابَ بَعْدَ الثُّبُوتِ بِأَعْدٍ
تِرَافٍ، وَبِالْإِشْهَادِ يَعْقُوبُ يَذْكُرُ
٤٤٩- وَإِنْ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ ذُو لُغَةٍ فَلَا
يُخَاطَبُهُ مِنْهَا وَذَاكَ يَقْصَرُ

(١) غَيَّرَهُ الشارح هكذا:

وَمَحْبُوسُهُ إِنْ صَارَ لِلْمَالِ وَارِثًا
يُبْقَى عَلَى الْمُفْتَى وَقِيلَ يُسِيرُ

- ٤٥٠- وَلَمْ يَقْبَلُوا لِلدَّفْعِ غَيْبَةَ شَاهِدٍ
وَلَوْ يَدَّعِيهِمْ حَاضِرِينَ يُؤَخَّرُ
٤٥١- وَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِحُكْمٍ مُخَالَفٍ
مُقْلَدَهُ مَا صَحَّ إِنْ كَانَ يَذْكُرُ^(١)
٤٥٢- وَبَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ سَهْوًا أَجَازَهُ
عَنِ الصَّدْرِ لَا عَنْ صَاحِبِيهِ يُصَدَّرُ
٤٥٣- وَلَسْتُ أَرَى تَقْوِيضَ فَضْلِ حُكُومَةٍ
أَرَى الْفَضْلَ مِنْهَا غَيْرَ مَا ذَاكَ يُنْظَرُ
٤٥٤- وَيَنْقُذُ فِيهَا فِي الْأَصَحِّ قَضَاؤُهُ
وَلَا خُلْفَ فِي الْإِطْلَاقِ بِالْحُكْمِ يُجْبَرُ
٤٥٥- وَقَدْ قِيلَ فِي حُكْمٍ بِفُرْقَةٍ عَاجِزٍ
يَجُوزُ وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ وَيُنْكَرُ
٤٥٦- وَيَدْخُلُ شَرْبُ الْأَرْضِ مِنْ دُونِ ذِكْرِهِ
فَلَوْ شَهِدُوا بِالْمَلِكِ فِي الْأَرْضِ يُعْبَرُ

* * *

(١) غَيْرُهُ الْحَصَكْفِيُّ هَكَذَا:

وَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِحُكْمٍ مُخَالَفٍ
لِمَذْهَبِهِ مَا صَحَّ أَصْلًا يُسْطَرُّ

فصل من كتاب الشهادات

- ٤٥٧- وَلَمْ يُشْتَرَطْ تَعْدِيلُ مَنْ هُوَ يَذْكُرُ
شُهُودٌ غَرِيبٌ يَشْتَكِي وَيُسْقَرُ
٤٥٨- وَعَدَوَى وَرَدُّ الطَّيْنِ ثُمَّ مُعَدِّلٌ
عَلَانِيَةً وَالْغَيْرُ فِي السِّرِّ يَظْهَرُ
٤٥٩- أَمِيرٌ كَثِيرٌ يَدَّعِي وَشُهُودُهُ
دَوَائِيْنُهُ فَأَمْنَعُ وَبِالْحَقِّ يُجْبَرُ
٤٦٠- وَقِيلَ: رُكُوبُ الْبَحْرِ لِلْهِنْدِ مَانِعٌ
لِمَنْ فِي قَرْيِ أَرْضِ بَفَارِسَ يَتَجَرُّ
٤٦١- وَقَدْ قِيلَ لِابْنِ الْعَمِّ وَالْأَخِ لَمْ تَجْزُ
إِذَا خَاصَمَا مَعَهُ سِنِينَ وَأَخْرُوا
٤٦٢- وَلَوْ شَهِدَ الْمَعْرُوفُ بِالْعَدْلِ مَرَّةً
بِزُورٍ فَقِيلَ: أَمْنَعُ إِلَى حِينٍ يُقْبَرُ
* / ١٣٦- وَلَا يَقْبَلُ الْقَاضِي الْمُعَدِّلَ عِنْدَهُ
بِحَادِثَةٍ فِيهَا لَهُ رَدٌّ آخَرُ

٤٦٣- وَلَمْ يُقْبَلِ الْمُعْتَادُ شَتْمًا لِأَهْلِهِ
 فَلَوْ كَانَ قَذْفًا لَا خِلَافَ فَيُذَكَّرُ
 ٤٦٤- وَيَقْدَحُ فِي الْعَدْلِ الْخُرُوجُ لِمُلْتَقَى
 أَمِيرٍ وَلَمْ يَصْلُحْ وَلَا هُوَ يُجْبَرُ
 ٤٦٥- وَلَوْ شَهِدَ الْإِنْسَانُ لِابْنِ أَبِيهِ عَلَى أَبِي
 فِيهِ جَارَ كَالْأَنْسَابِ فِيمَا يُصَوِّرُ^(١)
 ٤٦٦- حَوَالَةَ أَبْرَاءَ ضَمَانٍ وَصِيَّةٍ
 وَكَالَةَ الْقَذْفِ الرَّهَانُ التَّحَرُّرُ
 ٤٦٧- طَلَاقُ شِرَاءٍ بَيْعُ الْقَرْضِ دَيْنٌ إِخْ
 تِلَافُ الْمَكَانِ الْوَقْتُ لَيْسَ يُؤَثَّرُ
 ٤٦٨- وَفِي الْغَضَبِ وَالْقَتْلِ النِّكَاحُ جِنَايَةٌ
 إِذَا اخْتَلَفَا فِي وَاحِدٍ تَتَضَرَّرُ
 ٤٦٩- وَمَا لِيَوْصِيَّ الْطِفْلُ يَشْهَدُ بِالَّذِي
 لِيَوَالِدِهِ وَالْعَكْسُ مَا هُوَ يُنْكِرُ

(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

وَلِابْنِ أَبِيهِ جَارَتْ بِحَقِّ عَلَى أَبِيهِ
 كَمَا فِي أَبِي وَأَبْنٍ يَحِلُّ يُصَوِّرُ

١٢٨

٤٧٠- وَلَوْ عَلَّمَ الْعَدْلَانِ دَعْوَى وَأَدْيَا
 لَهُ جَارَ وَالْقَاضِي لِهَذَيْنِ يَأْمُرُ
 ٤٧١- وَلَا يَعْمَلُ الْقَاضِي وَرَاوٍ وَشَاهِدٌ
 بِخَطِّ فَقَطْ لَا بُدَّ أَنْ يَتَذَكَّرُوا
 ٤٧٢- وَيَعْمَلُ بِالْمُخْرُورِ عِنْدَهُمَا وَلَوْ
 عَلَى الْحُكْمِ لِلشَّيْبَانِ لَا حَيْثُ يُنْكِرُ
 ٤٧٣- وَقَدْ جَوَّزُوهَا فِي النِّكَاحِ بِسَمْعَةٍ
 وَمِنْ دَائِنٍ وَالْخَصْمُ حَيٌّ وَمُؤَسَّرُ^(١)

...../*

وَأِنْ بَيَّنَّا رُدَّتْ، وَتَقَبَّلَ أَظْهَرُ
 ١٣٧/*- كَذَا نَسَبٌ ثُمَّ الطَّرِيقُ سَمَاعُهُ
 مِنْ الْجَمْعِ مَا كَذِبَ لَهُمْ يُصَوِّرُ
 ١٣٨/*- وَأَفْتُوا بِمَا قَالَا بِعَدْلَيْنِ يَكْتَفِي
 قَضَاءً وَفِي مَوْتٍ كَفَى الْعَدْلُ يُخْبِرُ

(١) هكذا بيت الناظم، وقد غيّر الشارح شرطه الثاني بما أثبتته
 أعلاه وزاد الأبيات التالية تكميلاً للفائدة.

١٢٩

*١٣٩- وَقِيلَ لِكُلِّ، وَالْمَصْحُحُ أَنَّ ذَا

كَمَا مَرَّ وَالْإِخْبَارُ فِيهِ يُؤْتَرُ

*١٤٠- وَفِي غَيْرِهِ فَالْشَّرْطُ لَفْظُ شَهَادَةٍ

بِهِ أَخَذَ الصَّدْرُ الشَّهِيدَ الْمُصَدَّرُ

*١٤١- وَإِنْ أَطْلَقَا سَمْعًا وَنَفَى عِيَانِهِ

تُرَدُّ إِذَا مَا أَلْمُوتُ لَمْ يَكُ يُشْهَرُ

*١٤٢- وَأُطْلِقَ بَعْضُ رَدِّهَا ثُمَّ صَحَّحُوا

قَبُولًا إِذَا قَالَ: أَلْمُوتُ مُخْبِرُ

*١٤٣- وَبَعْضُ نَفَاها بِالسَّمَاعِ بِمَوْتٍ مَنْ

غَدَا غَيْرَ مَشْهُورٍ وَلَا بُدَّ يُنْظَرُ

*١٤٤- وَقَدْ جَوَزُوا فِي الدُّخُولِ وَرَجَّحُوا

جَوَازَ الْمَهْرِ ثُمَّ فِي الْوَقْفِ يُذَكَّرُ

*١٤٥- خِلَافُ شَيْخٍ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهَا

عَلَى الْأَصْلِ دُونَ الشَّرْطِ فِيمَا يُحَرَّرُ

*١٤٦- وَجَوَزَهَا الثَّانِي أَخِيرًا عَلَى أَلْوَلَا

وَفِي الْعِتْقِ بَعْضُ قَالَ، وَالْبَعْضُ يُنْكَرُ

*١٤٧- وَفِي الْمَلِكِ مَحْدُودًا وَيُعْزَى لِمَالِكٍ

وَلَمْ يَدْرِ عَيْنًا إِذَا الْأَمْرُ أَشْهَرُ

*١٤٨- وَيُعْزَى إِلَى الْخَصَافِ فِي ذَا جَوَازِهَا

وَمِنْ دَائِنٍ وَالْخَصْمُ حَيٌّ وَمُوسِرُ

٤٧٤- وَيَعْقُوبُ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةَ شَاهِدٍ

يُزَكِّيهِ مَنْ يَدَّعِي وَهُوَ يَقْدِرُ

٤٧٥- عَلَى الْمَشْيِ أَوْ يَلْقَى سِوَاهَا وَأَكْلُهُ

لِمَا لَمْ يَهَيَّأْ جَائِزٌ وَهُوَ أَشْهَرُ

٤٧٦- وَمَنْ لَا يُؤَدِّي دُونَ عَذْرِ فَرْدَةٍ

وَمَنْ ظَنَّ وَدَّأَ فَهُوَ بِالتَّارِكِ يُعَذَّرُ

٤٧٧- وَمَنْ لَيْسَ يَدْرِي حَدَّ مَا الطَّالِبُ أَدَّعَى

بِدُونِ كِتَابٍ فَالشَّهَادَةُ تُهْدَرُ

٤٧٨- وَفِي أُجْرَةِ الْمَكْتُوبِ فِي الْأَلْفِ خَمْسَةٌ

وَمَا دُونَهَا فَانْسُبْ وَمَا هُوَ أَكْثَرُ

٤٧٩- بِعَشْرَةِ آلَافٍ فَمَا زَادَ دِرْهَمٌ

لَأَلْفٍ وَنَقْصٌ فِي الْمَشَقَّةِ يُنْظَرُ

٤٨٠- شَهَادَةُ أَوْلَادِ الْقُضَاةِ بِحُكْمِهِمْ

عَلَيْهِمْ أَجْزَ أَوْ لَا، وَيَعْقُوبُ يُنْكِرُ

٤٨١- وَلَا قَدَحَ قَالُوا بِالْعِدَاوَةِ مُطْلَقًا

وَقَدْ قِيلَ فِي الدُّنْيَا بِهَا يَتَأَثَّرُ

٤٨٢- وَيُقْبَلُ عَدْلٌ وَاحِدٌ فِي تَقْوَمٍ

وَجَرَحٍ وَتَعْدِيلٍ وَأَرْشٍ يُقَدَّرُ

٤٨٣- وَتَرْجَمَةٌ وَالسَّلَامُ هَلْ هُوَ جَيِّدٌ

وِإِفْلَاسُهُ الْإِرْسَالُ وَالْغَيْبُ يَظْهَرُ

٤٨٤- وَصَوْمٌ عَلَى مَا مَرَّ أَوْ عِنْدَ عِلَّةٍ

وَمَوْتُ إِذَا لِلشَّاهِدَيْنِ يُخَيَّرُ

٤٨٥- وَفِي غَيْرِ حَدٍّ وَالْقِصَاصِ شَهَادَةٌ

وَعَقْلُ جَمِيعِ النَّاسِ قَالُوا يُحَرَّرُ

٤٨٦- وَلَوْ شَهِدَ الْأَوْلَادُ تَطْلِيْقَ أُمَّهُمْ

إِذَا أَنْكَرَتْ صَحَّتْ، وَإِلَّا فَتُنْكَرُ

٤٨٧- وَفِي عِتْقِهَا يَا صَاحِبَ الْمَالِ مِثْلُهُ

وَيُلْزَمُهَا مَا قَرَّرْتَ وَيُقَرَّرُ

٤٨٨- وَإِنْ خَالَفَ الْقَاضِي اعْتِقَادَ شُهُودِهِ

بِمَا شَهِدُوا فَالْحَقُّ أَنْ يَتَوَدَّرُوا^(١)

٤٨٩- وَرَبَّةٌ خِذِرٌ بِالشَّهَادَةِ أَشْهَدَتْ

فَتَقْبَلُ لَا السُّلْطَانُ أَوْ مَنْ يُؤَمَّرُ

٤٩٠- وَصَحَّتْ بِإِيصَاءِ لَالٍ وَهُمْ بِهِمْ

وَلَمْ يَدْخُلُوا كَالْجَارِ لَا أَلْبَيْتُ يُذَكَّرُ

٤٩١- وَجَازَتْ عَلَى وَقْفٍ لِمَدْرَسَةٍ لَهُمْ

وَفِي مَكْتَبِ الْأَبْنَاءِ قَدْ قِيلَ أَظْهَرُ

٤٩٢- وَخَطُّ لِسْمَسَارِيَّةٍ وَلِصَارِفٍ

بِمَالٍ لِشَخْصٍ بَعْدَ مَا هُوَ يُقْبَرُ

٤٩٣- وَمَنْ لَا يُزَكِّي عَاجِلًا رَدَّ قَوْلُهُ

وَمَنْ حَجَّهَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ يُؤْخَرُ

(١) استحسِن الشارح جعله هكذا:

.....

بِمَا شَهِدُوا فَالْتَرَكُ أَوْلَى مَسْطَرٍّ

٤٩٤- وَعَنْ بَعْضِهِمْ: إِنَّ الصَّحِيحَ قَبُولُهُمْ^(١)

وَعَدْلٌ كَفَى مِمَّنْ يُعَدِّلُ أَنْظَرُ
٤٩٥- وَلَمْ يَقْبَلُوا مَنْ أَرْضَعَتْ فِي رَضَاعِهَا

وَفِي أَحْرَسٍ فِيمَا يُشِيرُ وَيُظْهِرُ
* ١٤٩/ * وَلَمْ يَقْبَلِ التُّعْمَانُ زَاهِدُ عَصْرِهِ

بَخِيلًا؛ وَهَذَا فِي «النَّصَابِ» مُسْطَرٌّ
٤٩٦- وَبَيَّنَّهُ الْإِطْلَاقُ كَالْجُمْلِ رُدَّهَا

إِذَا مَا أَدْعَى التَّفْرِيقَ وَالْدَّفْعُ يُنْكَرُ
٤٩٧- وَمَنْ يَدْعِي كُرْهًا، وَطَوْعًا خَصِمُهُ

إِذَا بَيَّنَّا فَالَطَّوْعُ أَوْلَى وَأَجْدَرُ^(٢)

* * *
* *

فصل من كتاب الوكالة

٤٩٨- إِذَا رَدَّهَا رُدَّتْ وَإِلَّا تَقَرَّرُ

بِدُونِ قَبُولِ قَلٍ، وَالْإِبْرَاءُ التَّقَرُّرُ^(١)

٤٩٩- كَذَا هِبَةُ الْمَدْيُونِ دَيْنًا، وَقِيلَ: لَا

وَوَقَفْتُ، وَقِيلَ: الرَّدُّ لَيْسَ يُؤَثِّرُ

٥٠٠- وَبِالسَّلَمِ التَّوَكُّيلُ؛ لَا بِقَبُولِهِ

يَجُوزُ، كَذَا فِي قِيَمِ الْوَقْفِ يَظْهَرُ

٥٠١- وَفِي الدَّفْعِ قُلْ (قَوْلُ الْوَكِيلِ مُقَدَّمٌ)

كَذَا قَوْلُ رَبِّ الدَّيْنِ وَالْخَصْمُ يُجْبَرُ^(٢)

(١) استظهر الشرنبلالي جعله هكذا:

كَذَلِكَ إِبْرَاءٌ وَالْإِقْرَارُ يُذَكَّرُ

(٢) استحسّن الشارح تغييره ليكون أصرح:

وَصَاحِبُ دَيْنٍ إِنْ هُوَ الْقَبْضُ يُنْكَرُ

(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

وَصُحِّحَ فِي حَجٍّ وَأَفْتُوا بِعَكْسِهِ
ليكون أوضح وأصرح.

(٢) غيّرهُ الشارح هكذا:

وَبَيَّنَّا كُرْهَ وَطَوْعَ أَقِيمَتَا
فَتَقْدِيمُ ذَاتِ الْكُرْهِ صَحِّحٌ أَكْثَرُ

- ٥٠٢- وَلَوْ دَفَعَ الْمَدْيُونُ عَيْنًا لِذَائِنٍ
وَقَالَ لَهُ (بِعْهَا بِحَقِّكَ) يُذَكَّرُ
٥٠٣- بِأَنَّ هَلَكَ الْمَالِ مِنْ بَعْدِ قَبْضِهِ
مِنَ الْمُشْتَرِي مِنْ كَيْسٍ ذَا الدَّيْنِ يُهْدَرُ
٥٠٤- وَبِالْعَكْسِ فِي (بِعْهُ وَحَقِّكَ مِنْهُ خُذْ)
وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ دَقِيقٌ مُحَرَّرٌ
٥٠٥- وَ(بِعْ فِي غَدِ عَبْدِي، أَوْ أَعْتِقْ) فَلَمْ يَجْزُ
عَلَى الْفُورِ، أَوْ بَلْ جَازَ قُلُ وَالْتَأَخَّرُ
٥٠٦- وَ(بِعْهُ) وَ(بِعْ بِالنَّقْدِ) أَوْ (بِعْ لِخَالِدٍ)
فَخَالَفَهُ قَالُوا: يَجُوزُ التَّعْيِيرُ
٥٠٧- وَقَابِضُ أَلْفٍ عِنْدَ زَيْدٍ وَدِيعَةٌ
لِعَمْرِ بِأَمْرِ عَنْهُمَا غَابَ يَخْسَرُ
٥٠٨- إِذَا ضَاعَ أَيَّ شَاءَ غَرَمَ مِنْهُمَا
وَإِنْ يَدْرٍ زَيْدٌ أَمْرُهُ لَا يُخْسَرُ^(١)

(١) غَيْرُهُمَا الشَّارِحُ هَكَذَا:

بِقَبْضِ سَعِيدٍ مِنْ زِيَادٍ وَدِيعَةٌ
أَمَرْتُ وَكُلُّ لَيْسَ بِالْأَمْرِ يَشْعُرُ =

- ٥٠٩- وَعَزْلٌ وَكَيْلٌ قَبْلَ أَنْ تَمَّ شَرْطُهُ
يَصِحُّ؛ وَيَعُضُّ لَا كَيْعُوبَ يُنْكَرُ
٥١٠- (وَكَيْلِي عَلَى ذَا) خَصَّ بِالْحَقِّ قَائِمًا
وَعَمَّ لَدَى إِطْلَاقِهِ لَيْسَ يَقْضَرُ
٥١١- وَإِنْ وَجَدَ الْعَيْبَ الْوَكِيلُ يَرُدُّهُ
وَمَا قَبَضَ الْمَوْلَى وَلَا هُوَ بِأَمْرٍ
٥١٢- وَكَيْلٌ قَضَى بِالْمَالِ دَيْنًا لِنَفْسِهِ
يُضَمَّنُ مَا يَقْضِيهِ عَنْهُ وَيُهْدَرُ
٥١٣- وَلَوْ قَبَضَ الدَّلَالُ مَالَ الْمَبِيعِ كَيْ
يُسَلِّمَهُ مِنْهُ فَضَاعَ يُشْطَرُ
٥١٤- وَمَنْ قَالَ (أَعْطِ الْمَالَ قَابِضَ خَنْصَرٍ)
فَأَعْطَاهُ لَمْ يَبْرَأْ، وَبِالْمَالِ يَخْسَرُ

= تُضَمَّنُ أَيَّ شَيْءٍ بِالْإِطْلَاقِ إِنْ تَضَعُ
وَعَلِمَ زِيَادُ أَمْرِكَ الْغُرْمَ يُهْدَرُ

٥١٥- وَلَوْ دَفَعَ الْمَدْيُونُ مَالًا آخَرَ
لَيَقْضِيَ عَنْهُ الدَّيْنُ فَالرَّدُ يُنْكَرُ^(١)

فصل من كتاب الدعوى

- ٥١٦- عَلَى الْحَاصِلِ اسْتَحْلِفَ وَرَفَعَ مُصَوِّرٌ
وَالْأَفْكَالُ الثَّانِي عَلَى السَّبَبِ أَقْصَرُ
٥١٧- إِذَا لَمْ يُعَرِّضْ خَصْمَهُ يَتَغَيَّرُ
وَقِيلَ إِلَى مَا يُنْكَرُ الْخَصْمُ يُنْظَرُ
٥١٨- وَتَحْلِفُهُ بِالْعَتَقِ أَوْ بِالطَّلَاقِ لَا
يَجُوزُ، وَفِي ذَا الْعَصْرِ بَعْضُ يُقَرَّرُ
٥١٩- وَيُحْكَمُ فِي دَارٍ وَلَيْسَتْ بِحُكْمِهِ
وَقَدْ قِيلَ لَا، فَالْحُكْمُ فِيهَا مُعَذَّرُ
٥٢٠- وَمَنْ قَالَ (مَا لِي دَافِعٌ غَيْرُ مَا بَدَأَ)
فَأَبْدَى خِلَافًا فَاخْتِلَافٌ مُحَرَّرُ
٥٢١- وَمِلْكُ بَنَهْرِ حُدٍّ فَالْعَيْنُ حُدُّهُ
وَعِنْدَهُمَا لَيْسَ الْمُسَاءَةُ تُعْبَرُ
٥٢٢- وَعِنْدَ اخْتِلَافِ الْبَائِعِينَ تَحَالَفًا
سَوَاءً أَقْبَلَ الْقَبْضُ أَوْ بَعْدَ يُنْكَرُ

* * *
* *
*

- (١) قال الشرنبلالي في « شرحه »: الذي يجري على قواعد
المذهب أن يكون النظم هكذا:
وَلَوْ مَنَعَ الْمَأْمُورُ مَالًا بَنَهِيهِ
عَنِ الدَّفْعِ لِلْعَانِي فَلِلْمَالِ يَخْسَرُ
وَلَوْ دَفَعَ الْمَدْيُونُ غَيْرَ لِيَخْصِمِهِ
وَلَا مَنَعَ فَلِلْمُعْطَى مَعَ الْهُلْكِ يُهْدَرُ

٥٢٣- وَيُؤْمِنُ (نَعَمْ) بِالرَّأْسِ آخِرُسُ خَالِفًا

وَعَهْدٌ وَمِيثَاقٌ مِنْ اللَّهِ يُذَكِّرُ

١٥٠/٣- وَلَوْ صُمَّ هَذَا فَالْكِتَابُ جَوَائِزُهُ

وَالْإِشَارَاتُ لَهُ عَنْهُ يُؤْتَرُ

١٥١/٣- وَلَوْ هُوَ أَعْمَى فَاقْدَا لِأُصُولِهِ

وَمُوصٍ فَقَاضٍ عَنْهُ بِالنَّصَبِ يُؤْمَرُ

٥٢٤- وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلَ الْوَلَايَةِ مُنْكَرًا

يُحْلَفُ عَلَى مَا يَدَّعِي حَيْثُ يُنْكَرُ

٥٢٥- وَرَدَّ شُهُودٌ يَشْهَدُونَ بِمَا أَدَّعَى

إِلَى مَا يَجِيءُ الْخَصْمُ أَوْ يَتَنَوَّرُ^(١)

٥٢٦- وَلَوْ طَلَبَ التَّكْفِيلَ بِالنَّفْسِ طَالِبٌ

لِيُثْبِتَ دَعْوَاهُ يُجَابُ وَيُؤْمَرُ

(١) غَيْرُهُمَا الشَّارِحُ هَكَذَا:

وَمُنْكَرُهَا لَا أَلْمَالِ حَلْفُهُ عَنْهُمَا

وَفِي الْعَكْسِ خُلْفٌ وَالْبَيَانُ يُؤَخَّرُ

إِلَى مَا يَجِيءُ الْخَصْمُ أَوْ يُثْبِتُ وَإِنْ

فِيهِمَا التَّضَدُّقُ بِالْإِدِّعِ يُجْبَرُ

١٤٠

٥٢٧- إِذَا يَدَّعِي أَنَّ الشُّهُودَ بِمَضَرِّهِ

وَمِنْ دُونِهِ فِيهِ اخْتِلَافٌ مُسْطَرٌّ

٥٢٨- وَلَوْ طَلَبَ الْإِيدَاعَ وَالْخَصْمُ فَاسِقٌ

يُجَابُ بِمَنْقُولٍ وَإِلَّا يُقَرَّرُ

٥٢٩- وَمَا بِاعْتِرَافٍ حَقٌّ خُلْفٌ بِنُكْرِهِ

سِوَى مُشْتَرٍ لِلْغَيْرِ وَالْعَيْنُ يَظْهَرُ

٥٣٠- فَيَقْصِدُ رَدًّا رَدُّ بِالْقَوْلِ بِالرَّضَى

وَبِالْعَكْسِ كَالْإِبْرَاءِ ثُمَّ أَلْمَقَرُّ

٥٣١- وَرَدَّ الَّذِي إِفْرَازُهُ قَالَ كَاذِبٌ^(١)

وَيَعْقُوبُ قَالَ الْخَصْمُ حَلْفٌ وَيُنْصَرُ

٥٣٢- وَفِي سَوْقٍ بَرٌّ يُمْنَعُ الْفَرْزُ خَبْرُهُ^(٢)

كَذَاكَ الَّذِي قَدْ عَمَّ مِنْهُ التَّضَرُّرُ

٥٣٣- وَأَقْصَرُ إِحْدَى الْمُدَّتَيْنِ مُقَدَّمٌ

إِذَا شَهِدَتْ ثِنْتَانِ بِالْيَدِ يُزْبَرُ

(١) اقترح الشارح جعله هكذا:

وَدَعْوَاهُ فِي إِفْرَازِهِ الْكَذِبَ أَهْدُرًا

(٢) اقترحه الشارح هكذا: وَخَبْرًا بِسَوْقٍ الْبَرُّ يُمْنَعُ خَابِرٌ...

ليسلم عن التعقيد

٥٣٤- وَمَنْ شَهِدَتْ أَدْنَىٰ أَحَقُّ بِقِيَمَةٍ^(١)

وَقِيلَ أَلَيْسَ تَأْتِي بِأَكْثَرِ أَجْدَرُ

٥٣٥- وَيُقْضَىٰ عَلَىٰ مَنْ غَابَ مُنْقَطِعاً وَفِي

يَدِ الْمُدَّعِي مَالٌ لَهُ لَيْسَ يَخْضُرُ

٥٣٦- وَلَا تَسْمَعُ الدَّعْوَىٰ عَلَىٰ غَاصِبٍ فَقَطْ

وَمَعَ مَالِكَ لَا بُدَّ ذُو الرِّهْنِ يَخْضُرُ

٥٣٧- وَمُسْتَأْجِرٌ وَالْمُسْتَعِيرُ وَمُودَعٌ

مَعَ الْمَالِكِ الدَّعْوَىٰ عَلَيْهِمْ تَصَوَّرُ^(٢)

* * *

* *

فصل من كتاب الإقرار

٥٣٨- لَقِيْطٌ وَمَجْهُوْلٌ بِرَقٍّ يُقَرَّرُ

إِذَا لَمْ يَكُنْ حُكْمٌ يَصِحُّ التَّقَرُّرُ^(١)

٥٣٩- وَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ مَقَالَةٌ (لَا تَكُنْ

شَهِيداً) وَ(لَا تُخْبِرُ بِ«قَالَ») فَيُنْظَرُ^(٢)

* / ١٥٢- بِتَأْكِيدِ تَحْرِيرٍ وَكَانَ مُكَلِّفًا

وَيَعْقُوبُ فِي لَفْظِ الْقَضَاذَا يُقَرَّرُ

* / ١٥٣- وَلَكِنَّهُ إِنْطَالٌ حَقٌّ لِرِزْوَجَةٍ

وَرِزْجٍ وَغَيْرِ لَيْسَ مِمَّا يُؤْتَرُ

(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

وَتَبْيِيْنُ أَدْنَى الْقِيَمَتَيْنِ مُقَدَّمٌ . . .

ليكون أحسن وأسلم وأظهر في المراد.

(٢) غيِّره وما قبله الشارح بقوله:

وَلَا تَسْمَعُ الدَّعْوَىٰ عَلَىٰ غَاصِبِ السَّوَىٰ

كَمُرْتَهَنِ أَوْ مُودَعٍ وَهُوَ أَنْظَرُ

وَمُسْتَأْجِرٍ وَالْمُسْتَعِيرِ وَصَحَّحَتْ

إِذَا مَالِكَ أَوْ رَاهِنٌ مِنْهُ يَخْضُرُ

١٤٢

(١) اقترح الشارح تغيير الشطر الثاني وأضاف البيت بعده قائلاً:

لَقِيْطٌ وَمَجْهُوْلٌ بِرَقٍّ يُقَرَّرُ

يَصِحُّ بِتَضَدِّيقٍ وَلَا حُكْمٌ يَصْدُرُ

(٢) اقترح الشارح تغييره هكذا:

وَلَيْسَ بِ (لَا تَشْهَدُ) مُقَرَّراً بَعْدَهُ

وَلَوْ قَالَ (لَا تُخْبِرُ) فَخُلِفَ مُسَطَّرٌ

١٤٣

٥٤٠- وَمَنْ قَالَ (مِلْكِي ذَا لَذَا) كَانَ مُنْشِئًا
وَمَنْ قَالَ (هَذَا مِلْكُ ذَا) فَهُوَ مُظْهِرُ
٥٤١- أَقَرَّ بِالْفِ مَهْرَهَا صَحَّ مُشْرِفًا^(١)
وَلَوْ وَهَبَتْ مِنْ قَبْلُ لَيْسَ يُغَيَّرُ
٥٤٢- وَلَوْ أَبْرَأَتْ مِنْهُ فَلَيْسَ بِلَازِمٍ
وَلَوْ زَادَ فِيهِ أَوْ بَازَيْدَ يُزْبَرُ
*١٥٤- وَفِي «جَامِعِ الْبَرَّازِ» الْأَبْرَاءُ حُكْمُهَا
كَالْإِنْهَابِ وَهُوَ الْعَالِمُ الْمُتَبَحَّرُ
٥٤٣- وَإِسْنَادُ بَيْعٍ فِيهِ لِلصَّحَّةِ أَقْبَلَنَ
وَفِي الْقَبْضِ مِنْ ثُلْثِ الثَّرَاثِ يُقَدَّرُ
٥٤٤- وَإِفْرَارُهُ بِالْوَقْفِ مِنْهُ نَظِيرُهُ
كَإِطْلَاقِهِ أَوْ مِنْ سِوَاهُ وَيُنْكَرُ

(١) على الموت. يعني في مرض موته لذا أصلحه الشارح،
وَدَلَّ عَلَى لَزُومِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْهَبَةِ؛ فَقَالَ:
أَقَرَّ بِمَهْرِ الْمَثَلِ فِي ضَعْفِ مَوْتِهِ
فَبَيِّنَةُ الْإِنْهَابِ مِنْ قَبْلِ يَهْدُرُ

٥٤٥- وَمَنْ قَالَ (لَا دَعْوَى لِي الْيَوْمَ عِنْدَ ذَا)
فَمَا يَدَّعِي مِنْ بَعْدُ مِنْهَا فَمُنْكَرُ
٥٤٦- وَمَنْ يَدَّعِي سُدْسًا وَقَالَ خَصِيمُهُ
لَهُ الشُّدْسُ أَوْ رُبْعٌ فَذَلِكَ يُقَرَّرُ
٥٤٧- وَقَوْلُ الْوَصِيِّ (الْأَلْفُ عِنْدِي لِوَاحِدٍ
مِنَ الْوَارِثِينَ) الْأَلْفُ لِلْكَلِّ يَجْدُرُ
*١٥٥- وَيُضْمَنُ أَلْفًا مِثْلَهَا لِأَخٍ لَهُ
وَذَلِكَ يُرْوَى فِي الْوَصَايَا وَيُسْطَرُّ
٥٤٨- وَإِنْ قَالَ (لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِثْرِ عِنْدَهُ
لَنَا) ثُمَّ مِنْ بَعْدُ أَدَّعَى لَيْسَ يُنْكَرُ
٥٤٩- أَقَرَّ بِالْفِ فِي مَكَانَيْنِ مُشْهِدًا
لِعَدْلَيْنِ فِي ذَيْنِ الْإِمَامِ يُكَرَّرُ
٥٥٠- وَإِنْ كَرَّرَ الْعَدْلَيْنِ فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ
وَإِنْ غَيَّرَا قَوْلًا، وَقَدْ قِيلَ أَظْهَرُ
٥٥١- وَلَمْ يَقْبَلُوا فِي «الْمَالِ» مَا دُونَ دِرْهَمٍ
وَوُصِفَ «عَظِيمٌ» بِالنِّصَابِ يُقَدَّرُ

٥٥٢- وَمَنْ زَادَ إِقْرَارَ «الدَّرَاهِمِ» قَوْلَهُ

«مُضَاعَفَةً» فَالْسَّتَةُ الْمُتَقَرَّرُ

٥٥٣- وَلَوْ زَادَ «أَضْعَافًا» ثَمَانِي عَشْرَةَ

و«عَشْرَةَ أَضْعَافٍ» ثَمَانُونَ تَحْضُرُ

٥٥٤- وَمَنْ قَالَ (دَيْنِي ذَا لَذَا) صَحَّ دَفْعُهُ

إِلَى ذَا؛ وَذَا.. حَيْثُ التَّصَادُقُ يُذَكِّرُ

١٥٦/*- وَلَوْ كَانَ ذَا مَهْرٍ وَمِنْ بَعْدُ أُبْرَأَتْ

فَيَبْرَأُ، أَوْ لَا! وَالْبَرَاءَةُ أَظْهَرُ

٥٥٥- وَمَا أَتَبْتُوَا بِالسَّوْمِ إِقْرَارَ سَائِمٍ

أَصَحُّ وَ«طَلَّقْنِي» النِّكَاحُ يُقَرَّرُ^(١)

٥٥٦- وَطَابَ لَهُ أَلْفٌ بِهِ غَيْرُ عَارِفٍ

وَيَعْقُوبُ لَا كَالْعِلْمِ بِالْكَذِبِ يُذَكَّرُ^(٢)

(١) غَيْرَ الشَّارِحِ شَطْرَهُ الْأَوَّلُ هَكَذَا:

وَمَا السَّوْمُ إِقْرَارٌ بِمِلْكٍ لِبَائِعٍ....

لِدَفْعِ احْتِمَالِ إِقْرَارِهِ بِمِلْكِيَّةِ الْبَائِعِ أَيْضًا مَعَ عَدَمِ إِقْرَارِهِ بِمِلْكِيَّةِ نَفْسِهِ.

(٢) غَيْرُهُ الشَّارِحُ لِيَكُونَ هَكَذَا:

=

٥٥٧- وَحِينَ ثَنَى الْإِقْرَارَ صَدَّقَهُ بِهِ

فَأَنْكَرَهُ؟ قَالُوا: الشَّهَادَةُ تُهَدَّرُ

١٥٧/*- وَقَدْ صَوَّبَ الْقَاضِي الْبَدِيعُ قَبُولَهَا

وَعِنْدِي لَهُ الْوَجْهُ الصَّحِيحُ الْمُنَوَّرُ

٥٥٨- وَمَنْ قَالَ (لَمْ أَنْكَرْهُ مَا يَدَّعِي وَلَا

أَقْرُ) فَلَا إِقْرَارَ، وَالْعَنْتُ يَظْهَرُ^(١)

١٥٨/*- أَقْرَ وَبَعْدَ الْبَعْضِ قَرْضٌ، وَبَعْضُهُ

رَبًّا؟ قَالَ بِالتَّيْسِينَ تَقْبَلُ حَرَّرُوا

* * *

* *

=وَطَابَتْ لَهُ أَلْفٌ لِحَاجِلِ أَمْرِهَا

(١) ثُمَّ إِنَّ نَفْيَ الْإِقْرَارِ قَوْلُ الْإِمَامِ، وَإِثْبَاتُ الْإِنْكَارِ قَوْلُ

الصَّاحِبِينَ، وَلِذَا اقْتَرَحَ الشَّارِحُ تَغْيِيرَ الشَّطْرِ الْأَخِيرِ بِقَوْلِهِ:

أَقْرُ فَلَا إِقْرَارَ أَوْ هُوَ مُنْكَرُ

فصل من كتاب الصلح

٥٥٩- وَمَنْ بَعَدَ صَلَاحٍ بَعْدَمَا كَانَ يُنْكَرُ

أَقْرَرَ فَذَاكَ الصُّلْحُ لَا يَنْغَيِّرُ
٥٦٠- وَمِنْ دُونِ تَقْرِيطِ الْأَجِيرِ الْإِمَامُ لَا

يُجْبِزُ، وَفِي الْمُخْتَصِّ يَعْقُوبُ يَحْصُرُ
٥٦١- وَلَوْ صَلَّحَ السُّلْطَانُ فِي مِثْلِ ظُلَّةٍ

عَلَى السَّكَّةِ الْعُظْمَى يَصِحُّ فَتَعْمَرُ
٥٦٢- وَفِي سَعْفٍ مَعَ جَارِهِ لَيْسَ جَائِزًا

وَفِي ظُلَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا الْفَرْقُ مُنَوَّرُ
٥٦٣- وَفِي مَالِ طِفْلِ بِالشُّهُودِ فَلَمْ يَجْزِ

وَمَا يَدَّعِي خَصْمٌ وَلَا يَتَنَوَّرُ
*١٥٩- وَلَوْ حَطَّ أَوْ مُوصَى مِنَ الدِّينِ مَا وَلِي

مُبَايَعَةً فِيهِ يَصِحُّ وَيَخْسَرُ
*١٦٠- وَخَالَفَ يَعْقُوبُ وَرَدَّ جَوَازَهُ

وَذَا كَاخْتِلَافٍ فِي الْوَكِيلِ يُسْطَرُّ

٥٦٤- وَجُوزَ عَنْ إِيصَاءِ خِدْمَةِ خَادِمٍ

وَمَعَ وَاحِدٍ مِنْ وَارِثَيْنِ مُعَذَّرُ
٥٦٥- وَإِنْ صَلَّحَ ابْنُ الْمَيِّتِ وَالْبَيْتُ وَارِثًا

بِشَيْءٍ أَوْ الْمُوصَى فَيَعْقُوبُ يَنْظَرُ
٥٦٦- فَإِنْ صَلَّحَا مِنْ مَالِ الْإِزْثِ فَثُلُثُهُ

لَهَا وَلَهُ الثَّلَاثَانِ قَالَ الْمُحَرَّرُ
٥٦٧- وَقِيلَ عَنِ الْإِنْكَارِ بَيْنَهُمَا كَذَا

وَفِي الصُّلْحِ بِالْإِقْرَارِ قَالُوا يُسْطَرُّ
٥٦٨- وَجُوزَ عَنْ عَيْبِ بَجْنَسٍ مُؤَجَّلٍ

وَمَا حَلَّ مِنْ مَالٍ أَقْرُوا وَأَنْكَرُوا
٥٦٩- وَلَوْ شَرَطَ الْإِبْرَاءُ مِنْ كُلِّ عَائِبٍ

وَصُلْحُ بَيَاضِ الْعَيْنِ لَوْ زَالَ يُهْدَرُ^(١)
٥٧٠- وَحَاصِصُ لِرَبِّ الصُّلْحِ عَنْ إِزْثٍ وَارِثٍ

بِدَيْنٍ عَلَى الْمَوْرُوثِ مِنْ بَعْدِ يَظْهَرُ

(١) أصلحه الشارح ليعم سائر العيوب، وليفرده عما قبله فقال:

وَصَحَّ عَنِ الْإِبْرَاءِ مِنْ كُلِّ عَائِبٍ
لَوْ زَالَ عَيْبٌ عَنْهُ صَلَّحَ يُهْدَرُ

٥٧١- وَمَنْ صَوْلَحَتْ عَنْ ثَمَنِهَا وَصَدَاقِهَا

وَوُزَائِلُهُ قَالُوا النِّكَاحُ مُقَرَّرٌ

٥٧٢- فَإِنْ كَانَ فِي الْمِيرَاثِ دَيْنٌ فَصَوْلَحَتْ

عَنِ الْكُلِّ أَوْ لَا شَيْءَ قَالَتْ فَيُنْكَرُ

٥٧٣- وَقِيلَ: إِذَا لَمْ تَدْرِ بِالَّذِينَ جَائِزٌ

وَتَأْخُذُ مِنْهُ الثَّمَنُ كَالْعَيْنِ تَظْهَرُ^(١)

٥٧٤- وَمَنْ قَالَ (إِنْ تَخَلَّفَ فَيَبْرَأُ) فَلَمْ يَجْزُ

وَلَوْ مُدَّعٍ كَالْأَجْنَبِيِّ يُصَوِّرُ

* * *

(١) اقترح الشارح جعله هكذا:

وَبِالَّذِينَ إِنْ لَمْ يُدْرَ يَفْسُدُ إِنْ بَدَأَ

وَصَحَّ كَعَيْنٍ عِنْدَ بَعْضٍ وَيُظْفَرُ

ليكون أشمل للقولين.

فصل

من كتاب المضاربة والوديعة

٥٧٥- وَكُلُّ أَمِينٍ مَاتَ وَالْعَيْنُ يَخْصُرُ

وَمَا وُجِدَتْ عَيْنًا فَدَيْنًا تُصَيِّرُ

٥٧٦- سِوَى مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ ثُمَّ مُقَاوِضُ

وَمُودَعُ مَالِ الْغَنَمِ وَهُوَ الْمُؤَمَّرُ

☆/١٦١- وَصَاحِبُ دَارٍ أَلْقَتْ الرِّيحُ مِثْلَ مَا

لَوْ أَلْقَاهُ مَلَاكٌ بِهَا لَيْسَ يَشْعُرُ

☆/١٦٢- كَذَا وَالِدٌ جَدٌّ وَقَاضٍ وَصِيَّتُهُمْ

جَمِيعًا وَمَحْجُورٌ فَوَارِثٌ يُسْطَرُّ

٥٧٧- وَجَازَ شِرَا كُلٌّ مِنَ الْآخِرِ أَسْتَمَعَ

وَأَخَذَ الْوَصِيَّ الْمَالَ فِيهَا مُصَوِّرٌ

٥٧٨- وَدَافِعُ أَلْفٍ مُقْرِضًا وَمُقَارِضًا

وَرَبِيعُ الْقِرَاضِ الشَّرْطُ جَازَ وَيُحْذَرُ

٥٧٩- وَإِنْ يَدَّعِي ذُو الْمَالِ قَرْضًا وَخَصْمُهُ

قِرَاضًا فَرُبَّ الْمَالِ قَدْ قِيلَ أَجْدَرُ

٥٨٠- وَفِي الْعَكْسِ بَعْدَ الرُّبْحِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ
كَذَلِكَ فِي الْإِبْضَاعِ مَا يَتَغَيَّرُ
٥٨١- وَلَوْ كَانَ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ مُعَامِلًا
فَمَا هُوَ مِنْهُ بِاللَّخِيلِ يُؤَبَّرُ
٥٨٢- وَمَنْ يَدَّعِي تَوَكُّيلَ قَبْضٍ وَدِيعَةٍ
وَصَدَقَهُ مُسْتَوْدَعٌ لَيْسَ يُؤْمَرُ
١٦٣/*- وَيُؤْمَرُ فِي قَوْلٍ لِيَعْقُوبَ ثُمَّ عَنْ
مُحَمَّدٍ مِثْلُ الَّذِينَ بِالْإِدْفَعِ يُجْبَرُ
١٦٤/*- وَإِنْ يُعْطَاهَا لَا يَسْتَرِدُّ وَإِنْ يَكُنْ
تَصَدَّقَ أَوْ يَسْكُتَ وَإِنْ كَانَ يُنْكِرُ
١٦٥/*- وَيَرْجِعُ بِالتَّضْمِينِ فِي ذَيْنِ مُطْلَقًا
وَإِنْ قَالَ فِي التَّصَدِيقِ (يُضْمَنُ) تَقَرَّرُ
٥٨٣- وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ بِالْإِدْفَعِ أَمْرٌ
فَأَنْكَرَ يَسْتَحْلِفُهُ ثُمَّ يُخَسِّرُ
٥٨٤- وَبَيِّنَةٌ بِالرَّدِّ يَقْبَلُ بَعْضُهُمْ
وَمِنْ قَبْلُ أَوْ مِنْ بَعْدُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُ

١٦٦/*- وَحُجَّةُ رَدِّ بَعْدَ جَحْدِ مُطَالَبٍ
وَلَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدُ قَالَتْ تَوَثَّرُ
١٦٧/*- إِذَا قَالَ (إِنِّي صَادِقٌ وَنَسِيئُهُ)
وَلَوْ بَضِياعَ تِلْكَ كَانَتْ يُخَسِّرُ
٥٨٥- وَلَوْ قَالَ (ضَاعَتْ) ثُمَّ قَالَ (رَدَدْتُهَا)
تَنَاقُضُ مَا قَدْ قَالَ؟ قَالُوا فَيُجْبَرُ
٥٨٦- وَإِنْ قَالَ (قَدْ ضَاعَتْ عَنِ الْبَيْتِ وَحْدَهَا)
يَصِحُّ وَيُسْتَحْلَفُ فَقَدْ يُتَصَوَّرُ
٥٨٧- وَإِنْ يَدَّعِي أَلُورَاثَ قَوْلٍ مُورَثٍ
(رَدَدْتُ) فَضَمَّنْهُمْ إِلَى حِينَ يَظْهَرُ
٥٨٨- وَلَوْ أَنْكَرُوا دَعْوَاهُ مَاتَ مُجْهَلًا
وَقَالُوا (تَوَى) بَعْدَ الْأَصَحِّ يُؤَخَّرُ
٥٨٩- وَمَنْ خَافَ فَوْتَ الْعُضْوِ لَيْسَ بِضَامِنٍ
إِذَا أَخَذَ السُّلْطَانُ لَا حَيْثُ يَظْهَرُ^(١)

(١) أصله الشارح لتضمن شرط الجور قائلًا:

وَسُلْطَانُ جَوْرٍ لَوْ بِإِتْلَافِ عُضْوِهِ

يُخَوِّفُ لَا يُضْمَنُ، وَإِلَّا يَخَسِّرُ

فصل من كتاب العارية والهبة

- ٥٩٨- عَلَى مُسْتَعِيرِ الْعَبْدِ طَعْمٌ مُقَرَّرٌ
وَكِسْوَتُهُ مِمَّنْ أَعَارَ تَقَدَّرُ
- ٥٩٩- وَسِفَرٌ رَأَى إِصْلَاحَهُ مُسْتَعِيرُهُ
يَجُوزُ إِذَا مَوْلَاهُ لَا يَتَأَثَّرُ
- ٦٠٠- وَمَنْ فِي جَهَازِ الْبَيْتِ قَالَ (أَعْرَتُهُ) ^(١)
يُصَدِّقُ وَالْإِشْهَادُ يُشْرَطُ أَظْهَرُ
- * / ١٦٨- وَلَا شَرْطُ فِي الْأَوْسَاطِ بَلْ فِي كِرَامِهِمْ
لِبَعْضٍ وَبَعْضٌ قَالَ لِلْعُرْفِ يُنْظَرُ
- * / ١٦٩- فَإِنْ كَانَ بِالتَّمْلِيكِ يَشْرَطُ مُطْلَقًا
وَمُشْتَرَكًا لَوْ كَانَ فَالْأَبُ يَظْفَرُ
- * / ١٧٠- وَفِي الْمَوْتِ قَوْلُ الزَّوْجِ بَعْضٌ مُقَدَّمٌ
وَقَوْلُ أَبِي عَنْ بَعْضِ الْأَشْيَاخِ يُنْصَرُ

* * *

(١) غَيَّرَ هَذَا الشُّطْرُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ:
وَمَنْ فِي جَهَازِ الْمَثَلِ قَالَ (أَعْرَتُهُ)

- ٥٩٠- وَأُودِعَهُ عَشْرًا عَلَى أَنْ خَمْسَةٌ
لَهُ هِبَةٌ فَاسْتُهِلِكَ الْخَمْسُ يَخْسَرُ
- ٥٩١- لَهُ سَبْعَةٌ قَالُوا وَنِصْفُ إِذَا تَوَتَّ
لَهُ الْخَمْسَةُ الْأُخْرَى وَفِي الشَّرْعِ يُنْشَرُ
- ٥٩٢- وَتَارِكُ فِي قَوْمٍ لِأَمْرِ صَحِيفَةٍ
فَرَأَحُوا وَرَاحَتْ يَضْمَنُ الْمُتَأَخَّرُ ^(١)
- ٥٩٣- وَتَارِكُ نَشْرِ الصُّوفِ صَيِّفًا فَعَثَ لَمْ
يُضْمَنْ، وَقَرَضُ الْفَارِ بِالْعَكْسِ يُؤْتَرُ
- ٥٩٤- إِذَا لَمْ يَسُدَّ الْقَبْ مِنْ بَعْدِ عِلْمِهِ
وَلَمْ يُعْلَمِ الْمَلَاكُ مَا هِيَ تَنْقُرُ
- ٥٩٥- وَمَالِكُ أَمْرٍ لَا يَمْلِكُهُ بَدُو
نِ أَمْرٍ وَكَيْلٌ مُسْتَعِيرٌ وَمُؤْجِرُ
- ٥٩٦- رُكُوبًا وَلُبْسًا فِيهِمَا وَمُضَارِبُ
وَمُزْتَهَنُ أَيْضًا وَقَاضٍ يُؤَمَّرُ
- ٥٩٧- وَمُسْتَوْدَعٌ مُسْتَبْضِعٌ وَمُزَارِعُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِهِ الْبَذَرُ يُنْذَرُ

(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

وَفِي الْقَوْمِ إِنْ يَتْرُكُ كِتَابًا وَدِيعَةً
مَضُوا ضَمْنُوا إِنْ ضَاعَ، أَوْ لَا فَالْآخِرُ

- ٦٠١- وَوَاهِبُ دَيْنٍ لَيْسَ يَرْجِعُ مُطْلَقًا
كَالْإِبْرَاءِ أَوْ إِنْ رَدَّهُ لَيْسَ يَظْهَرُ
١٧١/٥- مُعَلِّقُ تَطْلِيْقِ بِإِبْرَاءٍ نَحَلَةً
وَنَكَحَ عَلَيْهَا لَوْ يَرُدُّ فَيُظْفَرُ
٦٠٢- وَإِعْطَاءُ ذِي نِصْفٍ يَصِحُّ وَمُطْلَقًا
إِلَى نِصْفِهِ أَصْرَفَ أَوْ إِلَى الْكُلِّ أَجْدَرُ^(١)
٦٠٣- وَفِي سَبْعَةِ لَيْسَ الرَّجُوعُ بِجَائِزٍ
وَتُجْمَعُ فِي «دَمْعِ خَرْقَةٍ» وَتُنْشَرُ
٦٠٤- زِيَادَةُ، الْمَوْتُ، اِعْتِيَاذُ، خُرُوجُهَا
زَوَاجٍ، وَقُرْبٌ، وَالْهَلَاكُ الْمَعْدَرُ
٦٠٥- وَإِنْ قَبَضَ الْإِنْسَانُ مَالَ مَبِيعِهِ
فَأَبْرَأَ يُؤْخَذُ مِنْهُ كَالدَّيْنِ يُذَكَّرُ
٦٠٦- وَمَنْ وَهَبَتْ لِلزَّوْجِ دَارًا لَهَا بِهَا
مَتَاعٌ وَهُمْ فِيهَا فَقَوْلَانِ يُزْبَرُ^(٢)
(١) استحسَنَ الشَّرْنِبِلَالِي جَعَلَهُ هَكَذَا:
وَإِبْرَاءُ ذِي نِصْفٍ مُضَافٌ لِأَصْلِهِ
كَإِسْنَادِهِ لِلنَّفْسِ أَوْ قِيلَ يَشْطُرُ
(٢) غَيْرَ الْحَصَكْفِيِّ شَطْرَهُ الْأَخِيرُ هَكَذَا:

٦٠٧- وَ(مَهْرِي عَلَى حَجٍّ) وَمَا حَجَّ فَأَزْنَجُ
أَصَحُّ، وَمَعَ (لَا أَظْلَمُ) الْفَرْقُ نِيَرُ^(١)

- =
فِيهَا يَصِحُّ الْمَحَرَّرُ
(١) قَالَ الْحَصَكْفِيُّ فِي «الدَّر» (٢/٢٧٦): وَقَدْ حَرَّرْتُ آيَاتِ
الْوَهْبَانِيَةِ عَلَى وَفْقِ مَا فِي شَرْحِهَا لِلشَّرْنِبِلَالِيِّ فَقُلْتُ:
وَوَاهِبُ دَيْنٍ لَيْسَ يَرْجِعُ مُطْلَقًا
وَإِبْرَاءُ ذِي نِصْفٍ يَصِحُّ الْمَحَرَّرُ
(عَلَى حَجَّهَا) أَوْ (تَرْكِهَ ظُلْمَهُ لَهَا)
إِذَا وَهَبَتْ مَهْرًا وَلَمْ يُؤْفَ يَخْسَرُ
لَهَا الْمَهْرُ فِي الْمُخْتَارِ وَالْبَعْضُ فَارِقٌ
يَقُولُ بَأَنَّ الْمَهْرَ فِي الظُّلْمِ يُهْدَرُ
مُعَلِّقُ تَطْلِيْقِ بِإِبْرَاءٍ مَهْرَهَا
وَإِنْكَاحِ أُخْرَى لَوْ يَرُدُّ فَيُظْفَرُ
وَإِنْ قَبَضَ الْإِنْسَانُ مَالَ مَبِيعِهِ
فَأَبْرَأَ يُؤْخَذُ مِنْهُ كَالدَّيْنِ أَظْهَرُ
وَمِنْ دُونِ أَرْضٍ فِي الْبِنَاءِ صَحِيحَةٌ
وَعِنْدِي فِيهِ وَفْقَةٌ فَيَحَرَّرُ =

٦٠٨- وَمَوْتُ مَرِيضٍ وَاهِبٍ قَبْلَ قَبْضِهَا

وَمُصَدِّقٍ مِنْ قَبْلِ لَوْ مَاتَ يُهْدَرُ^(١)

٦٠٩- وَمِنْ دُونِ أَرْضٍ فِي الْبِنَاءِ صَحِيحَةٌ

وَحَقُّ رُجُوعِ تَرْكُهُ لَا يُغَيَّرُ^(٢)

٦١٠- وَحَالُكَ بِالْإِطْلَاقِ جَوْزٌ مُجْهَلًا

لِيَعْقُوبَ وَالثَّانِي قَضَاءٌ يُصَوِّرُ

٦١١- وَصَحَّتْ وَإِبْرَاءٌ وَشَرْطُ الْخِيَارِ لَا

يُضَرُّ بَلْ أَبْطَلَهُ فَلَا يَتَخَيَّرُ

* * *

* *

فصل من كتاب الإجارة

٦١٢- إِضَافَتُهَا صَحَّتْ وَلَمْ تَمُضِ الْأَشْهُرُ

وَتَلَزَمَ فِي الْأُولَى وَلَا أَجَرَ يَصْدُرُ

٦١٣- وَقَدْ جَوَّزُوهَا فِي الْقُدُورِ تَعَاطِيًا

وَقَدْ قِيلَ فَسَخَّ الْبَيْعَ يَمْلِكُ يُوجَرُ

٦١٤- وَإِيجَارُ شَاةٍ لِلرَّضَاعَةِ لَمْ يَجْزُ

وَلَوْ شَغَلَ الدَّارَ الْمَتَاعُ فَيُذَكَّرُ

٦١٥- وَإِيجَارُ مَا اسْتَأْجَرْتَ مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ

وَعَبِيرُ شَرِيكَ فِي الْمُسَاعِ وَيُنْصَرُ

٦١٦- وَفِي الْكَلْبِ وَالْبَازِي قَوْلَانِ وَالْبِنَا

كَأَمِّ الْقَرَى أَوْ أَرْضِهَا لَيْسَ يُوجَرُ

٦١٧- وَخَالَفَ فِي قَدْرِ الْعِمَارَةِ أَمْرٌ

يُقَدَّمُ فِيهَا قَوْلُهُ لَا الْمَعْمَرُ

٦١٨- وَمُسْتَأْجَرُ شَهْرًا وَيُسَكَّنُ ضِعْفَهُ

فَيَلْزَمُ بِالشَّهْرَيْنِ أَوْ فِيهِ يُقْصَرُ

=قلت: لكن البيت الثاني والثالث من شرح ابن السُّحنة!! .

(١) استحسَنَ الشَّارِحُ تَغْيِيرَهُ هَكَذَا:

هَبَاتُ مَرِيضٍ وَالْتَصَدَّقُ إِنْ يَمُتْ

وَلَا قَبْضَ قَبْلَ الْمَوْتِ يُوجَدُ يُهْدَرُ

(٢) استحسَنَ الشَّرْنِبَلَالِي تَغْيِيرَ (لَا يَغَيَّرُ) بِقَوْلِهِ (لَا يُؤَثَّرُ).

٦١٩- وَمَا ضَمَّنُوا بِالْشَّرْطِ عِنْدَ الْإِمَامِ فِي

أَجِيرِ أَشْتَرَاكِ وَهُوَ مَا قَدْ تَخَيَّرُوا

٦٢٠- وَمَرَجِعُ مَا لَمْ يُشْتَرِطْ فِيهِ عُرْفُهُ

فَرْدٌ عَلَى شَخْصٍ يَخِيطُ وَيَقْصُرُ

٦٢١- وَمِنْ بَعْدِهَا لَوْ يَسْتَعِيرُ مُشَاهِدٌ

فَفَسَخَ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ يَقْدَرُ

٦٢٢- وَيَسْقُطُ فِي وَقْتِ الْعِمَارَةِ مِثْلَمَا

لَوْ أَنَّهُدَّ بَعْضُ الدَّارِ فَالْهَدْمُ يُحْزَرُ^(١)

(١) اقترح الشارح تغيير هذه الآيات ليكون أظهر وأفيد وهي:

وَلَوْ عَارَهَا مِنْ مُؤْجِرٍ كَانَ فَاسِخًا

لَا يُجَارِهَا مِنْهُ وَصَحَّحَ الْأَكْثَرُ

بَقَاءَ وَإِسْقَاطًا لِأَجْرِ زَمَانِهَا

بِحَصَّتِهِ كَالْهَدْمِ لِلْبَعْضِ يُذَكَّرُ

وَعَقَّبَ هَذَا فِي «الْمُحِيطِ» بِأَنَّهُ

خِلَافَ رَوَايَاتِ الْأُصُولِ فَيُنْكَرُ

٦٢٣- وَمَا بِلُغِ الْطِفْلِ تَفْسِخُ مِنْ أَبٍ

وَصِيٍّ وَجَدَّ وَهُوَ فِيهِ مُحَيَّرٌ^(١)

٦٢٤- وَبَيْنَا يُصَلِّي فِيهِ مِنْ مُسْلِمٍ فَلَمْ

يَجِبَ أَجْرُهُ كَالذِّكْرِ وَالْكِتَابِ يَنْظُرُ

٦٢٥- وَطِينًا لِسَمٍّ، وَالْخُيُولِ لِجَانِبٍ

وَكَيْلٍ وَوزنٍ قِيلَ مِمَّنْ يُعَيَّرُ

٦٢٦- وَلَوْ دَفَعَ الدَّلَالُ ثَوْبًا لِتَاجِرٍ

يُقَلِّبُهُ لَوْ رَاحَ لَيْسَ يُخْسَرُ

٦٢٧- وَقِيلَ: بِتَرْوِيجٍ لَهَا أَجْرٌ مِثْلَهَا

وَلَيْسَ بِفَسْخِ الْبَيْعِ أَجْرٌ يُغَيَّرُ

* / ١٧٢- وَمَا حَلَّ أَجْرٌ لِلْمَوَاشِطِ؛ أَوْ نَعَمْ

إِذَا عَمَلٌ وَالْوَقْتُ يُذَكَّرُ حَرَرُوا

(١) اقترحه الشارح هكذا:

وَلَا فَسْخُ فِي إِيْجَارِ جَدٍّ وَلَا وَصِيٍّ

ي تَحَلَّمُ، وَفِي نَفْسِ الصَّبِيِّ يُخَيَّرُ

٦٢٨- وَمَنْ قَالَ (قَصْدِي أَنْ أَسَافِرَ فَأَفْسَحَن) ؟

فَحَلَّفَهُ، أَوْ فَاسَّأَلَ رِفَاقًا لِيَذْكُرُوا

٦٢٩- وَيَفْسَحُ مَنْ تَرَكَ التَّجَارَةَ مَا أَكْثَرَى

[*] وَلَوْ كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، وَمُوجِرُ

١٧٣/* لَهُ فَسَحُّهَا لَوْ مَاتَ مِنْهَا مُعَيَّنٌ

وَأُطْلِقَ يَعْقُوبٌ وَبِالضَّعْفِ يُذَكَّرُ

١٧٤/* وَلَوْ وَلَدَتْ فِي يَوْمٍ نَحَرَ وَلَمْ تَطْفَأْ[*]

وَلَوْ مَنَعَ الزُّرَاعَ ضَعْفٌ فَيُعَذَّرُ

٦٣٠- وَإِجَارُ ذِي ضَعْفٍ مِنَ الْكُلِّ جَائِزٌ

وَلَوْ أَنَّ أَجَرَ الْمِثْلِ مِنْ ذَاكَ أَكْثَرُ

٦٣١- وَمَنْ مَاتَ مَدْيُونًا وَأَجُرُ عَقَارِهِ

تَوَقَّاهُ؟ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْحَبْسُ أَجْدَرُ

فصل من كتاب الحجر والإكراه

٦٣٢- وَكَالْطُّفْلِ مَحْجُورٍ سِوَى مَا سَيُذَكَّرُ

زَوَاجٌ طَلَاقٌ وَالْعَتَاقُ التَّقَرُّرُ

٦٣٣- بِمَا فِيهِ رَدْعٌ حِجَّةٌ ثُمَّ عُمْرَةٌ

قِرَانٌ بِهِذِي أُمٌّ وَلَدٌ تُصَيَّرُ

٦٣٤- وَلَمْ يَنْقُ لِأَبَا عَلَيْهِ وَلَايَةٌ

وَلَا لَوْصِيٍّ فَهِيَ عَشْرٌ تُسَطَّرُ

٦٣٥- وَتَدْيِيرُهُ إِنْصَاءٌ جَازٌ قُرْبَةٌ

وَبِالصَّوْمِ . . لَا بِالْمَالِ؛ قَالُوا: يُكْفَرُ^(١)

٦٣٥/* زَكَاةٌ وَتَدْيِيرٌ وَيَسْعَى لِمَوْتِهِ

وَإِنْصَاءٌ شَهْرٌ وَالصَّيَامُ الْمُكْفَرُ

(١) قال الشارح: وقد استخرت الله في نظم بيت واحد جامع لما

اشتمل عليه هذا البيت وما فاتته؛ فقلت ناطقاً على أبياته

الثلاثة . . فذكر ما يليه .

وإنما لم أرقمه !! لتضمنه ما رقمته للناظم رحمه الله .

٦٣٦- وَلَمْ يُعْطِهِ مَالًا لِحَجِّ تَقْلٍ
وَمَنْ يَدَّعِي إِقْرَارَهُ قِيلَ يُحْجَرُ^(١)
٦٣٧- أَوْ الْبَيْعِ وَالْمَحْجُورُ قَالَ بِوَقْتِهِ
فَمَنْ يَدَّعِي التَّأْخِيرَ لَيْسَ يُؤَخَّرُ
٦٣٨- وَلَوْ بَاعَ وَالْقَاضِي أَجَازَ وَقَالَ (لَا
تَوَدُّ؟) فَمَا أَذَاهُ مِنْ بَعْدِ يَخْسَرُ
٦٣٩- وَإِصْلَاحُهُ رُشْدٌ بِدُونِ صِلَاحِهِ
وَيَعْقُوبُ بِالْإِثْبَاتِ الْإِذْرَاكَ يُخْبَرُ
٦٤٠- وَتَسْعُ لَهَا الْأَذْنَى وَزَدَ ثُلُثُهَا لَهُ
وَقِيلَ وَفِي الْإِمْكَانِ وَالْحَالُ يُنْظَرُ
٦٤١- وَيُحْبَسُ ذُو الْكُتُبِ الصَّحَاحُ الْمُحَرَّرُ
عَلَى الدِّينِ إِذْ بِالْكَتِبِ مَا هُوَ مُعْسَرُ
٦٤٢- وَفِي غَيْرِ مُفْتٍ مَاجِنٍ ثُمَّ جَاهِلٍ
بِطَبِّ مُكَارٍ صَدَرْنَا لَيْسَ يَحْجَرُ
* * *

(١) نقله الحصكفي هكذا:

وَمَنْ يَدَّعِي إِقْرَارَهُ قَبْلَ يُحْجَرُ
فَمَنْ يَدَّعِيهِ وَقْتُهُ فَهُوَ أَجْدَرُ

٦٤٣- وَيُمْكِنُ إِكْرَاهُ مِنَ الزَّوْجِ عِنْدَهُ
وَيَعْقُوبُ فِي تَهْدِيدِ الدَّمِ يُهْدَرُ
٦٤٤- وَفِي مَوْضِعٍ لَمْ يَمْتَنِعْ عَنْ مُحَمَّدٍ
وَبِالضَّرْبِ؛ أَوْ بِالْحَبْسِ وَالْقَيْدِ يَظْهَرُ
٦٤٥- كَ (بِغِ) وَ (أَشْتَرِ) (قِفْ) (هَبْ) (أَجِرْ) (أَبِرْ) (تَصَدَّقْ)
إِذَا مَا اسْتَوَى جِدًّا وَهَزَلًا مُغَيَّرُ
٦٤٦- وَصَحَّ فِي الْإِسْتِحْسَانِ إِسْلَامُ مُكْرِهِ
وَلَا قَتْلَ إِنْ يَرْتَدَّ بَعْدَ وَيُجْبَرُ
٦٤٧- وَمِنْ قَوْلِهِ (بِغِ ذَا) أَوْ (أَفْعَلْ مُحَرَّمًا)
فَلَمْ يَجْزِ الْبَيْعُ الَّذِي مِنْهُ يَصْدُرُ
٦٤٨- وَإِنْ يَقُلُ الْمَدْيُونُ (إِنِّي مُرَافِعٌ
لِئُبْرِيءٍ) فَالْإِكْرَاهُ مَعْنَى مُصَوِّرُ
٦٤٩- وَيُؤْجَرُ إِنْ يُقْتَلُ وَلَمْ يَزِنْ مُكْرَهَا
وَتُمْهَرُ إِنْ يَفْعَلُ، وَفِي الشُّرْبِ يُؤْزَرُ
* * *

فصل من كتاب المأذون

- ٦٥٠- وبِالسَّلَامِ، أَلْبَيْعِ، الشَّرَاءِ، أَلَرَّهْنُ يَتَجَرُّ
إِجَارَةً، أَقْرَارًا، قِرَاضًا، مُخَيَّرُ
٦٥١- وَبِ(أَدْعِ)(خَاصِمِ)(شَارِكِ)(أَشْفَعِ)(أَقِلْ)(أَعِزْ)
وَوَكَّلِ، وَ(خُذْ)، وَ(أُزْرِعْ)، وَ(زَارِعْ) فَيَنْدُرُ
٦٥٢- وَأُذْنُ لِعَبْدٍ، دَفَعَ جَانٍ، وَأَرْشُهُ
زَوَاجِ الْأِمَا لَا أَلْعَبْدِ يَعْقُوبُ يَذْكُرُ
٦٥٣- وَلَيْسَ لِهَذَا بَيْعُ نَفْسٍ وَرَهْنُهَا
وَقَرْضٌ، وَتَزْوِيجٌ، وَعِتْقٌ يُسْطَرُّ
٦٥٤- وَلَا هِبَةٌ إِلَّا تَصَدَّقَ دِرْهَمٌ
فَمَا دُونَهُ ثُمَّ الضَّيَافَةُ تُقَدَّرُ
٦٥٥- وَلَا بَأْسَ أَنْ يُهْدَى بِلُطْفِ لِصَاحِبِ
يَسِيرُ إِلَيْهِ لَا كَثِيرًا يُسِيرُ^(١)

(١) غَيْرُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ:

يَسِيرُ وَبِالْمَأْكُولِ قِيْدَ فَانْظُرُوا

- ٦٥٦- وَجَارِيَّةٌ وَالْعَرَسُ مِنْ طَعْمِ بَيْنِهِ
بِلُطْفٍ وَلَا يَنْهَى وَلَا هُوَ يَأْمُرُ
٦٥٧- وَلَوْ أَدِنَ الْقَاضِي لِفُطْلٍ وَقَدْ أَبَى
أَبُوهُ؟ يَصِحُّ الْأَذْنُ مِنْهُ فَيَتَجَرُّ
٦٥٨- وَإِقْرَارُهُ بِالْعَيْنِ لَا الدِّينِ جَائِزٌ
لِمَوْلَاهُ إِلَّا حَيْثُمَا الدِّينُ يَظْهَرُ
٦٥٩- وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ الْوَدِيعَةِ مُطْلَقًا
وَمَعَ دَيْنِهِ ذُو الدَّفْعِ بِالْمَالِ يُجْبَرُ
٦٦٠- وَلَوْ رَهَنَ الْمُخْجُورُ أَوْ بَاعَ أَوْ شَرَى
وَجَوْرَهُ الْمَوْلَى فَلَا يَتَغَيَّرُ
٦٦١- وَضَمَنَ يَعْقُوبُ الصَّغِيرَ وَدِيعَةً
وَتَحْلِيفُهُ يُفْتَى بِهِ حَيْثُ يُنْكَرُ^(١)

* * *
* *

(١) اسْتَشْبَهَ الشَّارِحُ تَغْيِيرَ شَطْرِهِ الثَّانِي لَتَقْيِيدِ الصَّغِيرِ بِالمَأْذُونِ
قَائِلًا:

وَحَلَفَهُ مَاذُونًا إِذَا هُوَ يُنْكَرُ

فصل من كتاب الغصب والشفعة

- ٦٦٢- وَمُهِلِكَ صَكَ قِيَمَةَ الصَّكِّ يَخْسَرُ
وَقِيلَ: عَلَى قَدْرِ اتِّفَاعٍ يُخْسَرُ
٦٦٣- وَأَمْرُ عَبْدٍ الْغَيْرِ هَزَّ ثِمَارِهِ
لِيَجْمَعَهَا لَا الْعَبْدُ لَوْ مَاتَ يُجْبَرُ^(١)
١٧٥/*- وَلَوْ كَانَ مَحْجُورًا صَبِيًّا فَإِنَّهُمْ
قَدْ اخْتَلَفُوا ثُمَّ الضَّمَانُ يُجْبَرُ
٦٦٤- وَمُتْلِفٌ إِحْدَى فَرْدَتَيْنِ يَسْلُمُ أَلْ
بَقِيَّةَ وَالْمَجْمُوعُ مِنْهُ يُخْضَرُ^(٢)
٦٦٥- وَمَا ذَكَرَ التَّسْلِيمَ بَعْضٌ وَبَعْضُهُمْ
لِيَعْقُوبَ مَا أَوْدَى فَقَطْ لَا يَكْثُرُ

(١) اقترح الشارح تغييره بقوله:

وَأَمْرُ عَبْدٍ الْغَيْرِ أَنْ يَرْقَ دَوْحَةً

لِيَأْكُلَ - لَا أَلْمَامُورُ - لَوْ مَاتَ يُجْبَرُ

(٢) في بعض النسخ: يَخِيرُ.

- ٦٦٦- وَأَجْرَةُ عَبْدٍ الْغَضَبِ قَالُوا لِغَاصِبٍ
وَمَنْعَ ذَاكَ قَالُوا بِالتَّصَدُّقِ يُؤْمَرُ
١٧٦/*- وَيَدْفَعُهَا فِي قِيَمَةِ قَيْلٍ مُطْلَقًا
وَتَصْحِيحُ مَنْعٍ فِي الْغَنِيِّ مُقَدَّرُ
٦٦٧- فَلَوْ نَسِيَ الْحِرَفَاتِ يَضْمَنُ نَقْصَهَا
وَلَوْ نَسِيَ الْقُرْآنَ أَوْ شَاخَ يُذَكَّرُ
٦٦٨- وَلَوْ مُسْلِمٌ قَدْ خَلَلَ الْخَمْرَ غَاصِبًا
بِمَالٍ^(١) فَرَبُّ الْخَمْرِ بِالْخَلِّ أَجْدَرُ
٦٦٩- كَذَا أَهْبُ الْمَيْتَاتِ^(٢) لَوْ كَانَ غَاصِبًا
وَدَابَعُهَا بِالْمَالِ مَا زَادَ يُقَدَّرُ
٦٧٠- وَبِالْقَمَحِ أَوْ بِالْخَيْلِ أَخْبَرَ ظَالِمًا
لِيَأْخُذَ؛ أَوْ ذَا الْمَكْسِ يَغْرَمُ مُخْبِرُ
٦٧١- وَلَوْ عَلِمَ الدَّلَالُ قِيَمَةَ سِلْعَةٍ
فَقَوَّامٌ لِلْإِسْلَامِ أَنْقَصَ يَخْسَرُ

(١) نسخة بمثل: ولعلها بملح. وما أثبتته أشمل.

(٢) في نسخة: الضَّان. وما أثبتته أعم.

٦٧٢- وَلَوْ أَخْرَجَ الْإِنْسَانُ مِنْ يَدِ طَالِبٍ
 غَرِيمًا فَلَمْ يَغْرَمْ وَلَكِنْ يُعَزَّرُ
 ٦٧٣- وَلَوْ رَفَأَ^(١) الْمَخْرُوقُ فِي الثُّوبِ خَارِقٌ
 يُغْرَمُ أَرْشَ النَّقْصِ مِنْهُ فَيُقَدَّرُ
 ٦٧٤- وَفِي طَلَبِ قَوْلِ الشَّفِيعِ مُقَدَّمٌ
 إِذَا لَمْ يَقُلْ وَقْتًا لَهُ وَيُصَوِّرُ
 ٦٧٥- وَيَأْخُذُ فِيمَا يَشْتَرِي لِصَغِيرِهِ
 أَبٌ وَوَصِيٌّ لِلْبُلُوغِ يُؤَخَّرُ
 ٦٧٦- وَمَنْ أَدْرَكَتْ مَنُكُوحَةٌ ذَاتَ شَفْعَةٍ
 تَقْدَمُ فَسَخًا أَوْ مَعَا تَتَخَيَّرُ^(٢)

(١) أصلح بالرتي.

(٢) قال الشرنبلالي في شرحه: تقديمها الفسخ مشروطٌ
 باختيارها الحَقَّين معاً مجعلاً فيتعيَّن أن يُقرأ الشطر الثاني
 هكذا:

تَقْدَمُ فَسَخًا لَوْ مَعَا تَتَخَيَّرُ
 بحرف الشرط، ولا يصحُّ بحرف التخيير.

* ١٧٧- وَلِلْبَكْرِ إِنْ يَثْبُتَ خِيَارٌ وَشَفْعَةٌ
 تُطَالِبُ حَقَّيْهَا وَبِالْفَسْخِ تَبَدُّرُ
 * ١٧٨- وَقِيلَ بِهَا أَوْ تَبَكَ مَعَهَا بِصَرْخَةٍ
 وَلَوْ ثِييًّا فَالْفَسْخُ حَتْمًا تَوَخَّرُ
 ٦٧٧- وَلِلْجَارِ فِي بَيْتٍ مِنَ الدَّارِ شَفْعَةٌ
 وَلَيْسَ لَصِيقًا كَالْحَوَانِيتِ يُذَكَّرُ
 ٦٧٨- كَمَا بَعْدَ قَسَمٍ فِي الْأَصْحِ وَإِنْ يَكُنْ
 بِحُكْمٍ فَلَا يُنْقَضُ وَالْإِطْلَاقُ يَظْهَرُ
 ٦٧٩- وَإِنْ ثَالِثٌ وَأَثْنَانِ قَبْلُ تَقَاسَمَا
 فَتَنْقُضُ حَيْثُ النِّصْفُ ثَلَاثًا يُعَيَّرُ
 ٦٨٠- وَشَفْعَةٌ أَوْ سَاطِ لِعَالٍ وَسَافِلٍ
 جَمِيعًا؛ إِذَا الْأَبْوَابُ لِلدَّرَبِ يُنْشَرُ
 * ١٧٩- وَإِنْ يُقْضَى فِيهَا بِالْجَمِيعِ لِحَاضِرٍ
 وَسَلَّمٍ، لَلَا تِي عَلَى النِّصْفِ يُقْصَرُ
 ٦٨١- وَمَا فِي بِنَاءِ شَفْعَةٍ؛ لَا وَلَا بِهِ
 وَأُمُّ الْقُرَى بِالْعَكْسِ قِيلَ يَقَرَّرُ
 ٦٨٢- وَمَنْ يَشْتَرِي دَارًا شَفِيعًا وَغَيْرُهُ
 شَفِيعٌ عَلَى عَدِّ الرُّؤْسِ تَقَدَّرُ

٦٨٣- وَقَوْلُهُمَا فِي الْبَيْعِ شَرْطُ مُقَدَّمٍ

وَقَوْلُ شَفِيعٍ لَيْسَ فِيهِ مُؤَخَّرٌ^(١)

٦٨٤- وَلَيْسَ لَهُ تَفْرِيقُ دَارَيْنِ بَيْعَتَا

وَلَوْ غَيْرَ جَارٍ فَالْتَفَرُّقُ أَجْدَرُ

٦٨٥- وَذُو الْبَيْعِ لَمْ يُشْهَدْ وَغَابَ؛ مَنْ اشْتَرَى

أَقَرَّ... فَيُعْطَاهَا إِلَى حِينٍ يَحْضُرُ

٦٨٦- وَلَيْسَ لَهُ رَدٌّ وَصَحَّ تَقَايُلُ

وَيَأْخُذُ ذِمِّيًّا وَمَا مَرَّ يُعْكَرُ

٦٨٧- وَمَا ضَرَّ إِسْقَاطُ التَّحْيِيلِ مُسْقِطًا

وَتَحْلِيْفُهُ فِي التُّكْرِ لَا شَكَّ أَنْكُرُ

* * *

(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

وَقَوْلُهُمَا فِي الْبَيْعِ شَرْطُ مُقَدَّمٍ

كَقَوْلِ شَفِيعٍ مَنْ شَرَى مَعَهُ يُنْكَرُ

١٧٢

فصل من كتاب القسمة والحيطان

٦٨٨- مِنَ الصَّاحِبَيْنِ الْوَقْفُ يُجْمَعُ أَنْظَرُ

بِدَارَيْنِ فِي مَضْرٍ عَنِ الطَّلَقِ يَقْصُرُ

٦٨٩- وَلَا يُقَسَّمُ الْبُنْيَانُ جَبْرًا وَبِالرَّضَى

يَجُوزُ، وَرَبُّ الْأَرْضِ لَيْسَ يُحْضَرُ

٦٩٠- وَمَنْ بَعْدَهَا هَلْ يَقْطَعُ الْغَضْنَ مَائِلًا

عَلَى الْجَارِ لَا أَوْلَى، وَقَدْ قِيلَ يُجْزَرُ

٦٩١- وَإِنْ جَهِلُوا قَدَرُ السَّهَامِ فَطُرْقُهُمْ

عَلَى عَدَدِ الْمَلَائِكَةِ لَا الْمَلِكِ يُخْزَرُ

٦٩٢- وَفِي شَرْبِهِمْ فِيهَا عَلَى قَدَرِ مَلِكِهِمْ

وَلَيْسَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فِيهِ تَقْدَرُ

٦٩٣- وَلَوْ قُسِمَتْ دَارٌ وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ

طَرِيقٌ وَفُتِحَ الْبَابُ فِيهَا مُعَذَّرُ

٦٩٤- وَلَمْ يَدْرِ وَقْتُ الْقَسَمِ أَنَّ طَرِيقَهُ

تَعَذَّرَ قَالُوا بِالْفَسَادِ وَقَرَّرُوا

١٧٣

٦٩٥- وَحَيْطُ لَهُ أَهْلٌ فَحَمَلَ وَاحِدٌ

وَلَا حَمْلَ فِيهِ قِيلَ لَيْسَ يُغَيَّرُ

٦٩٦- وَشِرْكُتُهُ مَنْ شَاءَ حَمَلَ مِثْلَهُ

وَلَوْ طَلَبَ الْأَذْنَى الْمَسَاوَاةَ يُؤْمَرُ

٦٩٧- وَمَا لِشَرِيكَ أَنْ يُعَلِّيَ حَيْطَهُمْ

وَقِيلَ أَلْتُعَلِّيَ جَائِزٌ فَيَعْمَرُ^(١)

٦٩٨- وَلَيْسَ لَهُمْ قَالَ الْإِمَامُ تَقَاسَمَ

بِدَرْبٍ وَلَمْ يَنْفُذْ كَذَا أَلْبَيْعُ يُذَكَّرُ

٦٩٩- وَمَا لِشَرِيكَ فَتَحُ بَابٌ بِهِ وَلَيْ

سَ لِلدَّارِ بَابٌ فِيهِ وَهُوَ الْمُخَيَّرُ

* / ١٨٠- وَلَا هَدَمَ دَارٍ قَدْ شَرَاهَا وَجَعَلَهَا

طَرِيقًا لِقُصْوَى نَافِذًا بَلْ وَيُحْظَرُ

٧٠٠- وَقَالَ (أَبْنِ دَارِي) فَأَلَا صَحَّ بِنَاؤُهُ

لِذِي الدَّارِ ثُمَّ الْمَالُ لِلْأَمْرِ يُخْضَرُ

(١) غَيَّرَهُ الشَّارِحُ هَكَذَا:

يُعَلِّي بِمَا يُعْتَادُ حَائِطُ شِرْكِهِ

وَيُطْلِقُ مِثْلَ الْمَنْعِ أَوْ هُوَ أَجْدَرُ

٧٠١- وَلَوْ مَنَعَ الرِّمَّ الشَّرِيكَ فَحَاكِمٌ

يُؤَاجِرُ فِي الْحَمَامِ ثُمَّ يُعَمَّرُ

٧٠٢- وَإِنْ شَاءَ مَنْ ذَا شَاءَ يَأْمُرُ مِنْهُمَا

وَقِيلَ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ بِالرِّمِّ يَأْمُرُ^(١)

٧٠٣- وَذُو الْعُلُوِّ لَمْ يُلْزَمْ لِصَاحِبِ سُفْلِهِ

بَنَاهُ خَلَا مِنْ هَذِهِ مِنْهُ يَضْدُرُ^(٢)

(١) غَيَّرَهُ وَمَا قَبْلَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ تَفْصِيلِ الْأَقْوَالِ وَتَعْيِينِ

الْمُخْتَارِ قَائِلًا:

وَمَمْنُوعٌ قَسَمَ عِنْدَ مَنْعٍ مُشَارِكٍ

مِنَ الرِّمِّ قَاضٍ مُؤَجِّرٍ فَيَعْمَرُ

وَيَأْذَنُ فِي هَذَا لِمَنْ شَاءَ مِنْهُمَا

وَقَوْلُهُمَا ذَا إِذْ عَلَى الْحَرِّ يُحْجَرُ

وَيُنْفَقُ فِي الْمُخْتَارِ رَاضٍ بِإِذْنِهِ

وَيَمْنَعُ نَفْعًا مِنْ أَبِي قِيلَ يَخْسَرُ

(٢) غَيَّرَهُ الشَّارِحُ هَكَذَا:

وَذُو الْعُلُوِّ يَبْنِيهِ وَيَمْنَعُ مَالِكًا

لِكَيْ قِيَمَةً أَوْ مُنْفَقًا فِيهِ يُخْضَرُ =

* / ١٨١- وَخُذْ مُنْفِقًا بِالْإِذْنِ مِنْهُ كَحَاكِمٍ
 وَخُذْ قِيمَةً إِنْ لَا وَهَذَا الْمُحَرَّرُ
 ٧٠٤- وَطَيْنٌ وَسَقْفٌ وَالْبَوَارِي جُدُوعُهُ
 هَرَادِيهِ^(١) رَبُّ السُّفْلِ لِلْكُلِّ يَحْصُرُ
 ٧٠٥- وَمَنْ لَمْ يَضُرَّ الْجَارَ يَهْدِمُ دَارَهُ
 وَيَنْصُبُ فِيهَا مَا يَشَاءُ وَيَشْجُرُ
 ٧٠٦- وَلَوْ زَرَعَ الْإِنْسَانُ أَزْزًا بِدَارِهِ
 فَلَيْسَ لِجَارٍ مَنَعُهُ لَوْ يَضُرُّ

* * *
 * *
 *

= لكن نقله عنه الشرنبلالي سهواً بذكر ما ألحقه وهو ما أضفته
 في موضعه أعلاه: * / ١٨١ . فتنبه .

فصل من كتاب المزارعة والمساقاة

٧٠٧- لَهَا عَمَلٌ أَرْضٌ وَبَذْرٌ وَأَبْقَرٌ
 وَأَوْجُهُهَا فِي سِتَّةٍ تُتَصَوَّرُ
 ٧٠٨- فَأَرْبَعَةٌ صَحَّتْ إِذَا الْأَرْضُ وَخَدَهَا
 أَوْ الْبَذْرُ مَعَهَا؛ أَوْ يُضَمُّ الْمُؤَخَّرُ
 ٧٠٩- إِلَى ذَيْنِ؛ أَوْ هَذَا، أَوْ الْأَرْضُ جَانِبُ
 وَفِي الْجَانِبِ الثَّانِي الْبَقِيَّةُ تُزْبَرُ
 ٧١٠- وَيَعْقُوبُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَنْفَرَادُهُ
 وَنُعْمَانُنَا أَصْلُ الْجَوَازِ يُعَذَّرُ
 ٧١١- وَأَرْبَعَةٌ لَوْ قَامَ كُلُّ بَوَاحِدٍ؟
 فَمَا صَحَّ هَذَا، وَالْفَسَادُ مُقَرَّرُ
 ٧١٢- وَيُفْسِدُهَا شَرْطُ الثَّنَا فِي كِرَابِهَا^(١)
 وَيَأْخُذُ تَبْنَ الْأَرْضِ قِيلَ الْمُبَدَّرُ
 ٧١٣- إِذَا سَكَّتَا عَنْهُ، وَقِيلَ: كَحَبِّهِ
 وَيَعْقُوبُ عَنْهُ بِالْفَسَادِ يُعَبَّرُ

(١) هو حرث الأرض عند تسليمها بعد انتهاء المزارعة فتكرب مرتين . =

فصل من كتاب الذبائح والصيود

- ٧٢١- صَبِيٍّ وَأُنْثَى ثُمَّ أَخْرَسُ يَنْهَرُ
وَبِالْحَمْدِ وَالتَّسْبِيحِ اللَّهُ أَكْبَرُ^(١)
٧٢٢- وَيُكْرَهُ لَفْظُ الْوَاوِ قَبْلَ وَلَمْ تَجْزُ
وَلَمْ تَجْزِ مِنْ غَيْرِ الَّذِي هُوَ يَجْزُرُ^(٢)

(١) قال الشارح: وقيد النية قد أحل به النظم؛ ولا بد منه!! ولو قال:

.....
يُسَمِّي بِتَسْبِيحِ كَحَمْدِ يُكَبِّرُ
ثم أصلحه الشارح بتقييد الصبي بالعقل والضبط، وقصد
الذكر؛ فقال:
أَلَا خَرَسُ أَنْثَى وَالصَّبِيُّ الْمُحَرَّرُ
يُسَمِّي بِذِكْرِ اللَّهِ قَصْدًا وَيَنْحَرُ

(٢) غيره الشارح بقوله:
وَيُكْرَهُ لَفْظُ الْوَاوِ قَبْلَ، وَبَعْضُهُمْ
يُحِبُّ، وَلَا يُجْزَى مِنَ الْغَيْرِ يَذْكُرُ =

- ٧١٤- وَقِيلَ: لِرَبِّ الْأَرْضِ إِنْ كَانَ زَرْعُهَا
مُرَابَعَةً، وَالْعُرْفُ أُولَى وَأَجْدَرُ
٧١٥- وَإِنْ يَنْقَضِي مَا فِي الْقَضَاءِ لِزَارِعِ
كَرَابٍ وَأَجْرٌ وَالِدَيَانَةُ أَوْفَرُ
٧١٦- وَلَوْ قَالَ (بَذَرُ الْأَرْضِ مِنْنِي) مُزَارِعُ
لَهُ الْقَوْلُ بَعْدَ الْحَصْدِ وَالْخَصْمُ يُنْكَرُ
٧١٧- وَشَرَطُ حَصَادٍ وَالِدَيَّاسُ رِفَاعُهُ^(١)
وَنَسْفٌ عَلَيْهِ جَائِزٌ وَهُوَ أَنْظَرُ
٧١٨- وَيَأْخُذُ أَرْضًا لِلْيَتِيمِ وَصِيَّةُ
مُزَارَعَةٍ إِنْ كَانَ لِلْأَرْضِ يَبْدُرُ
٧١٩- وَمَا لِلْمُسَاقِي أَنْ يُسَاقِيَ غَيْرَهُ
وَإِنْ أَذِنَ الْمَوْلَى لَهُ لَيْسَ يُنْكَرُ
٧٢٠- وَلَا زِمَةٌ فِي الْجَانِبَيْنِ وَفَسْخُهَا
لِعُذْرِ كِلَصٍّ أَوْ كَمَوْتٍ يُعْذَرُ
* * *

(١) هو نقل الزرع من الحقل إلى البيدر ويسمى (الرجاد)،
والنسف: التذرية.

٧٢٣- وَمَا ذَبَحُوهُ لِلْقُدُومِ مُحَرَّمٌ
 خَلَا الضَّيْفَ، وَأَسْمُ اللَّهِ فِي الْكُلِّ يُذَكَّرُ
 ١٨٢/*- وَفَاعِلُهُ جُمْهُورُهُمْ قَالَ: كَافِرٌ
 وَفَضْلِي وَإِسْمَاعِيلُ لَيْسَ يَكْفُرُ
 ٧٢٤- وَفِي الْبُذْنِ وَالشَّاءِ الْمَعْدَرِ ذَبَحَهَا
 بِأَيِّ مَكَانٍ لَاحَ مِنْهُنَّ يَغْفَرُ
 ٧٢٥- وَجَرَحَ جَنِينَ جَارَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ
 وَحَلَّ إِذَا مَا الْوَضْعُ وَالذَّبْحُ يَغْسُرُ
 ٧٢٦- وَمَنْ لَمْ يُصَبِّ صَيْدًا رَمَاهُ وَغَيْرُهُ
 أَصَابَ يَحِلُّ الصَّيْدُ لَا يَتَضَرَّرُ^(١)
 ١٨٣/*- وَلَوْ رَدَّ رِيحٌ سَهْمَهُ لَوَرَّاهِ
 أَوْ الْحَيْطُ؛ أَوْ صَخْرٌ فَمَا صَابَ يَحْظُرُ

١٨٤/*- وَحَلَّلَ ثَانٍ لَوْ يَمِينًا وَيَسْرَةً
 يُرَدُّ وَلَيْسَ الْأَنْحِرَافُ يُؤْتَرُ
 ٧٢٧- وَلَوْ صَابَ مِنْ سَهْمٍ وَتَنَّى فَمَاتَ لَا
 يَحِلُّ وَخَصَّ الصَّيْدُ مِمَّنْ مِنْهُ يُخْصَرُ
 ٧٢٨- وَلَوْ هَيَّأَ الْإِنْسَانُ لِلصَّيْدِ أَرْضَهُ
 وَرَدَّدَ فِيهَا الْمَاءَ حَيْثُ يُبْحَرُ
 ٧٢٩- فَصَاحِبُهَا أَيْضًا أَحَقُّ بِمَا بِهَا
 مِنَ السَّمَكِ الْمُحْبُوسِ حِينَ يَقْصَرُ^(١)
 ٧٣٠- وَجَازَتْ^(٢) مِنَ الْمَاءِ الْمُنْجَسِ عَيْنُهُ
 وَلَوْ أُرْسِلَتْ فِيهِ إِلَى حِينَ تَكْبُرُ
 ٧٣١- وَيُؤْكَلُ مَا فِي بَطْنِ طَافٍ لَاقَةٍ
 وَمَا ظَهَرُهُ يَغْلُو وَمَا لَيْسَ يَغْمَرُ

(١) اقترحه الشارح هكذا:

فَإِنْ كَانَتْ الْأَسْمَاكَ تُؤْخَذُ مِنْهُ لَا

بصَيْدٍ قَرَبُ الْأَرْضِ لِلْغَيْرِ يَحْظُرُ
 وَخَيْرٌ بَيْنَ عَجْزِهِ وَهَذَا: بِصَيْدٍ قَرَبُ الْأَرْضِ بِالْمِلْكِ يَطْفَرُ.

(٢) اقترح الشارح تغييرها بـ (وَحَلَّ) بدل (جازت)، والضمير
 عائد على السمك.

= والمراد بالجزار الذابح.

(١) غَيْرُهُ لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى لَفْظِ الْمَنْقُولِ؛ فَقَالَ:

وَمَنْ لَمْ يُصَبِّ صَيْدًا رَمَاهُ وَغَيْرُهُ

أَصَابَ يَحِلُّ الصَّيْدُ لَا يَتَضَرَّرُ

٧٣٢- وَمَا مَاتَ فِي مَاءٍ لَشِدَّةِ بَرْدِهِ
فَقَوْلَانِ أَوْ لِلْحَرِّ، وَالْحِلُّ أَظْهَرُ^(١)
٧٣٣- وَإِذَا سَأَلَ بَارِ شَرْطُ حِلِّ أَصْطِيادِهِ
وَمَنْ أَكَلَهُ لَا الْكَلْبُ لَا يَتَضَرَّرُ^(٢)
٧٣٤- وَتَمْلِكُكَ عُضْفُورٌ لَوَاجِدِهِ أَجْزُ
وَإِعْتَاقُهُ بَعْضُ الْأَيْمَةِ يُنْكَرُ
٧٣٥- وَإِنْ يَلْقَاهُ مَعَ غَيْرِهِ جَازَ أَكْلُهُ
كَقَشْرِ لِرْمَانٍ رَمَاهُ الْمَقْشَرُ

(١) اقترح الشارح تغيير هذين البيتين:
وَمَا أَكَلَ الطَّافِي وَمَا ظَهَرَهُ عَلَا
وَمَا رَأَسَهُ أَوْ نِصْفُهُ لَيْسَ يُغْمَرُ
وَيُمْنَعُ طَافٍ دُونَ مَيِّتٍ لِبَرْدِ مَا
وَحَرٍّ وَلَا يَزْوَى، وَيُؤْكَلُ أَظْهَرُ
والطافي فاعل «أكل»، أي: وحل ما أكله الطافي.

(٢) اقترح تغييره ليدفع التباسه بحكم الكلب قائلاً:
وَإِذَا سَأَلَ بَارِ شَرْطُ حِلِّ وَأَكْلُهُ
يُخَالِفُ أَكَلَ الْكَلْبِ لَا يَتَضَرَّرُ

٧٣٦- وَقَدْ حَلَّلَا لَحْمَ الْبَغَالِ وَأُمُّهَا
مِنْ الْخَيْلِ قَطْعًا، وَالْكَرَاهَةُ تُذَكَّرُ
٧٣٧- وَمَا مَاتَ لَا تَطْعُمُهُ كَلْبًا فَإِنَّهُ
خَيْبَتْ حَرَامٌ نَفْعُهُ مُتَعَذِّرُ
٧٣٨- وَإِنْ يَنْزُ كَلْبٌ فَوْقَ عَنَزٍ فَجَاءَهَا
نِتَاجٌ لَهُ رَأْسُ الْكِلَابِ فَيَنْظُرُ
٧٣٩- فَإِنْ أَكَلَتْ لَحْمًا فَكَلْبٌ جَمِيعُهَا
وَإِنْ أَكَلَتْ تَبَنًا فَذَا الرَّأْسُ يُبْتَرُ
٧٤٠- وَيُؤْكَلُ بَاقِيهَا، وَإِنْ أَكَلَتْ لِيَذَا
وَذَا فَأَضْرِبْنَهَا وَالصِّيَاحُ يُخَبَّرُ
٧٤١- وَإِنْ أَشْكَلَتْ فَأَذْبَحْ، فَإِنْ كَرِشَهَا بَدَا
فَعَنَزٌ، وَإِلَّا فَهِيَ كَلْبٌ فَيُطْمَرُ

* * *
* *
*

فصل من كتاب الأضحية

- ٧٤٢- وَفِي الضَّأْنِ وَالْمَعَزِ الْمَذْكُورُ أَجْدَرُ
وَفِي نَوْعِي الْبُذْنِ الْمُؤَنَّثِ أَفْخَرُ
٧٤٣- وَفَرْدُهُمَا أَوْلَى مِنَ السَّبْعِ مِنْهُمَا
وَلَمْ يَكْ ذَاكَ السَّبْعُ أَغْلًا وَأَجْدَرُ
٧٤٤- وَمَا تُجْزَىءُ الْخُثْيُ وَتُجْزَىءُ بِالَّتِي
يُرَى صُوفُهَا قَبْلَ الْأَوَانِ يُنْتَرُ
٧٤٥- وَلَوْ أَوْجَبَ الْإِنْسَانُ عَشْرًا فَقِيلَ لَمْ
يَجِبْ عِنْدَهُ غَيْرُ اثْنَتَيْنِ وَيُنْظَرُ^(١)
٧٤٦- وَبِالْيَدِ أَوْلَى أَنْ يُذَكِّي ذَبْحَهُ
وَتَقْوِيضُهُ إِذْ مَا عَلَى الذَّبْحِ يَقْدَرُ

(١) غيَّره الشارح بقوله:

وَبِثْنَيْنِ مِمَّنْ أَوْجَبَ الْعَشْرَ أَلْزَمُوا
وَتَصْحِيحُ إِنْجَابِ الْجَمِيعِ الْمُحَرَّرُ

- ٧٤٧- وَلَوْ ذَبَحَا شَاةً مَعًا وَكِلَاهُمَا
فَمَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَالشَّاةُ تُهَجَرُ^(١)
٧٤٨- وَلَوْ تَرَكَ الذَّكَرَ الْوَكِيلُ تَعْمُدًا
فَلِلْأَمْرِ الْمَأْمُورِ بِالْقِيَمَةِ أَجْبَرُوا
٧٤٩- يُضَحِّي وَلَمْ يَأْكُلْ؟ فَإِنْ مَرَّ وَقْتُهَا
تَصَدَّقَ بِالْمَقْبُوضِ لَا يَتَأَخَّرُ^(٢)
٧٥٠- وَعَنْ مَيْتٍ ضَحَّى وَمَا تَمَّ أَمْرُهُ
فَيَفْعَلُ فِيهَا مِثْلَ مَا مِنْهُ يَصْدُرُ^(٣)

(١) قال الشارح: ولو قال المصنف بعد «مَعًا»: ثُمَّ وَاحِدٌ أَخْلَ
بـ (باسم الله) - أو (بذكر الله) - لكان أولى. انتهى.

وعليه يكون البيت هكذا:

وَلَوْ ذَبَحَا شَاةً مَعًا ثُمَّ وَاحِدٌ
أَخْلَ بـ «باسم الله» فَالشَّاةُ تُهَجَرُ

(٢) اقترح الشارح إيضاحه وما قبله هكذا:

وَقِيَمَتُهَا ضَمَّنَ وَكَيْلًا لِتَرْكِه
بِعَمْدٍ وَأُخْرَى يَشْتَرِي ثُمَّ يَنْحَرُ
وَيُمْنَعُ أَكْلًا ثُمَّ إِنْ مَرَّ وَقْتُهَا

فَقِيَمَتُهَا كَاللَّحْمِ يَخْوِيهِ مُفْقِرُ

(٣) اقترح الشارح إبداله ليشمل الأمر وعدمه؛ مع الإشارة إلى =

٧٥١- وَإِنْ يَتَصَدَّقَ عَنْهُ بِاللَّحْمِ كُلِّهِ
فَمِنْ قِيَمَةِ هَذَا التَّصَدُّقِ أُوجِرُ
٧٥٢- وَإِنْ يَشْتَرِي مِنْهَا ثَلَاثًا ثَلَاثَةً
وَأَشْكَلَ فَالْتَّوَكُّلُ بِالذَّبْحِ يَخْسَرُ
٧٥٣- وَضَحَّى غَنِيٌّ بِأَنْتَيْنِ لِنَفْسِهِ
فَبَغَضَهُمْ مَا زَادَ لَحْمًا يَصِيرُ
٧٥٤- وَمِنْ مَالِ طِفْلِ فِي الصَّحِيحِ اخْتِلَافُهُمْ
وَمِنْ ذِي غَنَى لَا أَيْ أَبٍ وَهُوَ أَظْهَرُ^(١)
٧٥٥- وَوَاهِبُ شَاةٍ رَاجِعٌ بَعْدَ ذَبْحِهَا
فَتُجْزَى مَنْ ضَحَّى عَلَيْهَا وَيُوجَرُ

= المختار في الوجهين بجعله هكذا:

وَعَنْ مَيْتٍ بِالْأَمْرِ أَلْزَمَ تَصَدَّقًا

وَالْأَفْكَلُ مِنْهَا وَهَذَا الْمَخِيرُ

(١) أصلحه الشارح هكذا:

وَمِنْ مَالِ طِفْلِ فَالصَّحِيحُ سُقُوطُهَا

وَعَنْ أَبِيهِ فِي حَقِّهِ وَهُوَ أَظْهَرُ

لكن عتب عليه الشرنبلالي تعبيره بـ«الصحیح»! والأحسن
أن يقول «الأصح» ليفيد أن ما يقابله صحيح أيضاً.

٧٥٦- وَمَا جَازَ عَنْ يِعْقُوبَ فِيهَا رُجُوعُهُ
وَفِي مُتَعَةٍ أَوْ فِي جَزَاءٍ فَيَذْكُرُ^(١)
٧٥٧- وَإِنْ فِي شِرَا شَاةٍ يُوكَّلُ فَاشْتَرَى
مِنْ الْمَعْرِزِ لَمْ يَضْمَنْ وَلَوْ قَادَ يَخْسَرُ^(٢)
٧٥٨- وَلَوْ غَيَّرَ أَلْوَانَ لَيْسَ بِضَامِنٍ
وَفِي قَرْنِهَا وَالْعَيْنِ يُعْطَى الْمَغِيرُ^(٣)

(١) غيَّره الشارح مع ما قبله قائلاً:

وَيُجْزَى مَوْهُوبًا وَلَوْ عَادَ وَاهِبٌ

وَعَنْ مُتَعَةٍ أَوْ عَنْ جَزَا حَيْثُ يَنْحَرُ

وَقِيَمَةُ مَذْبُوحٍ عَلَيْهِ تَصَدَّقُ

بِهَا فِي الْجَزَا، وَالْعَوْدُ يِعْقُوبُ يُنْكَرُ

(٢) غيَّره الشارح قائلاً:

وَيُكْنَلُ شِرَاءُ الشَّاةِ لِلْعَنْزِ إِنْ شَرَى

يَصِحُّ خِلَافَ الْعَكْسِ وَالْقَوْدَ يَخْسَرُ

(٣) اقترح الشارح جعله هكذا:

وَلَوْ قَالَ (سَوْدَاءَ) فَغَيَّرَ صَحَّ لَا

إِذَا كَانَ فِي قَرْنَا وَعَيْنَا يُغَيَّرُ

٧٥٩- وَصَمْعَاءُ وَالْحَوْلَاءُ قَرْنَاءُ مُجْزَىءٌ

وَعَقْصَاءُ لَا أَلْعَجْفَاءُ عَمِيَاءُ أَعْوَرٌ^(١)

٧٦٠- وَعَرْجَاءُ وَالسَّكَّاءُ جَذًا مَرِيضَةٌ

وَهَتْمَاءُ وَالْمُقْطُوعُ أُذْنًا وَأَبْتَرٌ^(٢)

فصل من كتاب الكراهية

٧٦١- وَيَبِغُ كُلُّ شَعِيرٍ مِنْ أَبَاعِرَ تَبْعُرُ
وَشَاةٌ فَقَطٌ لَا أَلْخَنِي حِينَ يُطَهَّرُ

٧٦٢- وَيَكْرَهُ تَرِياقٌ وَجُوزٌ يَبِغُهُ
وَمَا لِلشِّفَا أَكُلُ الْقَنَافِذِ يُغْفَرُ^(١)

٧٦٣- وَفِي غُدَدٍ وَالْأَنْثَيْنِ مَثَانَةٌ
حَيَا ذَكَرٍ ثُمَّ أَلْمَرَارَةُ تُزْبَرُ

٧٦٤- كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ وَقِيلَ بِحُرْمَةٍ
لَأَنَّ أَلْدَمَ أَلْمَسْفُوحَ مَعَهَا مُقَرَّرٌ^(٢)

* * *
* *
*

= لكن استحسنه الشرنبلالي هكذا:

وَقَيْدٌ لَوْنًا بِالْبَيَاضِ وَشِبْهِهِ

فَأَسْوَدُهُ لِلْمُشْتَرِي يَتَقَرَّرُ

(١) الصَّمْعَاءُ: صغيرة الأذنين، العقصاء: المكبوبة القرون إلى
جهة الأذن، العجفاء: الهزيلة.

(٢) السَّكَّاءُ: لا أذن لها خلقة، الجذًا: التي ييس ضرعها؛ أو
انقطع لبنها من آفة. الهتماء: لا أسنان لها، الأبتَر: مقطوع
الذنب.

(١) غَيَّرَهُ الشَّارِحُ هكَذَا:

وَمَا حَلَّ تَرِياقٌ بِهِ لَحْمٌ حَيَّةٌ
وَيَكْرَهُهُ أَلْعَمَانُ وَالْبَيْعُ يُغْفَرُ

وَلَا حَلَّتْ أَلْحَيَاتُ مَعَ لَحْمٍ قُنْفُذٍ
بِقَوْلِ الْأَطْبَاءِ (أَلْشِّفَا فِيهِ يُخَصَّرُ)

(٢) اقترح الشارح تغيير شرطه الثاني هكذا:

- ٧٦٥- وَفِي جُنْبٍ لَا حَائِضٍ غَيْرُ غَاسِلٍ
يَدِيهِ وَفَاهُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ يُنْكِرُ
٧٦٦- وَحَرَّمَ نَتْنُ اللَّحْمِ لَا الزَّيْتُ أَكَلُهُ
وَلَا لَبَنٌ دُهْنٌ وَسَمْنٌ يُعَمَّرُ
٧٦٧- وَيُغْسَلُ لَحْمُ الْقَدْرِ مِمَّا تَنَجَّسَتْ
وَيَحْرُمُ مَهْمَا كَانَ وَالْقَدْرُ تَنَغَّرُ^(١)
٧٦٨- وَزَادَ رِفَاقٍ أَكَلُهُمْ مَتَفَاوِثُ
يَجُوزُ وَحَمْلُ الْبَعْضِ مِنْهُمْ مُعَذَّرُ
٧٦٩- وَيَبْدَأُ (بِاسْمِ اللَّهِ) أَوَّلَ أَكْلِهِ
إِذَا كَانَ مِنْ حِلٍّ وَبِالْحَمْدِ يَجْهَرُ^(٢)

.....
وَلَا كُزْرَةَ لِلْمَطْبُوخِ مَعَهَا يُقَرَّرُ

(١) تغلي.

(٢) زاد إيضاحه الشارح حيث أبدله بقوله:

رُسْنٌ أَبْتَدَأَ أَكْلَ الْحَلَالِ مُسَمِّياً
وَحَتَمَ بِحَمْدِ ثُمَّ فِي الْغَضَبِ يَذْكُرُ
أي: يذكر الحمد.

- ٧٧٠- وَلَيْسَ لِضَيْفٍ أَنْ يُتَاوَلَ لُقْمَةً
لِضَيْفٍ بِلَا إِذْنٍ وَجَوَزَ الْأَكْثَرُ
٧٧١- وَدَعَاوَةُ ذِمِّيٍّ يَحِلُّ جَوَابُهَا
لَأَنَّ بِهِ ضَرْباً مِنَ الْبِرِّ يُنْشَرُ
٧٧٢- وَلَا بَأْسَ فِي دُرٍّ لِبَاساً وَتَكَّةً
وَزِرٍّ حَرِيرٍ فِي لِبَاسٍ يُزَرَّرُ
٧٧٣- وَنَصَّ عَلَى زُرٍّ الْقَمِيصِ مُحَمَّدٌ
وَيَعْنُوبُ يَنْهَى فِي الْحَرِيرِ وَيُنْكِرُ
٧٧٤- وَبِالْيَشْمِ قَدْ قِيلَ: أَلْتَحْتُمُ جَائِزُ
وَحَرَّمَهُ قَوْمٌ، وَمَا مَرَّ أَشْهَرُ
☆/١٨٥- [و] قَدْ حَقَّقَ النُّعْمَانُ زَاهِدُ عَصْرِهِ
مَقَالاً لَهُ كُلُّ الْأَيَّامَةِ يُؤَثِّرُ^(١)

- (١) قال الشرنبلالي: مسألة مهمة لا توجد في كل الكتب ويعز وجودها، وبها تتخلص الأمة من نسبتها إلى ارتكاب محرم أو مكروه بلبس الأحمر!!... وقد نظمتها في سنة ست وستين وألف فقلت: فذكرها.

* ١٨٦- كَذَا مَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ وَصَحْبُهُمْ
يَجُوزُ لَنَا لُبْسُ الْمُعْصَرِ فَأَشْكُرُوا
* ١٨٧- بِنَصِّ كِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ بِسَنَةِ
رَوَتْهَا الثَّقَاتُ أَلَسْتُ عَنْهَا وَحَرَّرُوا
٧٧٥- وَلَا يُكْرَهُ الدِّيْبَاجُ لُبْسًا بِحَائِلٍ
عَنِ الصَّدْرِ يُرَوَى كَأَسْتِنَادٍ يُصَدَّرُ
* ١٨٨- وَفِي كَلَّةٍ^(١) الدِّيْبَاجُ فَالْتَّوَمُ جَائِزٌ
وَفِي «قُتَيْبَةٍ» ف «الْمُنْتَقَى» ذَا مُسْطَرٍّ
٧٧٦- وَعِنْدَ الْوَكِيلِ الْحَيْضُ مِثْلُ مُوَكَّلٍ
وَيُكْرَهُ وَطَىءٌ حَلٌّ وَالْعَرَسُ تَنْظَرُ
٧٧٧- وَيُكْرَهُ فِي الْحَمَّامِ تَغْمِيزُ خَادِمٍ
وَمَنْ شَاءَ تَنْوِيرًا فَقَالُوا يُنَوِّرُ
* ١٨٩- وَغَمَزَ بِحَمَّامٍ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ
مِنْ الْخَادِمِ أَمْنَعُهُ، وَمَنْ يَتَأَزَّرُ
* ١٩٠- فَمِنْ تَحْتِهِ أَمْنَعُهُ وَجَوَّزُهُ فَوْقَهُ
إِذَا مَا كَثِيفًا كَانَ وَالتَّرْكُ أَحْيَرُ

(١) هي كالناموسية في زماننا.

* ١٩١- وَلِلْجَنْبِ التَّنْوِيرُ يُكْرَهُ عِنْدَنَا
وَبِالنَّفْسِ يَطْلُبُهُ وَبِالْغَيْرِ يُحْظَرُ
٧٧٨- وَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامُ بِالْغُسْلِ غُدُوَّةً
وَحَلَّ بِهِ حَلُّ الْأَزَارِ وَيُغْصَرُ^(١)
٧٧٩- وَقَدْ قِيلَ حَلَّتْ الرُّأْسُ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ
يُحِبُّ وَبَعْضُ بِالْجَوَازِ يُعْبَرُ
٧٨٠- وَلَا يَشْتَرِي جُوزَ الْقِمَارِ وَيَبْضُهُ
وَلَا مِلْكٌ فِيهِ لِلَّذِي هُوَ يَقْمُرُ
* ١٩٢- وَلَا بَأْسَ بِالْشُّطْرَنْجِ وَهِيَ رِوَايَةٌ^(٢)
عَنِ الْحَبْرِ قَاضِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ تَوَثَّرُ
٧٨١- وَيُكْرَهُ طِينُ الْأَكْلِ بَيْعًا وَخَاتَمٌ
حَدِيدٌ وَصَفَرٌ وَالْكَبِيرُ الْمُصَوَّرُ

(١) اقترح الشارح تغيير الشطر الثاني مشيراً إلى الاختلاف
ليجعله هكذا:

.... وَفِي حَلِّ أَزْرٍ فِيهِ خُلْفٌ مُسْطَرٌّ

(٢) وأنت خبير بأن المذهب منع اللعب به كغيره (شربلالي).

٧٨٢- وَدِيْبَا جَهْ أَلْبَيْتِ الْعَتِيقِ عَتِيقَةً

تُبَاعُ وَبِالْأَثْمَانِ تُكْسَى وَتُعْمَرُ
٧٨٣- وَلِلصُّلَحِ جَارَ الْكَذْبِ أَوْ دَفَعَ ظَالِمٍ

وَأَهْلٍ لِيَرْضَى، وَالْقِتَالِ لِيُظْفَرُوا
٧٨٤- وَذِكْرُ مَسَاوِي الشَّخْصِ لَيْسَ بِغَيْبَةٍ

إِذَا كَانَ مُهْتَمًّا لَهُ حِينَ يَذْكُرُ
٧٨٥- وَلَا أَهْلٌ مِصْرٍ حِينَ يُقْصَدُ بَعْضُهُمْ

وَلَا فِي مُصَلٍّ بَانَ مِنْهُ التَّضَرُّرُ
٧٨٦- وَيَقْسُقُ مُعْتَادُ الْمُرُورِ بِجَامِعٍ

وَمَنْ عَلَّمَ الْأَطْفَالَ فِيهِ وَيُؤَزَّرُ
٧٨٧- وَمَنْ قَامَ إِجْلَالًا لِشَخْصٍ فَجَائِزُ

وَفِي غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ بَعْضٌ يُقَرَّرُ
٧٨٨- وَجَوْرَ نَقْلِ أَلْمِيَّتِ الْبَعْضُ مُطْلَقًا

وَعَنْ بَعْضِهِمْ مَا فَوْقَ مِائَتَيْنِ يُحْظَرُ
٧٨٩- وَأَثُوبُ مِنْ ذِكْرِ الْقُرْآنِ أَسْتِمَاعُهُ

وَقَالُوا: ثَوَابُ الطِّفْلِ لِلطِّفْلِ يُحْصَرُ
٧٩٠- وَدَرْسُكَ بَاقِي الذِّكْرِ أَوْلَى مِنَ الصَّلَاةِ

نَفْلًا وَدَرْسُ الْعِلْمِ أَوْلَى وَأَنْظَرُ

٧٩١- وَقَدْ كَرَّهُوا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَنَحْوُهُ

لِإِعْلَامِ خَتَمِ الدَّرْسِ حِينَ يَقَرَّرُ
٧٩٢- وَذُو سِلْعَةٍ ظَنَّ الشِّفَاءَ بِقَطْعِهَا

إِذَا مَا نَجَا مِنْهَا سِوَاهُ فَتَبَتَّرُ
٧٩٣- وَلَا بَأْسَ بِالْأَسْفَارِ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ

وَلَوْ قَرَّبَ الْوَقْتُ الْمُحَرَّرُ يُحْجَرُ
٧٩٤- وَيُكْرَهُ أَنْ تَسْعَى لِإِسْقَاطِ حَمَلِهَا

وَجَارَ لِعَذْرِ حَيْثُ لَا يَتَصَوَّرُ
٧٩٥- وَمَنْ قَالَ (لَا تَأْتُمْ) وَأَسْقَطَ قَوْلَهُ

يَقُولُ كَأَنَّهُمُ الْقَتْلُ أَوْ حِينَ يُقَدَّرُ
٧٩٦- فَإِنْ أَسْقَطَتْ مِثْنًا فِي السَّقَطِ غَرَّةٌ^(١)

لِوَالِدِهِ مِنْ عَاقِلٍ الْأُمُّ يُحْضَرُ
٧٩٧- وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْقَى مَعَ الشَّمْسِ فَيُلْقَى^(٢)

لِيَهْلِكَ فِيهِ الدُّودُ؛ قَالُوا وَعَبَرُوا

(١) خمس مئة درهم تؤخذ في سنة واحدة .

(٢) بذر القز .

٧٩٨- وَلِلزَّوْجَةِ التَّسْمِينُ لَا فَوْقَ شَبْعِهَا

وَمِنْ ذِكْرِهَا التَّعْوِيدُ لِلْحُبِّ تَحْظَرُ
٧٩٩- وَلِلْغَزْوِ ضَرْبُ الطَّبْلِ بِالْأَجْرِ جَائِزٌ^(١)

وَأَخَذُ مَعْنَى دُونَ شَرْطٍ مُقَرَّرُ
٨٠٠- وَضَرْبُ عَيْدِ الْغَيْرِ جَازٌ بِأَمْرِهِ

وَمَا جَازَ فِي الْأَحْرَارِ وَالْأَبْ يَأْمُرُ
٨٠١- وَفِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ يُكْرَهُ كَحْلُهُمْ

وَلَا بَأْسَ بِالْمُعْتَادِ خَلْطًا فَيَغْفَرُ^(٢)
٨٠٢- وَرَبَّمَا قَالُوا يَثَابُ بِفِعْلِهِ وَلَا شَكَّ

مَنْ بَرَّ الْمَسَاكِينَ يُؤْجَرُ
٨٠٣- وَبَعْضُهُمُ الْمُخْتَارُ فِي الْكَحْلِ جَائِزٌ

لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ فَهُوَ الْمُقَرَّرُ
٨٠٤- وَمَنْ رَامَ يَزْنِي قَاهِرًا وَهُوَ مُحْصَنٌ

فَمَحْرَمُهَا بِالْقَتْلِ فِي الْحَالِ يُعْذَرُ

(١) اقترح الشارح تغييره ليشمل القفول من الغزو ليكون هكذا:
لِغَزْوٍ وَقَتْلٍ طَابَ أَجْرُ مُطْبَلٍ.

(٢) في بعض النسخ: وَيُؤْجَرُ، وفي بعضها: يَتَعَفَّرُ.

٨٠٥- وَقَتْلُهُمَا إِنْ وَاَفَقَتْ قِتْلَ جَائِزٌ^(١)

وَفِي الْأَجْنَبِيِّ فِي الْحُكْمِ أَيْضًا مُسَطَّرُ
٨٠٦- وَفِي اللَّصِّ إِنْ يَنْقُبَ وَصَاحَ بِهِ فَلَمْ

يَقِرَّ وَذَا شَرْطٌ فَلَا يَتَغَيَّرُ
١٩٣/*- كَذَا سَارِقٌ وَالْمَالُ عَشْرُ فَصَاعِدًا

وَقَبْدَهُ الْقَاضِي^(٢) بِمَنْ كَانَ يُشْهَرُ
١٩٤/*- وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَخْصَانَ وَالزَّجَرَ بَعْضُهُمْ

وَلَيْسَ بِحَدِّ قَتْلٍ ذَا فَتَدَبَّرُوا
١٩٥/*- وَأَفْتُوا بِتَحْرِيمِ الْحَشِيشِ وَحَرْقِهِ

وَتَطْلِيْقِ مُحْتَشٍّ لَزَجَرٍ وَقَرَّرُوا
١٩٦/*- لِبَائِعِهِ التَّادِيْبَ، وَالْفِسْقُ أَثْبَتُوا

وَرَزْدَقَةُ لِلْمُسْتَحِلِّ وَحَرَّرُوا

(١) قال الشرنبلالي: كان ينبغي للمصنف رحمه الله أن لا يعبر
بصيغة التمرىض فيبدل النظم هكذا:

وَقَتْلُهُمَا إِنْ وَاَفَقَتْ فَهُوَ جَائِزٌ

(٢) المراد قاضي خان.

☆/١٩٧- وَيُمْنَعُ مِنْ بَيْعِ الدُّخَانِ وَشُرْبِهِ
وَشَارِبُهُ لَا شَكَّ فِي الصَّوْمِ يُفْطِرُ
☆/١٩٨- وَيَلْزَمُهُ التَّكْفِيرُ لَوْ ظَنَّ نَافِعًا
كَذَا دَافِعًا شَهَوَاتِ بَطْنٍ فَقَرَّرُوا

* * *
* *
*

فصل من كتاب الشرب والأشربة

- ٨٠٧- وَلَيْسَ يُعَارُ الْمَا؛ وَلَا هُوَ يُؤْجَرُ
وَمَا فِيهِ تَمْلِيكَ، وَلَا هُوَ يُمَهَّرُ
٨٠٨- وَلَا الرَّهْنُ وَالْقَرْضُ التَّصَدُّقُ جَائِزٌ
وَلَا الْبَيْعُ بَلْ فِيهِ الْإِبَاحَةُ تُذَكَّرُ
٨٠٩- وَ(بِعْتُكَ أَرْضِي ذِي) وَ(بِعْتُكَ شَرَبَهَا
بِالْفِ) فَعَنْ بَعْضِ الْمَشَايخِ تُذَكَّرُ^(١)
٨١٠- وَلَوْ بَاعَهُ أَرْضًا وَشَرَبًا لِغَيْرِهَا
يَصَحُّ، وَفِي إِجَارِهَا الْفَرْقُ نِيرُ^(٢)

(١) أصلحه الشارح وألحق به لبيان أوجهه بيتين هما:

وَ(بِعْتُكَ أَرْضِي ذِي وَبِعْتُكَ شَرَبَهَا

بِالْفِ) فَمَنْعَ دُونَ خُلْفٍ مُحَرَّرٍ

وَ(بِعْتُكَ أَرْضِي ذِي بِالْفِ وَبِعْتُكَ

لَهَا الشَّرْبُ) فِيهَا الْخُلْفُ حَقًّا مُسَطَّرٌ

(٢) قال الشرنبلالي: تنبيه على الصحيح لزم تغيير الشطر الثاني =

- ٨١١- وَسَاقٍ بِشَرْبِ الْغَيْرِ لَيْسَ بِضَامِنٍ
وَضَمَّنَهُ بَعْضٌ، وَمَا مَرَّ أَظْهَرُ
- ٨١٢- وَلَوْ رَدَّهٗ يَسْقِي مِرَارًا بِضَرْبِهِ
أَوْ الْحَبْسِ لَوْ شَاءَ الْإِمَامُ يُعَزَّرُ^(١)
- ٨١٣- وَدَعَاؤُهُ دُونَ الْأَرْضِ فِيهَا صَحِيحَةٌ
وَيَقْضِي بِهِ إِنْ بِالْشُّهُودِ يُنَوَّرُ^(٢)

= من نظم المؤلف رحمه الله تعالى فقلت:

وَلَوْ بَاعَهُ أَرْضًا وَشَرَبًا لِغَيْرِهَا
فَمَنْعُ كَالْإِجَارِ الصَّحِيحِ الْمَحَرَّرِ
فلا فرق على الصحيح بينهما. والإشارة إلى الفرق على
الضعيف.

(١) اقترح الشارح تغييره ليكون أوضح وأحسن فيقول:

وَمَنْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ مِنْهُ مُكْرَرًا
فَبِالضَّرْبِ أَوْ بِالْحَبْسِ ذُو الْأَمْرِ يَزْجُرُ

(٢) غيَّره الشارح هكذا:

بِأَرْضٍ لِي نَهْرٌ فَأُثْبِتَ مُدَّعٍ
بِهِ شَرْبَ يَوْمٍ مِنْ ثَلَاثِينَ يَظْفَرُ

- ٨١٤- وَمَا جَوَّزُوا أَخَذَ التُّرَابِ الَّذِي عَلَى
جَوَانِبِ نَهْرٍ دُونَ إِذْنٍ يُقَرَّرُ
- ٨١٥- وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ الطُّرُقَ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ
فَلَا بَأْسَ بِالتَّحْمِيلِ مِنْهُ يُعْبَرُ
- * ١٩٩- وَمَرَمِي تَرْبٍ مِنْ بَوَاطِنِ أَنْهَرٍ
عَلَى حَافَتَيْهَا أَخَذَهُ الْبَعْضُ يَخْصُرُ
- * ٢٠٠- لِوَضَائِعِهِ أَنْ لَا يَضُرَّ وَبَعْضُهُمْ
يَرَى بِاشْتِرَاكِ وَالْإِبَاحَةِ أَظْهَرُ
- * ٢٠١- كَذَا الطُّرُقُ فِي أَيَّامٍ وَحَلٍ وَرَدْعَةٍ
وَإِنْ يَتِمَّ كُنْ لَا إِذَا يَتَضَرَّرُ
- ٨١٦- وَلَوْ حَفَرُوا نَهْرًا وَأَلْقَوْا تُرَابَهُ
بِأَرْضٍ لِشَخْصٍ وَهِيَ لِلْمَاءِ مَعْبَرُ^(١)
- ٨١٧- فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ نَقْلُ مَا فِي حَرِيمِهِ
وَفِي الْغَيْرِ رَبُّ الْأَرْضِ بِالنَّقْلِ يَأْمُرُ

(١) البيت عند الحصكفي هكذا:

وَلَوْ حَفَرُوا نَهْرًا وَأَلْقَوْا تُرَابَهُ
فَلَوْ فِي حَرِيمٍ لَيْسَ بِالنَّقْلِ يُؤْمَرُ

* ٢٠٢- وَلَوْ كَثُرَتْ تُرْبُ بِسَكَّةٍ مَعَشَرَ
بَحْفَرِ ذَوِي نَهْرٍ بِهَا النَّهْرُ يُنْظَرُ
* ٢٠٣- فَإِنْ فِي حَرِيمِ النَّهْرِ يَرْمُونَ لَمْ يَكُنْ
عَلَى مَالِكٍ رَفْعٌ وَإِلَّا يَقَرَّرُ
٨١٨- وَبَانِي رَحَى مِنْ دُونِ شِرْكَتِهِ جَنَى
وَيَمْنَعُ رَدَّ النَّهْرِ ثُمَّ يُدَوِّرُ^(١)

* * *

٨١٩- وَلَيْسَ يُحِلُّ الْخَمْرَ طَبِخٌ وَلَا دَوَا
وَلَا الْطِفْلُ فَالْسَّاقِي لَهُ الْإِثْمُ يَحْضَرُ^(٢)
٨٢٠- وَقِيلَ: يُحِلُّ الْخَمْرَ طَبِخٌ إِذَا خَلَّتْ
مِنَ الطَّبِخِ وَالْمَذْكُورُ مِنْ قَبْلُ أَجْدَرُ

(١) اقترح الشارح جعله هكذا:

وَيَمْنَعُ مِنْ نَضْبِ الرَّحَى دُونَ شِرْكَةٍ
كَتَغْرِيجِهِ لِلْمَاءِ ثُمَّ يُدَوِّرُ

(٢) اقترح الشارح إبدال شرطه الثاني هكذا:

لِطِفْلٍ وَمَنْ يَسْقِيهِ بِالْإِثْمِ يَطْفَرُ - أَوْ لِلْإِثْمِ يَحْضَرُ

٢٠٢

٨٢١- وَإِنْ هَلَكْتَ لَوْنًا وَطَعْمًا مَعَ الدَّوَا
فَيَعْقُوبُ فِيهَا الْحَدُّ لَا يَنْقَرَّرُ
٨٢٢- وَيُكْرَهُ كَحْلٌ وَاحْتِقَانٌ بِخَمْرَةٍ
سُعُوطٌ وَفِي الْإِخْلِيلِ لَيْسَ يُقَطَّرُ
٨٢٣- وَمَا حَلَّ أَنْ يَسْقِيَ بِهَا حَيَوَانَهُ
وَلَا حَلَّ أَنْ يَلْهَى إِلَيْهَا وَيُنْظَرُ
٨٢٤- وَإِنْ تَرَمَ مِنْ حُبٍّ مِنَ الْخَمْرِ فَأَرَهُ
وَمَا أَنْفَسَخَتْ لَوْ عَادَ خَلًّا فَيَطْهَرُ
٨٢٥- وَلَوْ أُلْقِيَتْ فِي الْمَاءِ قَطْرَةٌ خَمْرَةٍ
وَأُلْقِيَ فِي خَلٍّ فَخَلْفٌ يُسَطَّرُ
٨٢٦- وَفِي جَعَةٍ مَزْرٍ وَبِتَعِ مُحَمَّدٌ
يُحَرِّمُ، وَالتَّعْمَانُ لَا وَهُوَ يُسَكِّرُ
٨٢٧- وَيُكْرَهُهَا يَعْقُوبُ إِنْ تَبَقَ عَشْرَةٌ
وَعَنْهُ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مُوَحَّرُ

* * *

* *

*

٢٠٣

فصل من كتاب الرهن

- ٨٢٨- وَمَنْ يَسْتَعِيرُ الْعَيْنَ لِلرَّهْنِ يُجْبَرُ
وَيَرْهَنُ عَنْ شَخْصٍ وَذَا لَيْسَ يَأْمُرُ
٨٢٩- وَصَحَّ بِدَارٍ وَالْجِدَارِ الَّذِي لَهَا
لَهُ شِرْكَةٌ فِيهِ أَصَحُّ وَأَجْدَرُ
٨٣٠- وَفِي الْغَرَسِ وَالْثَمَرِ الْبِنَاءِ فَبَاطِلٌ
بِلَا أَصْلِهِ وَالْعَكْسُ لَا شَكَّ أَظْهَرُ
٨٣١- وَلَوْ هَلَكَ الْمَقْبُوضُ فَهُوَ أَمَانَةٌ
وَفِي نَحْوِ ذَا قِيلَ الضَّمَانُ يُقَرَّرُ^(١)
٨٣٢- وَلَوْ يُسْتَحَقُّ الرَّهْنُ بَعْدَ هَلَاكِهِ
لَزِيدَ بِإِشْهَادٍ فَزَيْدٌ مُخَيَّرُ
٨٣٣- فَفِي أَخْذِهِ لِلرَّاهِنِ الرَّهْنُ هَالِكٌ
بَقِيَّتِهِ مِنْ دَيْنِهِ لَا يُعَيَّرُ

(١) اقترح الشارح تغييره هكذا:

وَمَقْبُوضٌ ذِي بِالْمِلْكِ قِيلَ: أَمَانَةٌ

وَقِيلَ: ضَمَانٌ كَالصَّحِيحِ يُقَرَّرُ

٢٠٤

٨٣٤- وَفِي أَخْذِهِ ذَا الْمَالِ يَأْخُذُ رَاهِنًا

بِتِلْكَ وَبِالَّذِينَ الَّذِينَ يَتَأَخَّرُ
٨٣٥- وَإِنْ يَنْفَرِدَ بِالْفَسْخِ مَرَّتَيْنِ يَجْزُ

وَعِنْدَ هَلَاكِ الرَّهْنِ مِنْ بَعْدِ يُثْمَرُ
٨٣٦- وَيَبْطُلُ بِاسْتِجَارِهِ وَآخِثِيَالِهِ

وَيَعْقُوبُ لَمْ يُبْطَلْ بِذَا وَهُوَ أَشْهَرُ
٨٣٧- وَلَوْ قَبْضَ الْمُسْتَأْجِرِ الدَّارَ بَعْدَهَا

لِرَهْنٍ فَفَسَخَ بِالإِجَارَةِ يُزْبَرُ
٨٣٨- وَلَوْ يَسْتَعِيرُ الرَّهْنُ رَاهِنُهُ فَلَا

ضَمَانٌ وَفِي الْعَكْسِ الضَّمَانُ مُقَرَّرُ
٨٣٩- وَجَازَ انْتِفَاعُ الْمُسْتَعِيرِ أَمَانَةٌ

وَفِي الْأَجْنَبِيِّ الْحُكْمُ لَا يَتَغَيَّرُ^(١)
٨٤٠- وَلَا يُؤْمَرُ الْمَدْيُونُ أَنْ غَابَ رَهْنُهُ

بِدَفْعِ إِلَى مَا رَهْنُهُ مِنْهُ يُحْضَرُ

(١) اقترحه الشارح هكذا:

سِوَى حَالَةِ اسْتِعْمَالِهِ مِثْلَ إِذْنِهِ

وَبِالإِذْنِ مِنْ غَيْرِ أُعِيرَ فَيُهْدَرُ

٢٠٥

فصل من كتاب الجنایات

- ٨٤٤- وَعَفْوُكَ أَوْلَىٰ وَالْعِقَابُ مُؤَخَّرٌ^(١)
 وَقَوْلُ جَرِيحٍ (جَارِحِي هُوَ جَعْفَرُ)
 ٨٤٥- وَمَاتَ، وَقَالَ الْوَارِثُونَ خِلَافَهُ
 فَمَا مِنْ قِصَاصٍ وَالشُّهُودُ تَوَرَّ
 ٨٤٦- وَإِنْ بَيَّنُّوا أَبْنَاؤُهُ خَطَاً يَجْزُ
 وَمَنْ تَابَ يُسَلِّمْ نَفْسَهُ وَهُوَ أَظْهَرُ
 ٨٤٧- وَإِنْ أَنْتَ عَنْ بَعْضِ الْقِصَاصِ عَفَوْتَ لَنْ
 يَعُودَ، وَقَلْبُ الْمَالِ عَنْهُ مُعَذَّرُ
 ٨٤٨- وَمَقْلُوعٌ سِنَّ إِنْ يَقُلْ (فَلَعُ غَيْرَهَا
 أَمَرْتُ بِهِ) فَالْقَوْلُ مَا هُوَ يَذْكُرُ^(٢)

- (١) اقترحه الشارح هكذا: وَعَفْوُكَ أَوْلَىٰ ثُمَّ مَا الظُّلْمُ يُهْدَرُ.
 وكذا قوله بعده: (فَاتِلِي) بدل (جَارِحِي).
 (٢) اقترح الشارح تغييره هكذا:
 وَلَوْ قَالَ (لَمْ أَمُرْ بِسِنَّ قَلَعْتَهَا)
 لَهُ الْقَوْلُ إِنْ يَحْلِفُ، وَيَالْمَالُ يَطْمُرُ

- ٨٤١- وَقَدْ قِيلَ ذَا فِيمَا إِذَا الرَّاهِنُ أَدْعَى
 هَلَاكًا، وَإِلَّا فَهُوَ بِالْدَفْعِ يُؤْمَرُ
 ٢٠٤/*- وَلَا دَفْعَ مَا لَمْ يُخْضِرِ الرَّهْنُ أَوْ يَكُنْ
 بغير مَكَانِ الْعَقْدِ وَالْحَمْلُ يَعْسُرُ
 ٢٠٥/*- كَذَا التَّجْمُ أَوْ لَا دُونَ دَعْوَىٰ بَدْيِهِ
 هَلَاكًا، وَهَذَا فِي «الْهَيَاةِ» يُذَكَّرُ
 ٨٤٢- وَلَوْ بَعْدَ قَبْضِ الدِّينِ يَهْلِكُ عِنْدَهُ
 فَتَضْمِينُهُ مِنْهُ، وَبِالرَّدِّ يُجْبَرُ
 ٤٨٣- وَإِبْرَاؤُهُ لِابْنِ الْهَذِيلِ نَظِيرُهُ^(١)
 قِيَاسًا وَفِي اسْتِحْسَانِهِمْ لَيْسَ يَخْسَرُ

* * *
 * *
 *

- (١) اقترح الشارح تغييره هكذا:
 وَعَنْ زُفَرٍ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ مِثْلُهُ

٨٤٩- وَيَعْقُوبُ فِي مَذْبُوحِ بَيْتِ ضَمَانِهِ

عَلَى رَجُلٍ مَعَهُ وَمَا ثَمَّ آخَرُ

٨٥٠- وَلَوْ أَمَرَ الْإِنْسَانُ شَخْصًا بِقَتْلِهِ

فَلَا قَتْلَ إِنْ يَفْعَلْ وَلَا مَالَ يَخْسَرُ

٨٥١- وَعَنْ زُفَرَ (أَقْتُلْهُ) بِقَتْلِهِ لَهُ

وَفِي الْمَالِ لِلثَّغْمَانِ قَوْلٌ مُحَرَّرُ

٨٥٢- وَقَاتِلْ مَمْلُوكَ بِإِذْنِ لِمَالِكٍ

وَقَاطِعُهُ بِالْإِذْنِ لَا يَتَضَرَّرُ

٨٥٣- وَمُعْطَى صَبِيٍّ شَفْرَةً فَأَعْتَدَى بِهَا

عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ لَا يَخْسَرُ

٨٥٤- وَيَرْجِعُ مَعَ أَمْرِ عَوَاقِلُهُ عَلَى

عَوَاقِلِ مَنْ بِالْقَتْلِ لِلطُّفْلِ يَأْمُرُ

٨٥٥- وَعَقْلُ قَتِيلِ السَّجَنِ فِي بَيْتِ مَالِنَا

وَفِي أَهْلِ ذَاكَ السَّجَنِ يَعْقُوبُ يَحْضُرُ

٨٥٦- وَفَاصِدُ شَخْصٍ حَالَةَ النَّوْمِ إِنْ يَمُتْ

فَيُقْتَصُّ إِنْ أَبْقَى دَمًا مِنْهُ يَقْطُرُ

٨٥٧- وَلَا شَيْءَ فِي إِفْضَاءِ زَوْجَتِهِ لَهَا

وَيَعْقُوبُ إِنْ لَمْ تُمْسِكِ الْبَوْلَ يُجْبَرُ

٨٥٨- عَلَى دِيَّةٍ، وَالْثُلُثُ إِنْ هِيَ أَمْسَكَتْ

وَلَوْ قَتَلَ الْمَوْلَى لِعَبْدٍ يُعَزَّرُ

☆/٢٠٦- وَذَا إِنْ يَكُنْ مِنْهَا اخْتِيَارٌ لِفِعْلِهِ

وَطَاقَةِ وَطْءٍ مَعَ بُلُوغٍ يُسْطَرُّ^(١)

☆/٢٠٧- وَلَا دِيَّةٌ أَيْضًا إِذَا هِيَ إِنْ تَمَّتْ

وَحَالَفَ يَعْقُوبُ بِمَا هُوَ أَنْصَرُ

☆/٢٠٨- وَمَعَ صَغِيرٍ لَا يَسْتَطِيعُ جَمَاعَهُ

فَيَضْمَنُ مَهْرًا وَالْدِّيَاتُ تَقَرَّرُ

☆/٢٠٩- لِمَوْتٍ وَإِفْضَاءِ دِيَاتٍ تَعَدَّدَتْ

وِفَاقًا لَدَى جَمْعِ الْمَشَايخِ يُذَكَّرُ

☆/٢١٠- وَيُلْزَمُ تَكْفِيرًا وَحِرْمَانِ إِزْنِهِ

تَبْقَظُ لَهُذَا أَيُّهَا الْمُبْتَصِّرُ

٨٥٩- وَلَوْ وَقَعَ الْمَوْلُودُ مِنْ يَدِ أُمِّهِ

وَحَجَرَ أَيْبُهُ مَاتَ قَالُوا يُكْفَرُ

(١) ألحق الشرنبلالي ههنا ما لو ماتت بفعله، والتقيد بالبلوغ والإكراه فنظمه جواباً لحادثة: . . . فذكر الآيات التالية.

٨٦٠- وَقَاصِدُ شَخْصٍ إِنْ أَصَابَ خِلَافَهُ
فَإِذَا خَطَاً وَالْقَتْلُ فِيهِ مُعَذَّرُ
٨٦١- وَإِنْ أَمَّ عُضْوًا فَهُوَ فِي الْكُلِّ عَامِدُ
وَمِنْ فَضِّهِ عَذْرَاءٌ بِالْدَفْعِ يُؤْمَرُ^(١)
٨٦٢- وَيَقْتَضِي بَعْضُ فِي اللِّسَانِ، وَحَرْفُهُ
مِنْ الدِّيَةِ أَنْسَبَ حَيْثُ مَا عَنْهُ يَقْصُرُ

(١) قال الشارح: يعني يؤمر بدفع المهر، ثم استحسنته هكذا:

.....
وَمِنْ فَضِّهَا بِالْدَفْعِ بِالمَهْرِ يُؤْمَرُ

واقترحه هكذا:

.....
وَفِي الدَّفْعِ غَيْرَ العَرَسِ لَوْ فَضَّ يَمُهرُ

واستكمل تغييرهما قائلاً:

وَمُخْطِ مُصِيبٌ غَيْرَ مَا قَدْ أَرَادَهُ
وَعَمْدًا إِذَا فِي الْعَفْوِ ذَلِكَ يَصْدُرُ
وَلَا شَيْءَ إِنْ عَرَسًا يَقْضَى بِدَفْعِهَا
وَتَالِثُنَا كَالْغَيْرِ لِلْكُلِّ يَمُهرُ

٨٦٣- وَحَافِرُ يَثِرُ فِي الْفَيَافِي دَمُ الَّذِي
بِهِ يَتَرَدَّى لَا يَقَادُ وَيُهْدَرُ
٨٦٤- وَقَيْدٌ فِي غَيْرِ الْمَمَرِّ أَيْمَةٌ
وَلَا فَرْقَ لَوْ لِلْمَاءِ وَالصَّيْدِ يَخْفِرُ

* * *

٨٦٥- وَدُونَكَ أَقْسَامَ الشَّجَاجِ وَحُكْمَهَا
وَمَا ذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِيهَا وَقَرُّوا^(١)
٨٦٦- فَحَارِصَةٌ مَا يَخْدُشُ الْجِلْدَ حَرَصُهَا
وَدَامِعَةٌ بِالْعَيْنِ دَمْعًا يُغَرَّرُ
٨٦٧- وَدَامِيَةٌ سَالَتْ، وَبَاضِعَةٌ بَرَّتْ
وَلَا حِمَّةٌ فِي اللَّحْمِ قَطْعًا تُؤَثَّرُ
٨٦٨- وَسِمْحَاقُهَا تَلْقِي بِجِلْدَةِ رَأْسِهِ الَّتِي
تُبَيِّنُ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالرَّأْسَ تَبَيَّرُ
٨٦٩- وَمُوضِحَةٌ مَا أَوْضَحَ الْعَظْمَ شَجُّهَا
وَهَاشِمَةٌ وَهِيَ الَّتِي الْعَظْمُ تَكْسُرُ

(١) قال الناظم رحمه الله: ولم أنظمها لغرابتها، بل ليسهل حفظها.

٨٧٠- مُنْقَلَةٌ أَيْ تَنْقُلُ الْعَظْمَ بَعْدَهُ
وَمَأْمُومَةٌ فِي أُمِّ رَأْسٍ تَصَوَّرُ
٨٧١- وَدَامِغَةٌ مَا لِلدِّمَاغِ وَصُولُهَا
وَجَائِفَةٌ فِي الْجَوْفِ حَيْثُ تَقَطَّرُ
٨٧٢- فَمَوْضِحَةٌ فِيهَا الْقِصَاصُ تَعْمُدًا
وَمَا قَبْلُ أَيْضًا وَالْحُكُومَةُ تُذَكَّرُ
٨٧٣- وَمِنْ دِيَّةٍ فِي خَطِيئَةٍ نِصْفُ عَشْرِهَا
وَهَاشِمَةٌ فِي الْخَطِيئَةِ وَالْعَمْدِ تَعَشَّرُ
٨٧٤- مُنْقَلَةٌ عَشْرٌ وَنِصْفٌ، وَثُلُثُهَا
بِجَائِفَةٍ مَأْمُومَةٍ يَتَقَدَّرُ
٨٧٥- وَجَائِفَةٌ إِنْ يُثْقِلَ الظَّهَرُ حُكْمُهَا
كَجَائِفَتَيْنِ الثُّلُثُ فِيهَا يُكْرَرُ
* ٢١١- وَأَشْهَدُ عَلَى الْبَائِي إِذَا مَالَ حَائِطٌ
لِمَسْجِدِهِ ثُمَّ الْعَوَاقِلُ تَخْسَرُ
* ٢١٢- وَوَقَفُ الْمَسَاكِينِ الْوَكِيلُ وَخَسَرُوا
عَوَاقِلَ رَبِّ الْوَقْفِ فِيمَا يُحَرَّرُوا

* * *

فصل من كتاب الوصايا

٨٧٦- إِلَى اثْنَيْنِ أَوْصَى فَالْتَفَرَّدُ يُحْطَرُ
وَيَعْقُوبُ عَنْهُ كَالْأَيْمَةِ أَشْهَرُ
٨٧٧- وَقِيلَ إِذَا أَوْصَى إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ
عَلَى حِدَةٍ قَالَا يَجُوزُ وَيَكْثُرُ
٨٧٨- وَقَالَ (ضَعَا ثُلُثِي بِحَيْثُ أَرَدْتُمَا)
فَمَا لَمْ يَكُونَا مُجْمِعَيْنِ يُعَذَّرُ
* ٢١٣- وَيَبْطُلُ إِيصَاءٌ إِذَا مَاتَ وَاحِدٌ
وَلَمْ يَفْعَلَا شَيْئًا وَإِذَا يَصِيرُ
٨٧٩- وَفِي الْكَفَنِ، التَّجْهِيزُ، عَتَقُ مُعَيَّنٍ
قَضَاءُ دُيُونٍ، لَا أَقْتِضَاءُ يُقَرَّرُ
٨٨٠- وَحَاجَةُ طِفْلِ، وَانْتِهَابُ، حُصُومَةٌ
وَحِفْظُ، وَبَيْعُ فِي الَّذِي يَتَصَوَّرُ

٨٨١- وَتَنْفِيذُ عَيْنٍ فِي الْوَصِيَّةِ، رَدُّ فَاءِ
 سِدِّ الْمُسْتَرَى، الْإِيْدَاعِ، مَا غَابَ يَحْضُرُ^(١)
 *٢١٤- وَقِسْمَةُ مَوْزُونٍ مَكِيلٍ وَصِيَّةٌ
 بِأَلْفٍ لِذِي فَقْرٍ يُعَيَّنُ قَرَرُوا
 ٨٨٢- وَيَمْلِكُ أَنْ يُوصِيَ الرَّفِيقُ لَهُ بِهَا
 وَيُرَوِّى لَنَا أَنَّ الْجَوَازَ مُعَذَّرُ^(٢)

(١) غيّر الشارح هذه الأبيات الثلاثة وزاد عليها ما أثبتته أعلاه:
 وَيُفَرِّدُ بِالتَّجْهِيزِ: عِتْقٌ، وَصِيَّةٌ
 إِذَا عُيِّنَا، أَحْفَظْ بَيْنَ مَا يَتَضَرَّرُ
 قَبُولُ هِبَاتٍ، حَاجَةٌ، جَمْعُ ضَائِعٍ
 مُخَاصِمٌ يَقْضِي الدَّيْنَ لِلطِّفْلِ يُؤْجَرُ
 يَرُدُّ لِغَضَبٍ، مُودَعٌ، فَاسِدُ الشَّرَا
 وَحَقٌّ مَبِيعٌ مِنْهُ قَالُوا وَسَطَرُوا
 (٢) غيّر الشارح قائلاً:

وَصَحَّحَ قَاضِي خَانَ يُوصِي رَفِيقَهُ
 لَهَا ثُمَّ لَا يُرَوِّى وَلِلْبَعْضِ يُنْصَرُ

٨٨٣- وَمَنْ فَوَّضَ الْقَاضِي إِلَيْهِ وَصِيَّةً
 فَيُوصِي بِهَا لِغَيْرٍ فَهُوَ الْمُخَيَّرُ
 ٨٨٤- وَيُطْلَقُ فِي عَهْدِ الْخَلِيفَةِ خُلْفُهُمْ
 وَعَهْدُ الَّذِي يُوصِي عَلَى الْمَوْتِ يَقْصُرُ
 ٨٨٥- وَعَزَلَ الْوَصِيَّ الْعَدْلَ صَحَّ وَقِيلَ لَا
 وَلَوْ كَانَ ذَا عَجَزٍ بِكُفٍّ يُؤَزَّرُ
 ٨٨٦- وَوَالِدُ طِفْلٍ أَوْصَتْ الْأُمُّ غَيْرَهُ
 أَحَقُّ بِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَأَجْدَرُ
 ٨٨٧- وَيُوصِي إِلَى أَعْمَى وَطِفْلٍ وَحَاكِمٍ
 يُقِيمُ لَهُ عَدْلًا إِلَى حِينٍ يَكْبُرُ^(١)
 *٢١٥- وَيُوصِي إِلَى مُحَدِّودٍ قَذْفٍ وَأَكْمَةٍ
 وَفِي الطِّفْلِ قَاضٍ يَنْصُبُ الْغَيْرَ يَسْطَرُ
 *٢١٦- وَلَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُهُ بِلُوغَةٍ
 وَلَوْ قَالَ (إِنْ يُدْرِكُ فَيُخْرِجُ) يَذَكَّرُ

(١) غيّر الشارح هذا البيت وزاد عليه أكثر منه، ولما كان الأكثر
 مُزَادًا أَثْبَتَهُ أعلاه مع المغيّر ليكتمل الإلحاق فتنبه.

*٢١٧- وَلَوْ قَالَ (مَا لَمْ يُدْرِكْ ابْنِي يَكُونُ ذَا
وَأِنْ بَلَغَ ابْنِي فَهُوَ . . لَا ذَا يَقْدَرُ)
*٢١٨- أَلَاوَلْ فِيهَا مُطْلَقًا عَنْ إِمَامِنَا
وَتَانٍ فَيُضْمِنُهُ كَمَا أَلْمِيتُ يَأْمُرُ
*٢١٩- وَلَوْ قَالَ (إِنْ يَقْدُمُ) فَعَنْهُ كَشَيْخِهِ
وَعَنْ ذَا أَشْتِرَاكَ وَالْمُعَلَّقُ أَظْهَرُ
٨٨٨- وَلَمْ يُعْطِ مَالًا بِالْبُلُوغِ وَصِيَّةُ
إِلَى مَا يُرَى مِنْهُ الرَّشَادُ وَيُظْهَرُ
٨٨٩- وَمِنْ قَبْلِ لَمْ يَضْمَنْ بِهِ وَهُوَ مُضْلِحٌ
وَلَوْ ضَاعَ مَا أُعْطِيَ إِذَا فِيهِ يَتَجَرُّ
٨٩٠- وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا لِلْيَتِيمِ نَسِيئَةً
يَجْزُ حَيْثُ لَا يُخْشَى التَّوَيُّ وَالتَّضَرُّرُ
٨٩١- وَمَنْ بَاعَ مِنْهُ حَظَّهُ ثُلُثُ قِيَمَةٍ
وَمَا يَشْتَرِيهِ قَدْرُ نِصْفٍ يُوفَّرُ
٨٩٢- وَلَيْسَ لَهُ إِطْلَاقُ خَصْمٍ صَغِيرٍ
إِلَى مَا يُوفَّى دَيْنَهُ أَوْ يُعَسَّرُ
٨٩٣- وَيُطْلَقُهُ إِنْ يُكْفَلَ أَلْمَالُ قَادِرًا
وَلَوْ خَافَ أَخَذَ أَلْمَالِ بِالْبَعْضِ يُؤْثَرُ

٨٩٤- وَيُنْفِقُ فِي التَّزْوِيجِ وَالْخَتَنِ عَادَةً
وَيُهْدِي وَلَمْ يُسْرِفْ وَلَا هُوَ يَقْتَرُ
*٢٢٠- وَتَعْلِيمُهُ الْقُرْآنَ مَعَ أَدَبٍ إِذَا
رَأَاهُ لِهَذَا صَالِحًا بَلْ وَيُؤْجَرُ
٨٩٥- وَلَوْ قَالَ (أَعْطِ ابْنِي الْوَدِيعَةَ) لَمْ يَجْزُ
وَيَضْمَنُهَا لِلْوَارِثِينَ فَيُخْسَرُ
٨٩٦- وَفِي أَقْرَبِ الْبُلْدَانِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الشَّرَا
إِذَا مَا قَالَ (فِي بَلَدَتِي أَشْتَرُوا)
٨٩٧- وَمَوْصٍ بِشَيْءٍ ثُمَّ بَيَّنَّ قَدْرَهُ
فَيُعْطَى الَّذِي يَلْقَوُهُ لَوْ يَتَغَيَّرُ
٨٩٨- وَعَمَمَ قَوْمًا ثُمَّ خَصَّصَ وَاحِدًا
فَيُؤْخَذُ مَا سَمَى وَفِي الْقَوْمِ يُعْبَرُ
٨٩٩- وَفِي (فُقَرَاءِ الشَّامِ) قَالَ مُحَمَّدٌ:
يُخَصُّوْنَ، وَالثَّانِي: يَجُوزُ التَّغْيِيرُ
٩٠٠- وَ(صَدَّقَ بِهِ) مَا جَازَ إِعْطَاءُ نَفْسِهِ
وَفِي الزَّوْجِ وَأَبْنٍ يَعْقِلُ الْقَبْضَ يَصْدُرُ
٩٠١- وَفِي (أَعْطَاهُ مَنْ شِئْتَ) لَمْ يُعْطِ نَفْسَهُ
وَفِي وَضْعِهِ فِي (حَيْثُ مَا شَاءَ) يُغْفَرُ

٩٠٢- وَ(دَارِي) ثَلَاثٌ فِي الْفَقَاهَةِ دَاخِلٌ
وَمَنْ جُنَّ فِي (الْمَرْضَى) يُعَدُّ وَيَذَكَّرُ
*/٢٢١- وَ(ذُو الْعِلْمِ) قَالُوا: هُمْ فَقِيهٌ مُحَدِّثٌ
وَأَهْلُ الْكَلَامِ الْبَعْضُ فِي الْعِلْمِ عَبَّرُوا
٩٠٣- وَمَا عُدَّ تَجْصِصٌ وَهَدْمٌ إِجَارَةٌ
وَوَطْءٌ وَإِبْصَاءٌ رُجُوعًا يُعَذَّرُ
٩٠٤- وَزَرْعٌ وَغَسْلُ الثَّوْبِ لَا الْأَطْحَنُ خَبْرُهُ
وَرَهْنٌ وَتَشْجِيرٌ أَوْ الطَّيْنُ يَكْثُرُ
*/...- وَمَا الْوَطْءُ، غَسْلٌ، هَدْمٌ، أَيْضًا زَرَاةٌ
إِجَارَةٌ، التَّجْصِصُ بَعْضًا يُؤَثِّرُ
*/...- وَلَكِنْ بَطْحَنُ خُبْزِ الْغَرَسِ رَهْنُهُ
وَالْإِيْلَاءُ وَالطَّيْنُ يَكْثُرُ يَظْهَرُ
*/٢٢٢- وَضَابِطُهُ: مَا يَقْطَعُ الْمَلِكُ فِعْلُهُ
بِمَغْضُوبٍ أَوْ مَا جَمَعُهُ يَتَعَذَّرُ^(١)
٩٠٥- وَقِيلَ لَهُ (أَتْرُكُهَا) فَقَالَ (تَرَكْتُهَا)
يَكُونُ رُجُوعًا، لَا إِذَا مَا يُوْخَّرُ

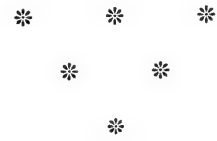
(١) أكمل الشارح فائدته بنظم هذا الضابط وضم مسألة الإيلاد.

٩٠٦- وَمُوصَى لَهُ بِالْأَدَارِ وَالْعَبْدِ خِدْمَةٌ
فَلَيْسَ لَهُ فِي الْأَدَارِ وَالْعَبْدِ يُؤْجَرُ^(١)
٩٠٧- وَجَازَتْ لِبَيْتِ اللَّهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ
وَجَوَزَهَا يَعْقُوبُ إِنْ قَالَ (عَمَّرُوا)
٩٠٨- وَمَا صَحَّ أَنْ يُوصِيَ لِمَمْلُوكٍ وَارِثٌ
فَلَوْ مَاتَ بَعْدَ الْعَتَقِ مُوصٍ فَيُخْصَرُ
*/٢٢٣- وَالْأَيْضًا لِقَارِي أَوْ لِيَضْرِبَ قُبَّةً
عَلَى الْقَبْرِ أَوْ تَطْيِينُهُ قِيلَ يُهْدَرُ
٩٠٩- وَفِي مَرَضِ الْمَوْتِ الضَّمَانُ وَصِيَّةٌ
وَصَحَّتْ بِحَجٍّ عَنْ أَبِيهِ وَيُؤْجَرُ

(١) اقترحه الشارح هكذا:

وَمُوصَى لَهُ بِالْأَدَارِ سَكْنَى وَخِدْمَةٌ
لِعَبْدٍ فَعَنْ إِجَارِ هَذَيْنِ يُخْطَرُ
أَوْ بَيَانِ حُكْمِ الْوَصِيَّةِ بِالْغَلَّةِ فَيَكُونُ هَكَذَا:
وَلَا يُؤْجَرُ الْمَمْنُوحُ سَكْنَى وَخِدْمَةٌ
وَفِي غَلَّةِ سَكْنَاهُ يُخْطَرُ أَظْهَرَ

- ٩١٠- وَمَا جَارَ أَنْ يُوصِي بِحَجِّ لِيَارِثٍ
وَلَوْ جَوَّزُوهَا قَبْلَ مَوْتِ فَتَهْدَرُ
- ٩١١- وَإِقْرَارُ شَخْصٍ مِنْهُمْ بِوَصِيَّةٍ
فَنَسَبَتْهَا مِنْ نِسْبَةِ السَّهْمِ تَقْدَرُ
- ٩١٢- وَتَجْوِيزُ رَبِّ الدَّيْنِ لَيْسَ بِنَافِعٍ
وَفِي ثُلْثِ مَالٍ يَدْخُلُ الدَّيْنُ أَجْدَرُ
- ٩١٣- وَ(بِعَ أُمَّتِي مِمَّنْ أَحَبَّتْ) فَحُطَّهَا
فَيُوضَعُ عَنْهُ ثُلْثُ مَا يَتَأَخَّرُ



فصل من كتاب الفرائض

- ٩١٤- قَبِيلَ الْوَفَاةِ الْإِثْرُ بَعْضُ يَرَرُ
وَتَخْرِيجُهُ لِابْنِ الْهَذِيلِ يُحَرَّرُ
- ٩١٥- وَفِي أُمَّةِ الْمَمُورُوثِ زَوْجَةٌ وَارِثُ
يُعْلَقُهَا بِالْمَوْتِ ذَا الْخُلْفِ يُثْمَرُ
- ٩١٦- وَمَصْلُوبٌ إِنْ يَقْطَعُ بِهِ الْحَبْلُ وَارِثُ
لِيَخْلُصَ فَاسْتَلْقَى فَمَاتَ فَيُعْذَرُ
- ٩١٧- وَلَمْ يُحَرِّمِ الْمِيرَاثَ أَسْبَابُ وَارِثٍ
كَمَا لَوْ يَرُشُّ الْأَرْضَ وَالْبَيْتَ يَخْفَرُ
- ٩١٨- وَإِثْرُ ابْنِ أُمِّ حُرِّمَتٍ بِصَهَارَةٍ
لِوَالِدِهِ فِيهِ اخْتِلَافٌ يُسْطَرُّ
- ٩١٩- وَكَأَلَابِ جَدِّ أَلْمَيْتِ إِلَّا بِأَرْبَعٍ
كَأَمِّ أَبٍ كُلِّ بِهِ لَيْسَ يُحْجَرُ
- ٩٢٠- وَمَا أَسْقَطَا أَوْلَادَ عَيْنٍ وَعَلَّةٍ
وَقَدْ أَسْقَطَ التُّغْمَانُ وَهُوَ الْمَحْرَرُ

٩٢١- وَأُمُّ زَوْجٍ مَعَهُمَا الْجَدُّ ثَلَاثُهُ

لَهَا، ثُمَّ مَعَهُ ثَلَاثُ مَا يَتَأَخَّرُ

٩٢٢- وَلَوْ زَوْجَةٌ وَالْأُمُّ وَالْجَدُّ مِثْلُهَا

وَيَعْقُوبُ قَالَ الثَّلَاثُ مَا يَتَغَيَّرُ

٩٢٣- وَمَنْ عَنِ أَبِي وَابْنٍ لِمُعْتَقِهِ قَضَى

فَعَنْ غَيْرِ يَعْقُوبُ ابْنُهُ الْإِثْرَ يَحْصُرُ

٩٢٤- وَفِي أَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ عَنْهُ نَظِيرُهُمْ

وَلَوْ كَانَ جَدًّا فِي ابْنِهِ الْكُلُّ يُقْصَرُ

٩٢٥- وَخَصَّ بِهِ التُّعْمَانُ جَدًّا إِذَا أَخٌ

مَعَ الْجَدِّ، وَالشَّيْخَانِ (١) قَالَا: يُشْطَرُّ

٩٢٦- وَفِي ظَاهِرِ الْمَرْوِيِّ فِي الْفَقْهِ أَرْبَعٌ

فَفِي «الْأَقْرَبَاءِ» الْجَدُّ لَا الْأَبُّ يُحْشَرُ

٩٢٧- وَلَمْ يُعْطَ عَنْهُ فِطْرَةٌ وَالْوَلَاءُ لَا

يُجَرُّ، وَفِي إِسْلَامِهِ لَيْسَ يُعْبَرُ

٩٢٨- وَقَدْ قِيلَ أَيْضًا فِي الْوَصِيَّةِ خَامِسٌ

فَلَيْسَ لَهُ لِلدَّيْنِ بَيْعٌ يُفَرِّدُ

٩٢٩- وَعِنْدَهُمَا التَّزْوِيجُ لِلْجَدِّ مَعَ أَخٍ

وَفِي مَذْهَبِ التُّعْمَانِ الْجَدُّ أَجْدَرُ (١)

٩٣٠- وَلَا يَحْجُبُ الْمَحْرُومَ اثْنَانِ: إِخْوَةٌ

وَأُمُّ أَبِي مَعَهُ بِهَا الْأُمُّ تُحْجَرُ

٩٣١- وَلَا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَاتُ ذَا رَحِمٍ لَهُ

وَلَيْسَ اخْتِلَافُ الدَّارِ فِينَا يُؤَثِّرُ

٩٣٢- وَلَا يَرِثُ الدَّمِيُّ مُسْتَأْمِنٌ وَلَا

أُولُو الْحَرْبِ مِثْلَ الْعَكْسِ فِي الدَّارِ يُقْصَرُ

* * *

* *

(١) غيَّره الشارح ليدفع إيهام أن الولاية للجدِّ مع وجود الأخ؛

فقال:

وَجَدُّ أَخٌ قَدْ سُوِّيَا فِي وِلَايَةِ النَّ

نِكَاحِ وَالتُّعْمَانُ فَالْجَدُّ أَجْدَرُ

٢٢٣

(١) هما ههنا أبو يوسف ومحمد بدليل المقابلة بـ«التعمان»،

والمصطلح عليه في المذهب أنهما - عند إطلاق «الشيخين»

- أبو حنيفة وأبو يوسف. فتنبه.

٢٢٢

فصل في المعايية

- ٩٣٣- نِظَامُ الْمَعَانِي فِي الْمَعَايَةِ يَكْثُرُ
وَأَشْرَفُهُ دُرُّ نَفِيسٍ وَجَوْهَرُ
٩٣٤- وَقَدْ ضَمَّ هَذَا الْفَصْلُ مِنْهَا عَقُودَهَا
وَلِكِنَّهَا فِي الْحَلِّ تَعَسُّو وَتَعَسَّرُ^(١)
٩٣٥- فَمَا نَجِسٌ دُونَ الْقَلِيلِ كَثِيرُهُ
وَمَا نَجِسٌ فِي الْمَاءِ لَا الثَّوْبَ يَظْهَرُ^(٢)
٩٣٦- وَآخِرُ دُونَ الْفَرْكِ وَالْذَّلِكِ وَالْجَفَا
فِ وَالنَّحْتِ قَلْبِ الْعَيْنِ وَالْعُسْلِ يَظْهَرُ
٩٣٧- وَلَا دَبْعٌ تَخْلِيلٌ ذَكَاءٌ تَخَلُّلٌ
وَلَا الْمَسْحُ وَالْتَرُخُ الدُّخُولُ التَّغَوُّرُ^(٣)

- (١) تعسو: تيس وتصلب فلا تنحل.
(٢) اقترح الشارح إبداله هكذا:
وَمَا مُفْسِدٌ فِي الْمَاءِ لَا الثَّوْبَ يَظْهَرُ
(٣) قال الحصكفي في «الدر المختار» (٥٦/١) وغيّرت نظم =

* / ٢٢٤- وَأَكْلٌ وَقَسْمٌ غَسْلٌ بَعْضٌ وَنَحْلُهُ

- وَنَدَفٌ وَغَلِيٌّ بَيْعٌ بَعْضٌ تَقَوُّرٌ
٩٣٨- وَمَنْ فِي صَلَاةٍ لَا يُعَدُّ مُصَلِّيًا
وَمَنْ ذَا يُسَمَّى فِي الصَّلَاةِ وَيَجْهَرُ
٩٣٩- وَأَيُّ صَلَاةٍ بِالْقِرَاءَةِ أَفْسَدَتْ
وَأَيُّ صَلَاةٍ بِالسُّجُودِ تَغَيَّرُ
٩٤٠- وَمَنْ ذَا يُصَلِّي مَغْرِبًا مُتَشَهِّدًا
بَهَا عَشْرَ مَرَّاتٍ وَجُوبًا يَكْرُرُ
٩٤١- وَمَنْ وَجِبَتْ يَوْمًا عَلَيْهِ زَكَاتُهُ
وَجَازَ لَهُ أَخْذُ الزَّكَاةِ وَيُعْذَرُ

= ابن وهبان؛ فقلت:

- وَعَسْلٌ وَمَسْحٌ وَالْجَفَا مُطَهَّرٌ
وَنَحْتُ وَقَلْبُ الْعَيْنِ وَالْحَفْرُ يُذَكَّرُ
وَدَبْعٌ وَتَخْلِيلٌ ذَكَاءٌ تَخَلُّلٌ
وَفَرْكٌ وَدَلْكٌ وَالْدُّخُولُ التَّغَوُّرُ
تَصَرُّفُهُ فِي الْبَعْضِ نَدَفٌ وَنَزْحُهُا
وَنَارٌ وَغَلِيٌّ غَسْلٌ بَعْضٌ تَقَوُّرٌ

٩٤٢- وَمَنْ ذَا فَقِيرٌ عِنْدَ قَوْمٍ وَبَعْضُهُمْ
يَرَاهُ غَنِيًّا وَهُوَ بِالْمَالِ يُكْثِرُ
٩٤٣- وَمَنْ أَكَلَ شَهْرَ الصَّيَامِ نَهَارُهُ
وَلَيْسَ لَهُ عُذْرٌ وَلَا هُوَ يُفْطِرُ
٩٤٤- وَمَنْ جَازَ مِيقَاتًا لَهُ غَيْرَ مُحَرَّمٍ
مُرِيدًا لِحَجٍّ لَيْسَ بِالْدَّمِ يُجْبَرُ
٩٤٥- وَمَنْ ذَا لَهُ أُمٌّ وَأُخْتَانِ عَاقِدٌ
عَلَيْهِنَّ مِنْ شَخْصٍ مَعًا ثُمَّ مُنْكَرُ
٩٤٦- وَآخِرُ مَنْ أُخْتُ أَبْنَاهِ مُتَزَوِّجٌ
وَمِنْ نَسَبٍ هَذَا وَذَاكَ مُصَوِّرٌ
٩٤٧- وَمَنْ أَرْضَعَتْ طِفْلاً غَدًا زَوْجَهَا بِهِ
حَرَامًا عَلَى الْآخَرَى وَفِي تِلْكَ يَقْصُرُ
٩٤٨- وَهَلْ حُرْمَةٌ فِي اللَّيْلِ لَا غَيْرَ حُرْمَتِ
وَأُخْرَى لَهَا زَوْجَانِ حَلًّا وَأَكْثَرُ
٩٤٩- وَعِدَّةٌ مَنْ بَعْدَ الطَّلَاقِ تَعَدَّدَتْ
إِلَى أَرْبَعٍ مِنْ بَعْدِهِ تَتَغَيَّرُ
٩٥٠- وَزَوْجَانِ مَمْلُوكَانِ حُرٌّ بُنُوهُمَا
وَمَا فِي الْأَمْوَالِ مُعْتَقٌ وَمُدَبَّرٌ

٩٥١- وَمَا حِيلَةُ الزَّوْجَيْنِ إِنْ حَلَفَا عَلَى
كَلَامٍ يَطْلِيْقِي وَعَتَقِي تَحَرَّرُ
٩٥٢- وَكَيْفَ بِأَخْذِ الْمَالِ لِلْأَبِ قَطْعُهُ
وَسَارِقُ أَلْفٍ أُحْرِزَتْ لَيْسَ يُبْتَرُ^(١)
٩٥٣- وَمَنْ قَالَ (لَا أَزْجُو جَنَانًا وَلَا أَخَا
فُ نَارًا) فَقَالُوا مِنْهُمَا لَيْسَ يَكْفُرُ

(١) لَمَّا كَانَتْ تَغْيِيرًا تَضْمِنُ الزِّيَادَةَ لِلإِضَاحِ أَثَرَتْ إِضَافَتَهَا هَهُنَا
وَهِيَ:

*٢٢٥- أَيَا عُلَمَاءَ الشَّرْعِ يَا مَنْ يَفْضُلُهُمْ
يُضِيءُ لَنَا وَجْهَ الزَّمَانِ وَيُزْهِرُ
*٢٢٦- أَبَيُّوْنَا لَنَا عَنْ سَارِقٍ لِدَرَاهِمِ
مِنْ الْحِرْزِ عَنْ أَلْفٍ تَزِيدُ وَتَكْثُرُ
*٢٢٧- وَقَدْ ثَبَّتَ فِي الشَّرْعِ سَرِقَتَهُ لَهَا
وَلَا شُبْهَةَ فِي أَخْذِهِ الْمَالِ تَظْهَرُ
*٢٢٨- وَلَا ذَاكَ مَالٌ لِلزَّكَاةِ مُمَيَّزٌ
وَلَا مَالٌ ذِي غَضَبٍ وَلَا جَهْلٍ يُذَكَّرُ
*٢٢٩- وَيُوصَفُ بِالتَّكْلِيفِ هَذَا وَأَخْذُهُ
لَهَا دَفْعَةٌ قَدْ كَانَ وَالْقَطْعُ يَهْدُرُ

٩٥٤- وَهَلْ قَاتِلٌ (لَا يَدْخُلُ النَّارَ كَافِرٌ
 وَلَكِنَّهَا بِالْمُؤْمِنِينَ تَعْمَرُ)
 ٩٥٥- وَأَيُّ رَضِيعٍ صَحَّ إِسْلَامُهُ وَلَمْ
 يَكُنْ تَبَعًا لِلْأَصْلِ وَالْأَبُ يَكْفُرُ
 ٩٥٦- وَمَنْ أَخَذَ مَالًا بِلَا إِذْنِ مَالِكٍ
 وَلَيْسَ لَهُ فِيهِ أَشْتِبَاءٌ وَيُوجَرُ
 ٩٥٧- وَهَلْ أَبَقَ لَا يَمْلِكُ الْعَدْلُ رَدَّهُ
 وَمَنْ عُدَّ مَيْتًا وَهُوَ حَيٌّ مُضَرُّ
 ٩٥٨- وَمَنْ عُمِرَ سَبْعُونَ عِنْدَ إِمَامِنَا
 وَعِنْدَهُمَا عَامَانِ مِنْهَا يُعَمَّرُ
 ٩٥٩- وَأَيُّ شَرِيكَ لَيْسَ يَمْلِكُ قِسْمَةً
 وَلَوْ بِاتِّفَاقِ مَلَكُهُمْ لَا يَشْطَرُ
 ٩٦٠- وَأَرْضٌ عَلَى غَيْرِ الْمَعِينِ وَقَفَهَا
 إِجَارَتُهَا فَسَخَّ إِذَا مَاتَ مُوجِرُ
 ٩٦١- وَمَنْ عُدَّ بَصْرِيًّا بِقَوْلِ إِمَامِنَا
 وَيَعْقُوبُ كُوفِيٌّ يَقُولُ وَيُخْبِرُ
 ٩٦٢- وَكَيْفَ يَعُودُ الشَّخْصُ مِلْكًا لِعَبْدِهِ
 وَكَيْفَ يَبِيعُ الْعَبْدَ مَوْلَى يُحَرَّرُ

٩٦٣- وَمَالِكَ أَرْضٍ لَيْسَ يَمْلِكُ بَيْعَهَا
 لِغَيْرِ شَرِيكَ ثُمَّ لَوْ مِنْهُ يُنْظَرُ
 ٩٦٤- وَأَيُّ يَبِيعُ ابْنُ أَبَاهُ وَأُمُّهُ
 وَيَمْلِكُ أَثْمَانُ الْجَمِيعِ وَيَحْصُرُ
 ٩٦٥- وَأَيُّ كَفِيلٍ بِالْأَدَاءِ مُكَلَّفٌ
 وَلَيْسَ لَهُ أَخَذُ الَّذِي هُوَ يَأْمُرُ
 ٩٦٦- وَكَيْفَ وَلَمْ يَرْضَ الْمُجْبِلُ حَوَالَةَ
 تَصِخٍّ وَهَلْ مِنْهَا عَلَيْهِ تَضَرُّرُ
 ٩٦٧- وَأَيُّ إِمَامٍ عَالِمٍ جَازَ ذَنْبُهُ
 وَلَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ وَلَا دَمٌ يُهْدَرُ
 ٩٦٨- وَأَيُّ عُدُولٍ لَا يُؤَدُّونَ مَا رَأَوْا
 لَدَى الْحَاكِمِ الْقَاضِيِ وَهُمْ فِيهِ أَخْبَرُ
 ٩٦٩- وَأَيُّ وَكِيلٍ لَيْسَ يَمْلِكُ عَزْلَهُ
 وَلَوْ مَاتَ أَوْ مَاتَا فَلَا يَتَغَيَّرُ
 ٩٧٠- وَكَمْ فِي الْوَرَى خَصْمٌ يَرَى الْقَوْلُ قَوْلَهُ
 بِدُونِ يَمِينٍ مُدَّعٍ أَوْ فَمُنْكَرُ
 ٩٧١- وَأَيُّ مُقَرَّرٍ لَيْسَ يَلْزُمُهُ الَّذِي
 يَقَرُّ بِهِ مَالًا إِلَى مَا يُكْرَرُ

٩٧٢- وَتَارِكٌ حَقٌّ آخِذٌ عَنْهُ مَبْلَغًا

مُصَالِحَةً يَمْضِي وَبِالرَّدِّ يُجْبَرُ

٩٧٣- وَمَنْ غَارِمٌ إِطْعَامَ عَبْدٍ قِرَاضُهُ

وَهَلْ مُودَعٌ مَا ضَيَّعَ الْمَالَ يَخْسَرُ

٩٧٤- وَأَيُّ مُعِيرٍ لَيْسَ يَمْلِكُ أَخْذَ مَا

أَعَارَ وَفِي غَيْرِ الرَّهَانِ الْمَصَوِّرُ

٩٧٥- وَهَلْ وَاهِبٌ لِابْنٍ يَصِحُّ رُجُوعُهُ

وَإِجَارُ قَوْمٍ لِلْحُمُولَةِ يَحْظَرُ

٩٧٦- وَمَنْ ذَا رَأَى مَمْلُوكَهُ بَاعَ وَأَشْتَرَى

وَمَا عُدَّ إِذْنًا ذَا السُّكُوتِ الْمُقَرَّرُ

٩٧٧- وَأَيُّ يَعْدُ الْكُزَّةُ كَالطَّوْعِ حَيْثُ لَا

نِكَاحُ وَإِزْضَاعُ طَلَاقٌ يُحَرَّرُ

٩٧٨- وَغَاصِبُ شَيْءٍ كَيْفَ يَضْمَنُ غَيْرَهُ

وَلَيْسَ لَهُ فِعْلٌ بِمَا يَتَغَيَّرُ

٩٧٩- وَشَفْعَةُ دَارِ الدَّرَبِ لَيْسَ بِنَافِذٍ

وَيَجْرِي بِهِ نَهْرٌ لِمَنْ يَتَصَوَّرُ

٩٨٠- وَأَيُّ شَيْءٍ دُونَ ذَبْحٍ يُحْلَاهَا

وَأَيْنَ الْمُسَاقِي وَالْمُزَارِعُ يَكْفُرُ

٩٨١- وَذُو لِحْيَةٍ صَلَّى فَتَفْسُدُ دُونَهَا

وَمَنْ ذَا الَّذِي صَحَّى وَلَا دَمَ يُنْهَرُ

٩٨٢- وَغَاصِبُ نَهْرٍ هَلْ لَهُ مِنْهُ شُرْبَةٌ

وَهَلْ تَمَّ نَهْرٌ طَاهِرٌ لَا يُطَهَّرُ

٩٨٣- وَأَيُّ حَلَالٍ لَا يَحِلُّ أَصْطِيادُهُ

صُيُودًا وَمَا صِيدَتْ وَلَا هِيَ تَنْفَرُ

٩٨٤- وَأَيُّ رَهْنٍ لَا يُرَامُ أَفْتِكَائُهُ

وَأَيْنَ يَحِلُّ الْخَمْرُ شُرْبًا وَمُسْكِرُ

٩٨٥- وَجَانٍ عَلَى شَاةٍ فَمَاتَ جَنِينُهَا

فَأَلْقَتْهُ هَلْ فِيهِ الضَّمَانُ يَقَرَّرُ

٩٨٦- وَمَنْ ذَا الَّذِي إِنْ مَاتَ مَجِيئُهُ فَمَا

عَلَيْهِ إِذَا مَا مَاتَ بِالْمَوْتِ يُشْطَرُ

٩٨٧- وَأَيُّ الْوَصَايَا لَا يَصِحُّ رُجُوعُهَا

وَأُخْرَى بِفِعْلِ لَا بِقَوْلٍ يُؤَثَّرُ

٩٨٨- وَهَلْ يَرِثُ الْإِنْسَانُ زَوْجَتَهُ مَعَ أَبٍ

بَيْنَهَا وَابْنُهَا عَنْ إِزْثِهَا يَتَأَخَّرُ

٩٨٩- وَمَنْ تَرَكَتْ أَبْنَاءَ عَمٍّ ثَلَاثَةً

فَمِنْ إِزْثِهَا الثَّلَاثِينَ أَحْرَزَ أَصْغَرُ

٩٩٠- وَمَنْ وَرِثَ مِنْ زَوْجِهَا نِصْفَ مَالِهِ

وَمَنْ أَزْبَعَ نِصْفُ الَّذِي تَتَوَقَّرُ

٩٩١- وَحَامِلَةٌ إِنْ تَأْتِ بِابْنٍ فَلَمْ يَرِثْ

وَإِنْ وَلَدَتْ بِنْتًا لَهَا الثُّلُثُ يُقَدَّرُ

٩٩٢- وَأَيُّ رِجَالٍ إِخْوَةُ أَحْرَزُوا الْمِيرَاثَ

ث: نِصْفًا وَثُلَاثًا ثُمَّ سُدْسًا يُحَرَّرُ

خاتمة الكتاب

٩٩٣- وَهَذِي فُرُوعٌ لِلتَّمَرُّنِ صُنْعُهَا

لِيَسْأَلَ عَنْهَا نَاشِئٌ وَمُحَرَّرٌ

٩٩٤- خَتَمْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ نَظْمِي بِهَا وَفِي

فَوَائِدِهَا دُرٌّ «أَلْفَوَائِدِ» أَيْسَرُ

٩٩٥- وَفِيهَا زِيَادَاتٌ بِهَا زَادَ قَدْرُهَا

وَفِقَهُ غَرِيبٌ فِي الْوَقَائِعِ يَكْثُرُ

٩٩٦- وَرَبَّتُ تَرْتِيبَ «الْهَدَايَةِ» قَصْدَهَا

سِوَى النَّزْرِ مِنْهَا لِلضَّرُورَةِ يُغْفَرُ

٩٩٧- وَجِئْتُ بِهَا عَذْرَاءَ قَدْ فَاقَ حُسْنُهَا

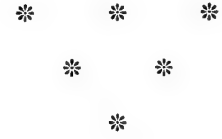
عَلَى مَا سِوَاهَا فِي الْقَصَائِدِ تَفْخَرُ

٩٩٨- تَجَلَّتْ فَجَلَّتْ كُلُّ رَيْبٍ وَرَيْبَةٍ

وَحَلَّتْ فَحَلَّتْ كُلُّ مَا تَتَعَسَّرُ

٩٩٩- كَسَتْهَا الْمَعَانِي حُلَّةَ الْحُسْنِ مَذْعَرَتْ

عَنِ الْحَشْوِ أَلْفًا بِالْحَيَاءِ تَسْتَرُ



١٠٠٠- فَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَانُ نَاظِمَ دُرِّهَا

غَرِيبًا ضَعِيفًا بِ«أَبْنِ وَهْبَانَ» يُشْهَرُ

١٠٠١- فَكَمْ بَاتَ فِي «قَيْدِ الشَّرَائِدِ» سَاهِرًا

وَأَصْبَحَ فِي «نَظْمِ الْفَوَائِدِ» يَفْكَرُ

١٠٠٢- فَإِنْ تَرَ تَقْصِيرًا فَبِالْفَضْلِ مُدَّةُ

فَإِنِّي قَصِيرُ الْبَاعِ وَالْعُمُرُ أَقْصَرُ

١٠٠٣- فَيَا رَبِّ كُنْ عَوْنِي وَكُنْ لِي مُدَبِّرًا

فَأَنْتَ مُعِينُ الْخَلْقِ أَنْتَ الْمُدَبِّرُ

بعض مسائل العقائد

١٠٠٤- وَأَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ خَيْرَ الْفَضَاءِ فِي آلِ

أُمُورٍ وَمَا تَقْضِي وَمِمَّا تُقَدِّرُ

١٠٠٥- وَأَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ رَبِّي وَأَشْكُرُ

فَأَنْتَ الْعَظِيمُ الْحَيُّ لَا تَتَغَيَّرُ

١٠٠٦- قَدِيمٌ قَدِيرٌ وَاحِدٌ مُتَكَلِّمٌ

سَمِيعٌ مُرِيدٌ خَالِقُ الْخَلْقِ مُبْصِرٌ

١٠٠٧- قَدِيمٌ كَلَامٌ وَالصِّفَاتُ قَدِيمَةٌ

لِلذَاتِ وَغَيْرُ حَادِثٌ مُتَغَيِّرٌ

١٠٠٨- خَلَقْتَ جَمِيعَ الْعَالَمِينَ وَفَعَلَهُمْ

وَتُبْدِي كَرَامَاتِ الْوَلِيِّ وَتُظْهِرُ

١٠٠٩- تَعَالَيْتَ عَنْ شَبَهٍ وَجِسْمٍ وَجَوْهَرٍ

وَكَيْفٍ وَأَيْنَ لَا تُحَاطُ فَتُخْصَرُ

١٠١٠- لَكَ الْحَمْدُ مَا كَلَّفْتَ مَا لَا نُطِيقُهُ

وَدُونَ وَجُوبِ فِعْلٍ مَا تَتَخَيَّرُ

* * *

- ١٠١١- وَأَظْهَرْتَ بِالْإِقْرَارِ إِيمَانَ مُسْلِمٍ
وَمِنْ شَرْطِهِ عِلْمٌ فَلَا يَتَكَبَّرُ
١٠١٢- وَتُطْعِمُ كُلًّا بِالتَّفَضُّلِ رِزْقَهُ
وَتَغْفِرُ ذَنْبًا غَيْرَ شِرْكٍ يَكْفُرُ
١٠١٣- وَزِدْتَ عَلَى الْحُسْنَى وَجُوهًا تَنْصَرْتُ
إِلَى رَبِّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَنْظُرُ
١٠١٤- وَأَيَّدْتَ فِينَا الْمُرْسَلِينَ بَعْضَتَهُ
وَبِالْمُعْجَزَاتِ الْبَاهِرَاتِ تَوَزَّرُ
١٠١٥- وَكَانَ شَفِيعُ الْخَلْقِ أَحْمَدُ خَاتَمًا
وَمُعْجِزَةُ الْقُرْآنِ أَبْهَى وَأَبْهَرُ
١٠١٦- وَحَقُّ سُؤَالِ الْقَبْرِ ثُمَّ عَذَابُهُ
وَكُلُّ الَّذِي عَنْهُ النَّبِيُّونَ أَخْبَرُوا
١٠١٧- حِسَابٌ وَمِيزَانٌ صَحَائِفُ نُشِرَتْ
جَنَانٌ وَنِيرَانٌ صِرَاطٌ وَمَحْشَرُ
* * *
١٠١٨- فَصَلِّ وَسَلِّمْ دَائِمًا مُتَوَاتِرًا
عَلَيْهِمْ خُصُوصًا مَنْ عَلَى الْخَلْقِ يَفْخَرُ

- ١٠١٩- وَأَصْحَابِهِ الْعُرَّ الْكَرَامِ مُرَبِّيًا
فَصِدِّيقُهُ الْفَارُوقُ عُثْمَانُ حَيْدَرُ
١٠٢٠- وَبَاقِيهِمْ وَالتَّابِعِينَ وَآلِهِ
وَأَتْبَاعُهُمْ حُسْنًا إِلَى حِينِ أَنْشُرُ
١٠٢١- صَلَاةً وَتَسْلِيمًا يَفُوحُ شِدَاهُمَا
وَمِنْ فِيحِهِ جُودُ الْوُجُودِ مُعْطَرُ
وصلّى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم^(١)

(١) تم بحمد الله وتوفيقه تحقيق وضبط ورقم هذا النظم المبارك
فجر يوم الجمعة الواقع في ١٥/ صفر/ ١٤٢١ الموافق:
١٩/ ٥/ ٢٠٠٠ م سائلاً المولى تبارك وتعالى أن يوفّقنا لما
يحبّ ويرضى، وأن يجعلنا محلّ القبول إكراماً لسيدنا الرسول
ﷺ حامداً مصلياً ومسلماً داعياً بالسداد والتوفيق لأبائي
وأشياخي وأحبائي ومحبي وسائر أهل السعادة. آمين.

والحمد لله رب العالمين

عبد الجليل العطا البكري

الفهرس

الإهداء «نظماً»	٥-٤
المقدمة	٧-٦
تنبيه وإيضاح	٩-٨
ترجمة الناظم	١١-١٠
ترجمة الشارح	١٣-١٢
منهج التحقيق	١٦-١٥-١٤
نموذج الأصل الخطي	١٧
مقدمة الناظم	٢٠-١٩
فصل من كتاب الطهارة	٢١
فصل من كتاب الصلاة	٢٨
فصل من كتاب الزكاة	٤٠
فصل من كتاب الصوم	٤٤
فصل من كتاب الحج	٥٠
فصل من كتاب النكاح	٥٣
فصل من كتاب الإرضاع	٦١
فصل من كتاب الطلاق	٦٥
فصل من كتاب العتاق والمكاتب والولاء	٧١

فصل من كتاب الأيمان	٧٤
فصل من كتاب الحدود	٨٠
فصل من كتاب السَّير	٨٦
فصل من كتاب اللَّقْطَة واللَّقِيط	٩٤
فصل من كتاب الأَبَاق والمفقود	٩٧
فصل من كتاب الشركة	١٠٠
فصل من كتاب الوقف	١٠٣
فصل من كتاب البيع	١١١
فصل من كتاب الكفالة والحوالة	١١٨
فصل من كتاب أدب القاضي	١٢١
فصل من كتاب الشهادات	١٢٧
فصل من كتاب الوكالة	١٣٥
فصل من كتاب الدعوى	١٣٩
فصل من كتاب الإقرار	١٤٣
فصل من كتاب الصلح	١٤٨
فصل من كتاب المضاربة والوديعة	١٥١
فصل من كتاب العارية والهبة	١٥٥
فصل من كتاب الإجارة	١٥٩
فصل من كتاب الحجر والإكراه	١٦٣
فصل من كتاب المأذون	١٦٦
فصل من كتاب الغصب والشفعة	١٦٨

١٧٣	فصل من كتاب القسمة والحيطان
١٧٧	فصل من كتاب المزارعة والمساقاة
١٧٩	فصل من كتاب الذبائح والصيد
١٨٤	فصل من كتاب الأضحية
١٨٩	فصل من كتاب الكراهية
١٩٩	فصل من كتاب الشُّرب والأشربة
٢٠٤	فصل من كتاب الرهن
٢٠٧	فصل من كتاب الجنايات
٢١٣	فصل من كتاب الوصايا
٢٢١	فصل من كتاب الفرائض
٢٢٤	فصل في المعاياة «الألغاز»
٢٣٣	خاتمة الكتاب
٢٣٥	بعض مسائل العقائد

